

Distr.: General
30 October 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك البيانات التي أدلى بها معالي السيد سيرغي فيرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي؛ ومعالي السيد دانغ مينه خوي، نائب وزير خارجية فييت نام؛ ومعالي السيد محمد علي النفطي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في تونس؛ وممثلو إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، جنوب أفريقيا، الجمهورية الدومينيكية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية"، التي عقدت يوم الاثنين 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020. كما أدلى ببيان معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب، وممثل إسرائيل.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن جلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق نسخ منها كذلك: الاتحاد الأوروبي وأذربيجان والأردن والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا والبحرين والبرازيل والهند وبنغلاديش وشيلي وبيرو وتركيا وجامعة الدول العربية والجمهورية العربية السورية وقطر وكوبا وكوستاريكا والكويت ولبنان واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وليختشتاين وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج واليابان.

ووفقا للإجراءات المبينة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا
رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف

نجتمع هذا الشهر بينما يتواصل انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مما يهدد النظم الصحية المحلية ويقوض النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ونحن نكافح لمواجهة التحديات المقبلة. وإذ يتسع نطاق انتشار الجائحة وتتراكم عواقبها، يشعر الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء بالآثار المترتبة عنها. وما زلت قلقاً بشكل خاص إزاء انتشار الفيروس في غزة والأضرار الطويلة الأجل التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك آثاره على التعليم للجيل القادم.

وفي الشهر الماضي، جدد الأمين العام في الجمعية العامة نداه من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي بغية التصدي لكوفيد-19 ودعا إلى بذل جهود كبيرة لتحقيق ذلك بحلول نهاية العام. وفي سياق النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن ذلك يعني التركيز على الدبلوماسية الوقائية لتجنب التصعيد والحرب في غزة والعمل مع الجميع للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن الوباء. ويعني ذلك تحديث العلاقة الاقتصادية بين الجانبين والعمل على استئناف مفاوضات موثوقة بهدف التوصل إلى حل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا يزال التزام المجتمع الدولي بدعم الجانبين في هذه العملية التزاماً ثابتاً. ولكن المطلوب هو إبداء القيادة من الإسرائيليين والفلسطينيين للعمل معاً والنهوض بقضية السلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى ازدياد انتشار كوفيد-19 إلى تفاقم خطير للتحديات الإنسانية والاقتصادية في الميدان وتشديد كبير للقيود في إسرائيل وغزة وتمديد حالة الطوارئ في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة لمدة 30 يوماً، ابتداء من 2 تشرين الأول/أكتوبر.

وواصل المجتمع الإنساني جهوده للتصدي للوباء، بما في ذلك عن طريق سد الثغرات الحرجة في الإمدادات والمعدات الطبية. واستجابة لنقص حاد في المعدات، بما في ذلك مجموعات اختبار كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة، قدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المواد اللازمة لإجراء أكثر من 100 000 اختبار وعشرات أجهزة التنفس الصناعي وآلات العلاج بالأكسجين. ولهذه الإمدادات الجديدة، إلى جانب ملايين معدات الحماية الشخصية، أهمية حاسمة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى احتواء انتشار الفيروس.

ولا تزال الترتيبات التي وضعت بوساطة من الأمم المتحدة تتيح نقل المرضى من غزة لتلقي العلاج الطبي خارج القطاع وتسمح باستيراد الإمدادات الإنسانية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من أن قرار السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق مع إسرائيل ما زال سارياً. بيد أنني أود أن أؤكد من جديد أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تحل محل أدوار ومسؤوليات السلطة الفلسطينية أو حكومة إسرائيل. وأي زيادة في مسؤوليات الأمم المتحدة في هذا الصدد ينبغي أن تكون محدودة ومحددة زمنياً.

وأرحب بالدعم المستمر من مجتمع المانحين لجهود الاستجابة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الشأن، وأدعو على وجه الاستعجال إلى زيادة المساعدة لأن الأزمة ستتواصل في المستقبل المنظور.

وفي الوقت الذي نركز فيه على الشواغل الصحية الملحة، فإن قدرة السلطة الفلسطينية على البقاء تقوضها بصورة شديدة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تفاقت بسبب القرار الفلسطيني بإنهاء التنسيق المدني والأمني مع إسرائيل. وقد نشأت الأزمة المالية أساساً عن انهيار إيرادات الضرائب المحلية خلال حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19 ورفض الحكومة تلقي إيرادات التخليص الجمركي لديها.

والأمم المتحدة على استعداد للتوسط في إيجاد حلول للأزمة المالية ووضع الاقتصاد الفلسطيني على أساس أفضل. وأكرر دعوة الأمين العام كلا الجانبين إلى إعادة النظر في طبيعة علاقتهما الاقتصادية وتحسينها لصالح الشعبين.

وفي هذا السياق، أناشد القيادة الفلسطينية أن تستأنف التنسيق مع إسرائيل وتقبل إيرادات التخليص الجمركي لديها - وهي أموال الشعب الفلسطيني ولا يمكن الاستعاضة عنها بتمويل من المانحين. وعندما تسمح الظروف الصحية العامة، ينبغي لإسرائيل أن تيسر حرية تنقل العمال والبضائع الفلسطينية إلى إسرائيل وبين الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يعجل بالمبادرات الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المبادرات المبينة في خطة الاستجابة الإنسانية وخطة الأمم المتحدة للتصدي لكوفيد-19.

وفي 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر، مضت السلطات الإسرائيلية قدماً بخطتها لبناء 5 000 وحدة سكنية استيطانية. وهذا الاستئناف للنشاط الاستيطاني الرئيسي، الذي أعقب توقفاً دام ثمانية أشهر في مجال الإسكان في المنطقة جيم، يثير قلقاً بالغاً. وهذه الخطوة التي اتخذتها لجنة التخطيط العليا للإدارة المدنية من أكبر أوجه النهوض بالمساكن الجماعية حتى الآن. ويوجد ما يقرب من 85 في المائة من تلك الوحدات في مستوطنات في مناطق نائية، في عمق الضفة الغربية - وكلها في مناطق تعوق التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية في المستقبل.

وفي حين أن موقع تلك الوحدات يبعث على القلق البالغ، فإنني أكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتظل عقبة كبيرة أمام السلام. وينبغي وقف الأنشطة المتصلة بالتسوية، لأنها تقوض إمكانية التوصل إلى حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت السلطات الإسرائيلية أيضاً بهدم أو مصادرة 59 من المباني المملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم وثلاثة في القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد 82 فلسطينياً، من بينهم 23 امرأة و 40 طفلاً، وتضرر 200 آخرين. وقد نفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.

تواجه مدرسة ممولة من الجهات المانحة في تجمع رأس التين البدوي في محافظة رام الله تهديداً وشيكاً بالهدم بسبب عدم وجود رخصة بناء. وإذا تم هدمها، فإن ذلك سيؤثر على ما يقرب من 50 طفلاً. وقد أصدرت محكمة إسرائيلية أمراً مؤقتاً بوقف الهدم في انتظار إجراءات قانونية أخرى. ولم تحدث عمليات هدم لمنشآت سكنية في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأحضر إسرائيل على وقف عمليات هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمثيلاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والسماح للفلسطينيين بتطوير مجتمعاتهم.

وخلال الأشهر الماضية، لم تستجب إسرائيل لطلبات تجديد التأشيرات للموظفين الدوليين من مكتب الأمم المتحدة الميداني لحقوق الإنسان في غزة. وفي حين يواصل المكتب تنفيذ ولايته، فإن معظم الموظفين الدوليين في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعملون الآن من خارج منطقة البعثة. وبعد صدور التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عن الأنشطة التجارية في المستوطنات الإسرائيلية في شباط/فبراير 2020، جمدت إسرائيل علاقاتها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويساورني قلق عميق إزاء عرقلة العمل الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بهذه الطريقة. وأحضر إسرائيل على تيسير عودة الموظفين الدوليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي 24 أيلول/سبتمبر، أعلنت حركة فتح أنها توصلت إلى سلسلة من التفاهات مع حماس، بما في ذلك الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في إطار نظام التمثيل النسبي. تمثل تلك المناقشات تطوراً محموداً، وتمثل جهداً آخر لتنظيم انتخابات للقيادة الفلسطينية طال انتظارها وتشتد الحاجة إليها على أساس منصة عمل منظمة التحرير الفلسطينية. لم يُسمح للشعب الفلسطيني بانتخاب قادته لفترة طويلة جداً. إن الديمقراطية والانتخابات أمران حاسمان لتمكين الناس من تحديد اتجاه قضيتهم الوطنية. والأمم المتحدة على استعداد لدعم الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الديمقراطية.

ومن المؤسف أن حوادث العنف استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية رجلين فلسطينيين عبر الحدود إلى إسرائيل عبر السياج الأمني في غزة حاملين قنبلة محلية الصنع. وفي اليوم التالي، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على مجموعة من الفلسطينيين اقتربوا من السياج الأمني في غزة، فأصاب أحدهم بجروح.

وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق مسلحون صاروخاً واحداً من غزة باتجاه إسرائيل. سقط الصاروخ في منطقة مفتوحة في إسرائيل، ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار. ورداً على ذلك، أطلقت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي صاروخين استهدفاً موقعاً للمراقبة العسكرية في غزة، ولم يبلغ عن وقوع إصابات أيضاً.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه حدد موقع نفق لحماس يدخل الأراضي الإسرائيلية من جنوب قطاع غزة وكشفه. وبعد ساعات قليلة من هذا الاكتشاف، أطلق مسلحون فلسطينيون صاروخاً واحداً من غزة باتجاه إسرائيل. اعترضت الصاروخ منظومة القبة الحديدية للدفاع الجوي التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار. وردت القوات الجوية الإسرائيلية بضرب مبنى تحت الأرض في حقل زراعي في غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

وفي المجموع، أطلق المسلحون في غزة خمسة صواريخ باتجاه إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ما مجموعه 13 صاروخاً على غزة رداً على ذلك.

وفي حين أن الهدوء في غزة قد ساد إلى حد كبير، فلا بد من تعزيز الترتيبات والالتزامات من جانب جميع الأطراف إذا كان لها أن تستمر.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، قُتل فلسطينيان أحدهما طفل وجرح 65 شخصاً في اشتباكات وحوادث أخرى. وأصيب سبعة إسرائيليون، من بينهم جنديان وامرأة واحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاماً وأصابته بعيار ناري خلال اشتباكات وقعت في قرية بيت أومر، شمال الخليل. وفي اليوم نفسه، أصيب صبي فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاماً بجروح خطيرة في حادث وقع في منطقة حزما بالقرب من القدس الشرقية. وفي ذلك اليوم أيضاً، حاول فلسطيني مسلح بسكين طعن ضابط في قوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من الخليل. أُلقي القبض على المهاجم ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وقتلته وأصابت اثنين آخرين بجروح عند نقطة تفتيش جنوب شرق طولكرم بينما كانوا يلقون الزجاجات الحارقة على مركبات مارة.

وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، توفي شاب فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً خلال مواجهة مع قوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من قرية ترمسعيا في الضفة الغربية، بالقرب من نابلس. وهناك ادعاءات متضاربة بشأن ظروف الوفاة وسببها. وأُحدث على إجراء تحقيق فوري ومستقل في الأحداث التي أدت إلى وفاة الصبي.

وبالإضافة إلى ذلك، شن المستوطنون 34 هجوماً ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة 30 شخصاً بجروح وإلحاق أضرار بالمتلكات. ونفذ الفلسطينيون 29 هجوماً ضد مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين في الضفة الغربية، ما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص بجروح وإلحاق أضرار بالمتلكات.

إن حصاد الزيتون حدث اقتصادي واجتماعي وثقافي رئيسي، ولكن قدرة الفلسطينيين على الحصاد تتعرض كل عام للخطر بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى أراضيهم والهجمات والتخويف. ومنذ بدء موسم الحصاد، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب 23 مزارعاً بجروح وأُحرقت أكثر من 1 000 شجرة زيتون أو تضررت بطريقة أخرى، وسُرقت عدة أطنان من المحصول - في 19 حادثة منفصلة. يجب على السلطات الإسرائيلية أن تضمن سهولة وصول المزارعين إلى أراضيهم وأن تحمي جميع المزارعين وممتلكاتهم من الهجمات.

كما يساورني قلق عميق إزاء تدهور الحالة الصحية لماهر الأخرس، وهو معتقل فلسطيني مضرب عن الطعام منذ أكثر من 90 يوماً احتجاجاً على احتجازه الإداري. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، رفض الأخرس عرضاً من السلطات الإسرائيلية يقضي بالإفراج عنه في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو التاريخ الأصلي لانتهاؤ أمر احتجازه، مقابل إنهاء إضرابه عن الطعام فوراً لا غير. وحتى الآن، لم يتم التوصل إلى اتفاق لإنهاء المواجهة. وأود أن أكرر التأكيد على أنه ينبغي توجيه الاتهام إلى جميع الأشخاص المحتجزين إدارياً ومحاكمتهم فوراً أمام محكمة قانونية أو الإفراج عنهم دون تأخير.

وأود في الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000) أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلها المجتمع المدني والحكومة الفلسطينية، بالشراكة مع الأمم المتحدة، في سبيل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الرغم من صعوبة السياق السياسي والإنساني. في هذا الشهر، أكملت وزارة شؤون المرأة في فلسطين وضع الجيل الثاني من خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000).

وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، أقامت إسرائيل والبحرين علاقات دبلوماسية رسمية في احتفال أقيم في المنامة، ووقعتا على ثمانية اتفاقات ثنائية، بما في ذلك بيان مشترك بشأن إقامة علاقات دبلوماسية

وسلمية وودية. وتؤكد الوثيقة أن الطرفين سيواصلان جهودهما للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، زار إسرائيل أول وفد رسمي من الإمارات العربية المتحدة. ووقع الوفد أربع اتفاقات ثنائية مع نظرائه الإسرائيليين، بما في ذلك اتفاق بشأن الإعفاءات المتبادلة من التأشيرات للمواطنين الإسرائيليين والإماراتيين.

وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن قادة الولايات المتحدة وإسرائيل وجمهورية السودان أن حكومتي إسرائيل والسودان اتفقتا على إنهاء حالة الحرب بين بلديهما وتطبيع العلاقات بينهما. وأضـم صوتي إلى صوت الأمين العام في الإعراب عن الأمل في أن يعزز هذا الاتفاق التعاون، ويحسن العلاقات الاقتصادية والتجارية، ويتيح فرصاً جديدة للنهوض بالسلام والازدهار الاقتصادي في عموم منطقتي القرن الأفريقي والشرق الأوسط.

ويساورني القلق إزاء التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين الفلسطينيين التي قالوا فيها إن المسلمين الذين يدخلون المسجد الأقصى على أساس اتفاقات التطبيع الأخيرة غير مرحب بهم ومخذرين من عواقب وخيمة جراء هذه الزيارات. وأشار إلى التوازن الدقيق للوضع الراهن في المجمع المقدس. ويجب رفض أي شكل من أشكال التسييس الذي قد يزيد من خطر التصعيد ضمن حرمه.

وفي لبنان، استقال رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب من منصبه في 26 أيلول/سبتمبر، بعد أن تعذر عليه تشكيل الحكومة. وفي وقت لاحق، كلف رئيس الجمهورية رئيس الوزراء السابق سعد الحريري بتشكيل حكومة. وشهدت الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 مظاهرات سلمية في جميع أنحاء البلد.

وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلون عن حكومات إسرائيل ولبنان والولايات المتحدة في مقر الأمم المتحدة في الناقورة، بجنوب لبنان، لبدء مناقشات تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان. وقد توسطت الولايات المتحدة في المفاوضات ويسرتها واستضافتها منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان.

وفي متابعة لانفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس، نشرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في 27 أيلول/سبتمبر وحدة هندسية في بيروت للمساعدة في إزالة الأنقاض وإعادة البناء، بالتنسيق مع الجيش اللبناني. وظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، مستقرة.

وفي ما يتعلق بالجولان، ظلت الحالة متقلبة رغم أنها هادئة عموماً، مع استمرار الانتهاكات لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك انفجارات شديدة في محيط القنيطرة في المنطقة الفاصلة. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه نفذ ضربة دقيقة ضد بنية تحتية عسكرية في المنطقة. وتواصل القوة الاتصال بالطرفين كليهما لتذكيرهما بالتزامهما بنود الاتفاق ومنع تصعيد الحالة.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إنه إذا كانت الجائحة قد علمتنا شيئاً، فهو أن الفيروس يتغذى على عدم الاستقرار وينتشر في غياب نهج متسق ومنسق لاحتوائه. وستواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى

زيادة التعاون في مواجهة حالة الطوارئ الصحية، بما في ذلك حث الأطراف على العمل معا للتخفيف من حدة المخاطر وإنقاذ الأرواح وتجنب الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوض تلك الجهود.

وفي الوقت نفسه، تزيد الجائحة من الحاجة الملحة لاستكشاف جميع السبل لإحراز تقدم نحو تسوية النزاع وإنهاء الاحتلال، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، سعيا لتحقيق رؤية الدولتين. لقد دعا الرئيس الفلسطيني عباس إلى عقد مؤتمر دولي لاستئناف عملية السلام بهدف محدد يتمثل في قيام دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقابلة للحياة وذات سيادة - داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط عام 1967، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

تكلما في المجلس كثيرا عن الحاجة إلى العمل والحاجة الملحة إلى العمل وإلى منع انهيار نموذج الدولتين وإعطاء الأمل للشعب الفلسطيني، ولا سيما الشباب. والآن، وبعد مرور ربع قرن على أوصلو، فإن حقهم في إقامة دولة يمكن أن يتحقق من خلال المفاوضات السلمية. وهذا شيء يريده الشباب الإسرائيليون أيضاً. فلا أحد يريد الحرب والنزاع. ولكن إذا كان القادة غير قادرين على تحقيق الأمل في السلام، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيع المتعصبين والمتطرفين.

وآمل مخلصاً أن تظهر سبل جديدة للتعاون من أجل النهوض بالسلام الإسرائيلي - الفلسطيني. ويجب أن تساعد اتفاقات التطبيع بين إسرائيل وثلاث دول عربية في خلق مثل هذه الفرص. وكما رأينا في بيانات من عمان إلى القاهرة ومن الشركاء الدوليين وجامعة الدول العربية، فإن الالتزام بحل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يزال يؤكد توافق الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي على نطاق واسع.

المرفق 2

بيان نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي فيرشينين

[الأصل: بالروسية]

عقدت روسيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، جلسة اليوم نظرا للدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي في وضع نهج موحدة لتسوية الأزمات الإقليمية. ويكمن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده في بؤرة الاضطرابات في الشرق الأوسط. ولا تزال هذه المشكلة مصدرا للخلاف الدولي والإقليمي منذ أكثر من سبعة عقود، فيما توفر أساسا منطقيا أيديولوجيا للجماعات الإرهابية والمتطرفة في جميع أنحاء العالم. وفي غياب التسوية، جلب النزاع معاناة لا توصف لشعبي فلسطين وإسرائيل وللدول العربية ولأبناء الشتات الفلسطيني الكثيرين المقيمين هناك، بمن فيهم السكان الذين يعيشون في المخيمات الفلسطينية.

وننتج هذا الوضع عن محاولات انفرادية لعكس مسار الحالة من دون بذل جهود جماعية أو منسقة لدرجة أن المبادرات الانفرادية لم تتجاهل فحسب الإطار القانوني الدولي للتسوية الإسرائيلية - الفلسطينية، على النحو الذي أقرته الأمم المتحدة ونصت عليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بل إنها قوضت ذلك الإطار. وأدى ذلك إلى مأزق جديد يهدد بتقويض الاستقرار في المنطقة.

وبينما تحافظ روسيا على علاقات شراكة بناء مع جميع بلدان المنطقة، فإنها ترى أن تحسين العلاقات العربية الإسرائيلية بشكل تطورا إيجابيا. وفي نهاية المطاف، لا يزال تحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط جزءا لا يتجزأ من سياسة روسيا في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، وبينما يجري تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، ينبغي عدم تهميش القضية الفلسطينية. إن هذه المشكلة لن تزول. ونؤمن بالرأي الذي أثبت الزمن صحته ومفاده أن الاستقرار الشامل في الشرق الأوسط، بحكم تعريفه، لا يمكن تحقيقه من دون إيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية. وتتشاطر قيادة جميع الدول العربية هذا الرأي.

ويجب أن نركز على تيسير استئناف المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين من دون تأخير. ومن المهم أن تكون العملية السياسية متجذرة في القرارات الدولية والاتفاقات والتفاهات القائمة بين الطرفين.

ويتمثل الغرض من جلسة اليوم، في رأينا، في إعادة تأكيد الإطار القانوني الدولي للتسوية الإسرائيلية - الفلسطينية، وفي المقام الأول حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى قضايا الوضع النهائي الأخرى، مثل اللاجئين والموارد المائية ووضع الأماكن المقدسة للديانات العالمية الثلاث في القدس. كما نأخذ في الاعتبار أن البلدان العربية لا تزال ملتزمة بمبادرتها المعروفة.

غير أنه ينبغي للطرفين التقيد بصرامة بالالتزامات التي تعهدا بها - وهي التخلي عن الخطوات الأحادية الجانب في حل مسائل الوضع النهائي، ووقف النشاط الاستيطاني وهدم المباني الفلسطينية، وإلغاء جميع خطط الضم من جدول الأعمال، ووقف العنف والعمل مع مكافحة الإرهاب.

وبطبيعة الحال، سيتوقف الكثير على سير الحوار بين الفصائل الفلسطينية ونتائجه. وتساعد روسيا وشركاؤها المصريون المنظمات الفلسطينية على الاتحاد تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا شرط

حاسم لتحقيق التطلعات الوطنية للفلسطينيين، استنادا إلى مقترحات مجموعة الوساطة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي وافقت عليها الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه ينبغي للمجموعة الرباعية أن تتصرف بمزيد من العجلة. إنها آلية فريدة للوساطة أقرتها قرارات المجلس. ويمكنها - بل ويجب عليها - أن تضطلع بالدور المنوط بها في الترتيب لمحادثات فلسطينية - إسرائيلية مباشرة.

واقترحت روسيا أن تبدأ المرحلة الأولى من تلك المحادثات بلا أي شروط مسبقة، حتى يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق من خلال حوار ثنائي من دون ضغوط خارجية. ويبين التاريخ أن التسوية الدائمة لأي نزاع لا تكون ممكنة إلا عندما تجري أطراف النزاع محادثات على أساس برنامج مقبول بصورة متبادلة.

وسنواصل، من جانبنا، العمل من أجل تحقيق هذا الهدف مع جميع الأطراف الإقليمية المعنية، سواء كان ذلك في مجلس الأمن أو في إطار المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي تضم وسطاء دوليين. ونحن مصممون على العمل عن كثب مع زملائنا في هذا الإطار: الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما نرحب بانضمام الأطراف في المنطقة إلى تلك الجهود.

لاحظنا أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أكد من جديد، في خطابه أمام الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر (انظر A/75/PV.10)، انفتاحه على المحادثات التي تقودها المجموعة الرباعية مع إسرائيل. ومن بين الأدوات الأخرى من هذا النوع مؤتمر موسكو بشأن الشرق الأوسط. وقد تم تكريس توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة في القرار 1850 (2008) وفي مقررات المجموعة الرباعية. كما أن المبادرة الروسية بشأن عقد اجتماع قمة فلسطيني - إسرائيلي في موسكو لا تزال ملائمة لهذا الغرض.

وينبغي إيلاء اهتمام فوري للتطورات الاجتماعية - الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك للحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة، التي زادت من تعقيداتها جائحة فيروس كورونا. وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي إلى الاستفادة من إمكانات المانحين لمساعدة الناس في قطاع غزة. وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور رئيسي في هذا الصدد، ونحث البلدان المانحة على دعم أنشطتها.

وسنحتفل في تشرين الأول/أكتوبر 2021، بالذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. وقد حدد المؤتمر تسوية في الشرق الأوسط يجب أن تكون شاملة، وأن تشمل جميع مسارات التفاوض، وأن تأخذ في الاعتبار القرارات والمبادئ المستندة إلى القانون الدولي. ونعتقد أن إرث مؤتمر مدريد لا يزال مهما.

المرفق 3

بيان نائب وزير خارجية فييت نام، دانغ مينه خوي

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة، وأشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

يظل يساور فييت نام قلق عميق إزاء الحالة العامة في غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن الأهم من ذلك هو الأوضاع الإنسانية في تلك المناطق في خضم جائحة معقدة ومستمرة تعصف بالمنطقة. وفي غزة، وفي أعقاب انهيار جميع القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الأساسية والهياكل الأساسية، يعيش 53 في المائة من السكان في فقر. وقد أدت القيود المفروضة على الحركة نتيجة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم أوجه الهشاشة.

وفي منطقتنا من العالم، تعمل فييت نام وبلدان أخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لديها حكومات قوية وتتمتع بالاستقرار العام بجد لاحتواء كوفيد-19، وقد حققت نتائج مشجعة وإن تكن متواضعة. ولذلك فمن الصعب تصور التحديات الإضافية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، الذي يفقر إلى الموارد المالية والطبية الكافية والمرافق الأساسية، ويعيش في حالة عدم استقرار وخوف مستمرين في هذه الأوقات العصيبة.

وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق السلطة الفلسطينية، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى توجيه دعمه ومساعدته، بجميع أشكالها وعبر جميع القنوات، لمساعدة الفلسطينيين على التغلب على هذه الأزمة المتعددة الجوانب. وينبغي أن يكون الدعم فعالاً ومنسقاً تنسيقاً جيداً ومركزاً على الناس، مع إعطاء الأولوية لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة. ومن المهم تعزيز المساعدة المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي وكالة ذات خبرة طويلة في العمل في المنطقة، من أجل مساعدتها على الوفاء بولايتها المتمثلة في تقديم الإغاثة للشعب الفلسطيني.

ومع ذلك، يبدو أن الجائحة لا تحد من الأعمال العدائية. ولا يزال العنف متفشياً، مما يزيد من الفوضى التي تسود الأراضي المحتلة. إننا نشعر بالجزع إزاء الحالة الأمنية في غزة، ولدينا شواغل خطيرة إزاء قتل المدنيين الأبرياء، ولا سيما منهم الأطفال والنساء. وفي الضفة الغربية، تؤدي عمليات هدم المنازل إلى تعطيل حياة الفلسطينيين العاديين.

ولذلك نواصل حث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، وتخفيف حدة التوتر، ووقف جميع أعمال العنف، والاهتمام بمصالح المدنيين الأبرياء. ولدى فييت نام قناعة راسخة بأن السلام والاستقرار شرطان أساسيان لتحقيق أي شكل من أشكال التنمية. ولا يمكن أن يستمر إحراز التقدم في العملية السياسية، مثل الأعمال التحضيرية للانتخابات الفلسطينية المقبلة، بدون الاستقرار والالتزام القوي بالسلام من جانب جميع الأطراف.

ولا تؤيد فييت نام الأعمال الانفرادية التي تعقد الحالة الراهنة في الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما توسيع المستوطنات الإسرائيلية في تلك المنطقة. وتعارض هذه الأعمال مع القانون الدولي والاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخراً بين إسرائيل وبلدان أخرى في المنطقة.

وتؤيد فييت نام جميع الجهود والمبادرات التي تسعى إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك اقتراح الرئيس الفلسطيني عباس عقد مؤتمر دولي للسلام في أوائل العام المقبل مع

جميع الأطراف المعنية. ولا يمكن في رأينا التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية إلا على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي الختام، تود فييت نام أن تؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودعمنا الثابت لنضاله العادل من أجل تأكيد حقوقه غير القابلة للتصرف. ونعرب أيضا عن تأييدنا الجازم لحل الدولتين - إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتعايش في سلام مع دولة إسرائيل على طول خطوط ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

المرفق 4

بيان نائبة الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبريغ

[الأصل بالفرنسية]

أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وتؤيد بلجيكا البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (المرفق 29).

وتتعلق نقطتي الأولى بسياسة الاستيطان الإسرائيلية، التي هي غير قانونية بموجب القانون الدولي. وفي هذا الشهر، اجتمع المجلس الأعلى للتخطيط التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية للمرة الأولى منذ شهر شباط/فبراير. وأعلن المجلس عن توسيع كبير في عدد الوحدات السكنية في المستوطنات في الضفة الغربية يزيد على 5 000 وحدة، بما في ذلك أكثر من 1 600 وحدة في مناطق في القدس وحولها. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء تلك التطورات التي تعرض للخطر قدرة أية دولة فلسطينية مستقبلية على البقاء ووحدة أراضيها، وكون القدس عاصمة مستقبلية لكل من إسرائيل وفلسطين. ونحث الحكومة الإسرائيلية على التراجع عن تلك القرارات ووضع حد لسياستها الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية والمناطق الحساسة مثل هار حوما وغيفات هاماتوس والمنطقة E-1.

وعلى الرغم من جائحة فيروس كورونا الحالية وتأثيرها الإنساني الكبير على المجتمعات المحلية الهشة أصلاً، نلاحظ زيادة مثيرة للقلق في عمليات الهدم والمصادرة، بما في ذلك الهياكل الإنسانية التي تمولها بلجيكا والاتحاد الأوروبي. ونحن نتابع عن كثب وضع مدرسة رأس التين وقريتي أم الخير وخربة المجاز، اللتين يتعرض سكانهما للتهديد بالإخلاء وهدم ممتلكاتهم. ومن شأن التشريد القسري لهؤلاء السكان أن يشكل انتهاكاً واضحاً للالتزامات إسرائيل الإنسانية بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال.

ويساورنا قلق عميق إزاء ما يترتب على تلك السياسة الاستيطانية من زيادة في التوتر والعنف بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونحن ندين أي استخدام للعنف. وندعو إلى مكافحة إفلات مرتكبي هذا العنف من العقاب، بما في ذلك من خلال الملاحقة القضائية الفعالة. وفي هذا الوقت من السنة، تجري حملة قطف الزيتون السنوية - وهي نشاط اقتصادي رئيسي بالنسبة للفلسطينيين. وندعو إسرائيل إلى تحمل مسؤولياتها وضمان أن يتم الحصاد بدون حوادث وأن تتاح للعمال إمكانية الوصول إلى بساتين الزيتون بأمان وبدون عوائق.

وتبين هذه التطورات أنه، على الرغم من تعليق الخطط الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الضم الفعلي لا يزال مستمراً بلا هوادة. ويقوض ذلك الثقة التي يحتاجها الطرفان أكثر من أي وقت مضى لاستئناف حوار ذي مصداقية.

ولذلك، فإن نقطتي الثانية تتعلق بضرورة استعادة تلك الثقة. وهذا يعني، أولاً وقبل كل شيء، أن تضع جميع الأطراف حداً للأفعال الانفرادية. ولكن ذلك يعني أيضاً استعادة التعاون، بما يتماشى مع الاتفاقات القائمة وفي إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي. ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه المنسق الخاص بشأن حالة ميزانية السلطة الفلسطينية، فضلاً عن الأثر الذي يتركه تعليق التنسيق المدني والأمني مع إسرائيل على السكان الفلسطينيين. ولذلك، فإننا ندعو السلطة الفلسطينية إلى استئناف التنسيق المالي والمدني والأمني مع إسرائيل.

وفي سياق استئناف الحوار، من المهم للغاية أن تستثمر جميع الفصائل الفلسطينية، برغبة في التوصل إلى حل وسط، في إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل سلطة شرعية وديمقراطية واحدة. ونشجع بقوة إجراء انتخابات ديمقراطية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وغزة.

وتتمثل النقطة الثالثة التي أود أن أشير إليها في أن بلجيكا، شأنها شأن شركائها الأوروبيين، لا تزال ملتزمة إيجاد حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض على أساس المعايير المتفق عليها والقانون الدولي. وذلك يعني دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة بالأراضي وذات سيادة وقابلة للحياة تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل. ونشجع جميع الجهود الدولية والمتعددة الأطراف على استئناف الحوار شريطة أن تكون متسقة تماما مع القانون الدولي والمعايير المتفق عليها وأن تراعي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين. ونشدد في ذلك الصدد على دور المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والأمن العام.

ونرحب بالإعلانات - الصادرة عن حكومات الولايات المتحدة وإسرائيل والسودان - عن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان. ونأمل أن تؤدي تلك التطورات إلى إيجاد متغيرات إقليمية جديدة تسهم في حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين.

وأود أن أعرب عن دعم بلجيكا لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم تجديد التأشيرات للموظفين الدوليين التابعين للمكتب. ويحدونا أمل كبير في أن يتم حل هذا الوضع قريبا، نظرا للدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المفوضية على أرض الواقع. أخيرا، أود أن أؤيد النداء الذي وجهه المقرر الخاص المعني بالاحتجاز الإداري للسيد الأخرس. فيجب أن يظل الاحتجاز الإداري تدبيرا استثنائيا، يطبق لفترة زمنية محدودة ويجب أن يأخذ في الاعتبار ضمانات مختلفة، مثل الحق في الدفاع والحق في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة.

المرفق 5

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وكذلك أرحب بوزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب وممثل إسرائيل في هذه الجلسة.

إن القضية الفلسطينية هي السبب الجذري للاضطرابات في الشرق الأوسط، ويجب أن توضع في صميم جدول الأعمال الدولي. وقد أعربت بلدان عديدة في الشهر الماضي، خلال المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة وكذلك خلال مداولات اللجنة الرابعة في هذا الشهر، عن آرائها بشأن الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. كما طرحت القيادة الفلسطينية مبادرات جديدة. ويجدر بنا أن ندرس بجدية تلك المبادرات وأن نتخذ إجراءات مناظرة.

وقد حدثت مؤخرا تغييرات في الشرق الأوسط، بما في ذلك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ويسر الصين أن ترى اتخاذ تدابير لتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط ولتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. وفي نفس الوقت، يجب أن نولي اهتماما كبيرا للتصعيد الأخير في قطاع غزة ولخطط بناء المستوطنات الجديدة التي لا تزال قيد التنفيذ وللحالة الإنسانية التي تزداد سوءا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، يجب أن نتمسك بالمسار الصحيح لحل الدولتين، وهو الحد الأدنى للعدالة والإنصاف الدوليين. وينبغي ألا نعود بعجلات التاريخ إلى الوراء. ويتجسد الإجماع الدولي في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، التي توفر معايير هامة لحل القضية الفلسطينية، ويجب التقيد بها وتنفيذها.

ويتعين على الجانبين مواصلة محادثات السلام كخيار استراتيجي وإيجاد حل سريع للأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليهما أن يرسموا الحدود النهائية من خلال مفاوضات سلمية وأن يمتنعا عن اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى تفاقم النزاع، وبصفة خاصة عن طريق التخلي عن خطط الضم. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام الفعلي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية آب/أغسطس ووقف العنف وتجنب التصعيد في قطاع غزة. ومسألة المستوطنات هي أحد الجوانب الأساسية لمفاوضات الوضع النهائي بشأن قضية فلسطين. وتتفق الصين مع البيان الذي أدلى به المنسق الخاص ملادينوف في 15 تشرين الأول/أكتوبر بأن بناء المستوطنات ينتهك القانون الدولي ويضعف إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ثانيا، يجب أن نمضي قدما بثبات في عملية السلام. إن ما ينقصنا في محاولات حل القضية الفلسطينية ليس الخطط الطموحة أو الوثائق المطولة، بل الشجاعة اللازمة للوفاء بالوعود والضمير لإعلاء شأن العدالة. وينبغي للمجتمع الدولي، والبلدان ذات النفوذ على فلسطين وإسرائيل على وجه الخصوص، أن يتحرى الموضوعية والإنصاف. وينبغي للمجتمع الدولي العمل بناء على المصالح الأساسية للشعب الفلسطيني وبلدان المنطقة. وينبغي أن يشجع محادثات السلام وأن يسعى بإخلاص إلى الدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وينبغي لأي حل مقترح للقضية الفلسطينية أن يأخذ برأي الأطراف المعنية، ولا سيما فلسطين وآراء بلدان المنطقة ومنظماتها، وينبغي التوصل إليه من خلال حوار متوازن ومفاوضات بين الأطراف المعنية. ولتفادي النتائج السلبية الطويلة الأجل، ينبغي بذل جهود لتجنب فرض حل.

وقد دعا الرئيس عباس، في بيانه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/75/PV.10)، إلى عقد مؤتمر دولي في بداية العام المقبل، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، لمناقشة عملية سلام حقيقية. والصين تؤيد ذلك النداء وتأمل أن ينظر المجتمع الدولي فيه وأن تعمل جميع الأطراف معا لتهيئة الظروف المواتية لتسوية القضية الفلسطينية. ويسرنا أن نرى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وإحراز تقدم في العملية السياسية. ونأمل أن تواصل البلدان ذات الصلة في المنطقة القيام بدور بناء.

ثالثا، يجب علينا أن نحسن بقوة الحالة الاقتصادية والإنسانية. فقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والصحية والإنسانية الهشة أصلا في فلسطين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لدعم فلسطين في تنمية اقتصادها وتحسين سبل معيشة شعبها والتصدي للجائحة من أجل تعزيز السلام والاستقرار مع التنمية. ونشجع الجانبين على حل مسألة حجب الإيرادات الضريبية عن طريق التفاوض. وندعو الطرف المعني إلى الرفع التام للحصار المفروض على غزة من أجل ضمان حصول جميع المحتاجين في الأراضي المحتلة على الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى التنفيذ الفعال للقرار 2334 (2016). فيجب وقف هدم منازل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم والعنف ضد المدنيين الأبرياء.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقدم خدمات تعليمية وخدمات رعاية صحية لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني، وتسهم إسهاما كبيرا في تحسين حالتهم الإنسانية في فلسطين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأونروا بقوة وأن يعارض استخدام قطع المعونة كأداة لممارسة الضغط.

وما فتئت الصين تؤيد تطلع الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، كما ظلت تؤيد على الدوام المطالب الفلسطينية المشروعة وجميع الجهود الرامية إلى تسوية القضية الفلسطينية.

ومنذ بداية العام أرسلت الصين لفلسطين عدة دفعات من الإمدادات بالإضافة إلى خبراء طبيين للمساعدة في مكافحة الوباء. كما تبرعنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للأونروا وقدمنا، من خلالها، معدات الوقاية الشخصية إلى فلسطين واللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسورية. ونرسل شحنات من هذه الإمدادات إلى مؤسسات الرعاية الطبية والصحية التابعة للأونروا ليستفيد منها اللاجئون داخل أرض فلسطين وخارجها.

والصين، بوصفها صديقا مخلصا للشعب الفلسطيني، ستواصل الاسترشاد باقتراح الرئيس شي جين بينغ الذي يستند إلى أربع نقاط بشأن تسوية القضية الفلسطينية، وستقدم إسهامات إيجابية في التعجيل بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

المرفق 6

بيان من البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته .

كما هو الحال دائما، نود أن نبدأ بتكرار التزامنا باتخاذ الخطوات اللازمة لبناء سلام مستدام في الشرق الأوسط وبعث رسالة تضامن مع الشعوب المتضررة من سنوات عديدة من النزاع وانعدام الثقة بين الأطراف المتحاربة.

ونظراً لطول أمد النزاع تحديداً، فإن لوباء فيروس كورونا مظهراً مختلفاً جداً في سياقات مثل سورية واليمن ولبنان وغزة. وفي هذا المنعطف، من الضروري تجنب أي عقبة تعترض تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

ولا يكفي أن نأتي إلى هنا ونعبر عن آرائنا. فذلك لا يعفينا من المسؤولية المركزية التي تقع على عاتق مجلس الأمن عن صون السلم والأمن العالميين، التي يتطلب تحقيقها اتخاذ إجراءات حازمة وفعالة لاستكمال موقفنا.

بيد أننا نؤيد بقوة الجهود الجارية لتهيئة الظروف المواتية للسلام، مسلطين الضوء على اتفاقات التطبيع التي أبرمت مؤخراً بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين بوساطة من الولايات المتحدة. فبتعميق التعاون والحوار الإقليميين، يمكن لهذا التحول الإيجابي أن يزيد من الاستقرار والازدهار والأمن في المنطقة. ونشيد بذلك. وفي الوقت نفسه، نشجع جميع الأطراف على أن توقف فوراً جميع الأعمال التي تعوق السلام وأن تبني مستقبلاً مزدهراً وعادلاً لشعوب الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالحالة الإسرائيلية - الفلسطينية، نؤيد المبادرة بعقد مؤتمر دولي للسلام في أوائل عام 2021، يجب مناقشة شكله والاتفاق عليه دون تأخير باتباع نهج يحفز اتخاذ إجراءات ملموسة وشاملة. ونوصي بأن يحظى هذا الحوار - كنقطة انطلاق - بالاحترام المتبادل والامتنال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة يتسم بالمشاركة المباشرة لإسرائيل وفلسطين من أجل تلبية تطلعات الفلسطينيين والإسرائيليين إلى العيش في سلام.

ولا تزال الحالة الإنسانية المعقدة في غزة حرجية، وتتفاقم بسبب الحالة البيئية المثيرة للجزع، في ظل محدودية إمكانية الحصول على مياه الشرب وما ينجم عنها من آثار سلبية على الصحة والأمن الغذائي والتنمية، بالإضافة إلى انعدام الأمن على نطاق واسع وأزمة الكهرباء وانعدام الفرص.

ولذلك فإن تلبية الاحتياجات الشديدة للسكان الفلسطينيين والعمل على تمهيد الطريق لتحقيق التنمية من أجل التخفيف من حدتها جانب أساسي ينبغي معالجته في محادثات السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمساعدة ما يقرب من مليوني لاجئ، ودعوة المانحين إلى زيادة مساهماتهم لتمكين الأونروا من تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان.

وفيما يتعلق بلبنان، فإن الحالة الاقتصادية، التي تتفاقم بسبب وباء فيروس كورونا، لا تزال تتدهور. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز الحوكمة والإصلاحات المؤسسية في لبنان. وقد صار إبداء تضامننا الآن أهم من أي وقت مضى.

أما فيما يتعلق بمرتفعات الجولان، فإن الحالة، وإن كانت هادئة عموماً، لا تزال متفجرة إذ تتواصل انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. ولذلك، نحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم انتهاك وقف إطلاق النار أو المنطقة الفاصلة لمنع التصعيد.

وفي الختام، وبغية تحقيق سلام تفاوضي بين إسرائيل وفلسطين، تؤيد الجمهورية الدومينيكية على نحو محايد إيجاد حلول حقيقية ومستدامة على أساس توافق دولي في الآراء على أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو أن يتفاوض الفلسطينيون والإسرائيليون على حل قائم على وجود دولتين.

المرفق 7

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته .

أولا، أود أن أعلن أن إستونيا تؤيد البيان المشترك الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 29).

وترحب إستونيا بتوقيع الاتفاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وبين مملكة البحرين وإسرائيل، وكذلك الإعلان مؤخرا عن الاتفاق بين إسرائيل والسودان. فهذه خطوات إيجابية نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وننوه بالدور البناء الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في هذا الصدد. ونشجع الجهات الفاعلة الإقليمية على التحلي بروح التراضي تلك ومواصلة تنفيذ تدابير بناء الثقة للإسهام في استقرار المنطقة في الأجل الطويل.

ونعتقد أن هذه التطورات التاريخية يمكن أن تعطي زخما للجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. والتزام إسرائيل بتعليق خطة بسط سيادتها على أجزاء من الضفة الغربية خطوة إيجابية.

ونحث الجانبين على استئناف مفاوضات مجدية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. ومن المهم أيضا أن تواصل جميع الأطراف الإقليمية والدولية، بما فيها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بذل الجهود من أجل هذه المفاوضات.

ولا يزال موقفنا فيما يتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط موقفا ثابتا. فلا يمكن التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وإحلال السلام الدائم إلا من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لكلا الطرفين والشواغل الأمنية الإسرائيلية.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، نحث الإسرائيليين والفلسطينيين أيضا على اتخاذ المزيد من الخطوات لبناء الثقة، لا سيما في سياق وباء فيروس كورونا. وندعو السلطة الفلسطينية إلى استئناف التعاون مع إسرائيل على أساس الاتفاقات السابقة، ونتمنى لرئيس المفاوضين الفلسطينيين، السيد صائب عريقات، الشفاء العاجل.

ونلاحظ على نحو إيجابية أن الفصائل الفلسطينية قد توصلت إلى توافق في الآراء بشأن إجراء الانتخابات. ونأمل أن يترجم ذلك قريبا إلى تحديد موعد لإجراء انتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن التزام جميع الفصائل الفلسطينية بالمبادئ الديمقراطية.

وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات انفرادية قد تقوض إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وندعو إسرائيل إلى وقف توسيع المستوطنات ووقف عمليات الهدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

كما ندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب وأعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير. واستمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل أمر غير مقبول.

وفي الختام، أود أن أحث مرة أخرى الإسرائيليين والفلسطينيين على إيجاد ديناميات إقليمية إيجابية وبناء الثقة والالتزام بالسلام والانخراط من جديد في مفاوضات مجدية.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: الإنكليزية والفرنسية]

أشكر المنسق الخاص على إحاطته الإعلامية. وأرحب بالوزير المالكي، وكذلك بنائبي وزيري خارجية روسيا وفيت نام، ووزير الخارجية التونسي.

نذكر كل شهر إلى أن معايير تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني معروفة جيدا: دولتان تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومُعترف بها على أساس خطوط عام 1967، وكلاهما عاصمتها القدس. وهذا ليس موقفاً أيديولوجياً منفصلاً عن الواقع ويعود إلى ماضٍ عفا عليه الزمن. بل على النقيض من ذلك، فهو الحل الواقعي الوحيد لضمان استقرار المنطقة، ولا سيما أمن إسرائيل الذي لن تتنازل فرنسا عنه أبداً، وحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن ما هو على المحك مصداقية مجلس الأمن الذي أقر تلك المعايير والضامن للقانون الدولي.

رحبت فرنسا، مع شركائها الأوروبيين، باتفاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وترحب بالإعلان عن اتفاق مع السودان. وتأمل فرنسا أن يكون بوسع تلك الاتفاقات الإسهام في استقرار المنطقة. والقرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية في هذا الصدد بتعليق خططها لضمها يعتبر خطوة إيجابية. وتدعو فرنسا إسرائيل إلى جعله تدبيراً نهائياً.

إن فرنسا قلقة إزاء الديناميات الحالية لضم الأراضي المحتلة بحكم الأمر الواقع. وفي هذا الصدد، ندين قرار السلطات الإسرائيلية بالشروع في تنفيذ خطط لبناء أكثر من 900 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية. فتوسيع المستوطنات يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ويشكل عقبة أمام إحلال سلام عادل وشامل ودائم، على النحو المبين في القرار 2334 (2016). ومما يعقد من هذا القرار بدء عملية تقديم العروض لبناء وحدات جديدة في غفغات همتوس، التي من المقرر البدء بذلك في 2 تشرين الثاني/نوفمبر. كما أن المعدلات القياسية في هدم المباني الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية، تبعث على القلق أيضاً. ويجب أن تتوقف عمليات الهدم هذه. وهذا ما أكدناه مجدداً مع ألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة في 16 تشرين الأول/أكتوبر.

يجب أن نعمل على إعادة إنشاء دينامية إيجابية لتمكين الأطراف من استئناف الحوار. وفرنسا مستعدة، بالاشتراك مع شركائها الأوروبيين والعرب، لدعم استئناف المحادثات تدريجياً على أساس التزامات ملموسة وواقعية من كلا الجانبين. وتواصل فرنسا التنسيق الوثيق مع ألمانيا، ومصر، والأردن بشأن هذه المسألة، تماشياً مع اجتماع عمان الذي انعقد في 24 أيلول/سبتمبر.

ستؤيد فرنسا أيضاً أي مبادرة تتماشى مع المعايير المتفق عليها والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح الوزير المالكي المفصل بشأن تنظيم مؤتمر دولي وندعوه إلى القيام بذلك بمساعدة جميع أصحاب المصلحة.

ونود أن نستفيد من وجود السيد المالكي اليوم لتشجيعه على مواصلة الجهود الأولية في مجال المصالحة بين الفلسطينيين. ونرحب بالتزام الرئيس عباس بإجراء انتخابات عامة في الأراضي الفلسطينية.

ونحض السلطة الفلسطينية على إجراء هذه الانتخابات من دون مزيد من التأخير للوفاء بالمطالب الديمقراطية وتعزيز السلام. وإن فرنسا والاتحاد الأوروبي مستعدان لتقديم الدعم له في ذلك المسعى.

أخيرا، نكرر نداءنا إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما شركاؤنا في الخليج، لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو أمر أساسي في زمن وباء فيروس كورونا. وقد ضاعفت فرنسا مساهمتها في الوكالة منذ عام 2017 وستواصل دعمها في هذه الأوقات العصيبة. وستواصل أيضا دعم منظمات المجتمع المدني والدعوة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

تدعو فرنسا المجلس إلى توحيد الجهود من أجل إعادة إطلاق العنان لعملية سياسية متوقفة منذ عام 2014. وتلك هي مسؤوليتنا بوصفنا ضامنين للسلام والأمن الدوليين.

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

أولاً، أود أن أرحب بتوقيع اتفاقات التطبيع بين إسرائيل من جهة، والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان من جهة أخرى. وهذه التطورات خطوة هامة نحو مزيد من الاستقرار والعلاقات السلمية بين إسرائيل والعالم العربي. وكما قال السفير الإسرائيلي اليوم، فإن هذه التطورات تتيح فرصاً جديدة لمزيد من الاتفاقات. ومن منظورنا فإنها توفر أيضاً زخماً فريداً للحفز على استئناف التعاون ومحادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

ما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن التوصل إلى السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام في الشرق الأوسط إلا بإيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. وذلك لأن القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن مترسخة، فهذا لا يعني أنها أقل أهمية.

ويمكن - بل ويجب - حل هذا النزاع مرة واحدة وإلى الأبد، لا أن يقتصر الأمر على إدارته؛ بل يجب أن يُحل بشكل عام. وإلا، فإننا لن نشهد سوى استمرار العداوة والعنف وإراقة الدماء، كما يتضح من الهجمات الصاروخية الأخيرة من غزة على إسرائيل. واسمحوا لي أن أكرر إدانة ألمانيا لجميع الهجمات والتهديدات الموجهة ضد إسرائيل من جانب حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ المتكررة من غزة على إسرائيل. ويؤسفني أن وزير الخارجية الفلسطيني لم ينتقد ذلك، ولم يقل شيئاً عن خطاب الكراهية ضد إسرائيل التي من حقها الدفاع عن نفسها ضد هذه الأعمال بطريقة متناسبة.

ويساورنا قلق عميق إزاء القرار الأخير الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بتقديم عروض ومنح تصاريح لبناء أكثر من 4 900 وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة. وهذه خطوة تقضي إلى نتائج عكسية. ومن الجدير بالذكر أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. إذ أنها تقوض بشدة احتمالات إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتصلة الأجزاء في إطار حل تفاوضي على وجود دولتين. ويؤسفني بشدة أن الممثل الدائم الإسرائيلي لم يذكر أي شيء عن ذلك التطور غير القانوني المؤسف. وكما أكدنا مباشرة لحكومة إسرائيل، فإن تلك الخطوة تقوض أيضاً الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل استئناف الحوار.

نحض إسرائيل على الوقف الفوري لجميع أعمال بناء المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية والمناطق الحساسة مثل هار حوما وغفعات همتوس والمنطقة الشرقية 1، وكذلك جميع عمليات المصادرة والإخلاء والهدم للمنشآت الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية. ونثق بأن خطط الضم الإسرائيلية معلقة حقاً وبشكل دائم، وندعو إسرائيل إلى الكف عن توسيع المستوطنات. ونشدد على أننا لن نعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، ما لم يتفق الطرفان على ذلك.

إن ألمانيا ما برحت ملتزمة بحل الدولتين المتفاوض عليه، مع وجود دولتين ذاتي سيادة وديمقراطيتين ومستقلتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967. وهذا هو الطريق الوحيد المجدي لتحقيق التطلعات

المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين في حياة يسودها السلام والكرامة والمساواة في الحقوق. وندعو الجانبين كليهما إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب، وإعادة الالتزام باتفاقاتهما الموقعة، واستعادة التعاون واستئناف الحوار الموثوق به. ونحن مقتنعون بأن تدابير بناء الثقة عند الجانبين من شأنها أن توفر سبيلا نحو حوار ذي مصداقية، وفي نهاية المطاف، نحو إجراء محادثات جادة وذات مغزى وفعالة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

وسنواصل جهودنا مع الأردن وفرنسا ومصر، ونقدم دعما النشط ومساعدنا الحميدة في تيسير طريق العودة إلى التعاون والحوار الموثوق به وتسوية سلمية تفاوضية. ويجب أن تستند المفاوضات الجادة والهادفة والفعالة إلى القانون الدولي والمعايير المتفق عليها، وإما أن تجري مباشرة بين الطرفين أو تحت مظلة دولية، مثل المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح الفلسطيني بعقد مؤتمر دولي جدير بالدراسة. وندعو المنسق الخاص ملادينوف إلى التشاور مع جميع الأطراف المعنية وإبلاغ المجلس بجدوى عقد هذا المؤتمر.

كما ندعو كلا الجانبين إلى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016)، بجميع أحكامه.

ونرحب بالاتفاق بين الفصائل الفلسطينية على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة. ونأمل في إجراء هذه الانتخابات قريبا. ونقدم دعما وندعو إسرائيل إلى التمكين من إجراء هذه الانتخابات في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلة.

وفي الختام، أود أن أثنى على مركز هاداسا الطبي في القدس لعلاج الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب الإصابة بمرض فيروس كورونا الذي يهدد حياته. ونتمنى للسيد عريقات الشفاء التام والعاجل. نحن ممتنون لهاداسا على الارتقاء إلى مستوى مهمتها المعلنة - وهي "مد يد العون للجميع، دون اعتبار للعرق أو الدين أو الأصل العرقي" - وهي روح تمس الحاجة إليها في الشرق الأوسط، بل وفي العالم بأسره.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أرحب بحرارة بمعالي السيد سيرغي فيرشينين، نائب وزير خارجية روسيا، ونائب وزير خارجية فييت نام، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في تونس، ومعالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب، في الجلسة.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته بشأن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زلنا نسمع تقارير قاتمة بشكل متزايد من أرض الواقع.

ومن المؤسف أن إسرائيل ارتكبت عملاً آخر من أعمال سوء النية. وكما علمنا مؤخراً، وافقت السلطات الإسرائيلية في 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر على بناء 5 000 وحدة استيطانية أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا التطور ليس مفاجئاً أو جديداً. هذا الضم التدريجي هو شهادة على أن خطة الضم الإسرائيلية قائمة.

لا يمكن للجهود الجماعية النهوض بتحقيق حل دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 عندما تنتهك إسرائيل القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتتجاهلها مراراً وتكراراً. وتدين إندونيسيا هذا الانتهاك الصارخ الأخير للقانون الدولي، وتطالب إسرائيل مرة أخرى بأن توقف فوراً جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط ذات صلة.

أولاً، ندعو إلى المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب. إن توسيع المستوطنات غير القانونية ينتهك بوضوح قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2334 (2016). إن انتهاكات إسرائيل المستمرة مستمدة من عقود من انعدام المساءلة والإفلات المنهجي من العقاب. يجب أن يتوقف هذا. وعلينا، نحن المجتمع الدولي، أن نعمل معاً لوضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة إسرائيل.

ثانياً، هناك حاجة ملحة إلى حل شامل وكي. إن النهج الأحادي لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ليس غير عادل وحسب بل وغير مستدام. يتعين اتباع نهج شامل وكي. وتحض إندونيسيا المجتمع الدولي على تركيز كل جهوده على استئناف عملية متعددة الأطراف ذات مصداقية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وغير ذلك من المعايير ذات الصلة المتفق عليها دولياً. وينبغي أن تشمل العملية أيضاً، أولاً وقبل كل شيء، مشاركة مباشرة بين الطرفين المتنازعين - إسرائيل وفلسطين.

وأود أن أكرر مجدداً دعوة الرئيس عباس إلى الأمين العام لعقد مؤتمر دولي كجزء من نهج متعدد الأطراف إزاء عملية السلام، بمشاركة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وجميع الأطراف المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعرب عن تأييدنا لمبادرات الوحدة الفلسطينية كخطوة أساسية نحو المصالحة الداخلية وفلسطين موحدة.

ثالثاً، نلاحظ تدهور الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي لا تزال تزداد سوءاً بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، حيث يزيد عدد الحالات الإيجابية على 60 000 حالة ووفاة 492 شخصاً، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويمثل هذا الارتفاع الهائل عبئاً كبيراً ويزيد من تفاقم وضع صعب ومليء بالتحديات بالفعل، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال واللاجئين. وفي تشرين الأول/أكتوبر

وحده، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن أكثر من 6 000 فلسطيني آخر في الأرض الفلسطينية المحتلة أكدت نتيجة الاختبارات إصابتهم بكوفيد-19، مما أسفر عن وفاة 90 شخصا آخرين.

وبذلك، فإن دور وكالات الأمم المتحدة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، هو دور أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ينبغي أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بدعم وضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به والدعم السياسي لكي تتمكن الأونروا من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

نحتفل اليوم بالسنة الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، حيث نُعيد الالتزام بروح ونص الميثاق. سمعنا القصيدة الجميلة، التي تحمل عنوان "الإرث" للسيدة إيلانور ويكستروم، الحائزة على جائزة الشعر للشباب.

إذا سألنا شباب العالم عما ورثناه عن قضية فلسطين هذه، فإن الجواب ستكون أن الأمم المتحدة ورثت يأس الشعب الفلسطيني ومعاناته. نحن نرث قصص النزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان على يد إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. ونرث عدم تنفيذ وعدم إعمال قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين.

إن قضية فلسطين تتطلب حلا عادلا. ونحن، بصفتنا مجلس الأمن، علينا واجب رسمي بأن نحلها. وتظل إندونيسيا على ثباتها والتزامها بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني لتحقيق استقلاله وسيادته.

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالفرنسية]

أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته المفصلة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. في خضم استمرار تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب والأمل الذي يبغته، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، ولا سيما إزاء قرار السلطات الإسرائيلية بمواصلة بناء مساكن جديدة في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى عمليات الإخلاء القسري وهدم الهياكل الفلسطينية.

ويشجب النيجر تلك الأحداث، التي تأتي بعد أقل من شهر من توقيع اتفاقات التطبيع بين إسرائيل وبلدين عربيين في الخليج، مما يفتح طريقاً واعداً لاستئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ونظراً للجهود التي بذلت لسنوات عديدة من أجل التقريب بين الطرفين، وفي ضوء التطورات الإيجابية التي تحققت منذ اتفاقات 15 أيلول/سبتمبر، من المرجح أن يؤدي قرار السلطات الإسرائيلية إلى وضع الثقة بين الطرفين في اختبار صعب، وإبطاء عملية السلام.

ولهذا السبب ندعو إسرائيل إلى احترام مبادئ القانون الدولي في الأراضي المحتلة والامتناع عن اتخاذ أي إجراء مخالف، يمكن أن يقوض إمكانية استئناف محادثات السلام بغية التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، على النحو الذي أقره المجتمع الدولي.

ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يبذل المجتمع الدولي وأعضاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، ولا سيما مجلس الأمن، قصارى جهدهم للتقريب بين إسرائيل وفلسطين وتوجيههما نحو طاولة المفاوضات لتسوية النزاع على نحو يلبي التطلعات المشروعة إلى إقامة دولة قابلة للحياة لأحدهما والأمن للآخر. فسيكون للتخلي عن ذلك المسار تداعيات على المنطقة بأسرها وعلى السلم والأمن الدوليين.

إن روح ضبط النفس وتقبل السلطات الإسرائيلية لمختلف النداءات الصادرة عن المجتمع الدولي، فضلاً عن الإرادة السياسية الكبيرة التي أظهرها الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة، من الأصول التي يجب أن نغتنيها في كل فرصة من أجل إعادة الطرفين إلى طاولة الحوار.

لا تزال الحالة الإنسانية في المنطقة تبعث على القلق، لا سيما مع انتشار جائحة فيروس كورونا التي لا توفر الإسرائيليين ولا الفلسطينيين. فقد أدت الجائحة بآثارها المدمرة إلى تفاقم حالة صحية معقدة أصلاً، مع نقص المعدات الطبية والأدوية الكافية، والحالة الاقتصادية الكارثية الناجمة عن الحصار المفروض على قطاع غزة، الأمر الذي يزيد من ضعف الشعب الفلسطيني.

ولهذا السبب تحتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى دعم إضافي لتمكينها من مواصلة أنشطتها المفيدة في الميدان.

ومن واجب إسرائيل أيضاً، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني في إدارة الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

وفي الختام، يثني النيجر على الجهود الدؤوبة التي يبذلها نيكولاي ملادينوف ويؤكد من جديد دعمه الكامل لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق نتيجة إيجابية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

المرفق 12

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته فيما يخص الحالة في الميدان. ونرحب أيضاً بمشاركة معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين المراقبة، وزميلنا السفير جلعاد إردان، الممثل الدائم لإسرائيل.

لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين ثابتة على رأيها بأن السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم يقوم على أساس المعايير الدولية المتفق عليها والقائمة منذ أمد بعيد، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحل الدولتين التفاوضي الذي يعترف بالتطلعات المشروعة والاحتياجات الأمنية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب على إسرائيل وفلسطين أن تبتذلا جهوداً مخلصاً لبناء الثقة المتبادلة من أجل إحراز تقدم في المفاوضات المباشرة وعدم تقويض عملية السلام.

يصادف هذا العام مرور 53 عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفي هذا الوقت، يجب على المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد دعمنا الجماعي لحل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وألا يدخر جهداً في سبيل التوصل إلى حل للنزاع يكون قابلاً للتطبيق. ولذلك نرحب بدعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي في أوائل عام 2021 لاستئناف محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. لقد حان الوقت لكي يفي المجتمع الدولي بمسؤوليتنا الجماعية بموجب القانون الدولي لإنهاء احتلال الدولة الفلسطينية.

وفي 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر، وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطة لبناء 5 000 وحدة استيطانية في الضفة الغربية. إن هذه المستوطنات غير قانونية، فضلاً عن استيلائها على الأراضي الفلسطينية بالقوة. إننا نشجب تلك الأعمال الاستفزازية وغير القانونية وندعو إلى الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتوافق الآراء الدولي القائم منذ أمد بعيد وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتقيّد بها، ولا سيما القرار 2334 (2016).

وإذ ننتقل إلى غزة، فإننا ندين الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة من جانب إسرائيل، وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى رفع الحصار عن قطاع غزة فوراً والسماح بحرية تنقل الناس. لقد حان وقت الإنهاء الكامل للاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وحل جميع مسائل الوضع النهائي على أساس القرارين 242 (1967) و 338 (1973) والقرارات اللاحقة بشأن هذا البند. كما ندعو الدول الأعضاء إلى زيادة التمويل المقدم إلى الأونروا، في الوقت الذي تواصل فيه تقديم المساعدة والحماية لملايين اللاجئين الفلسطينيين ذوي الموارد المحدودة.

وفي الختام، نأمل مخلصين أن يتحقق حل الدولتين في المستقبل القريب، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وأن يؤدي ذلك إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

أتقدّم في البداية إلى معالي السيد سيرغي فيرشنين، نائب وزير الخارجية لروسيا الاتحادية، بالشكر على رئاسته لهذه الجلسة، كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيّمة.

ما انفكت تونس، من منطلق دعمها الثابت والمبدئي للقضية الفلسطينية العادلة ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتجزئة، تنادي بضرورة تكثيف الجهود على المستوى الدولي من أجل إحياء عملية السلام وإطلاق مفاوضات جادة وذات مصداقية بين طرفي النزاع الفلسطيني والإسرائيلي، وفق جدول زمني محدّد، بما يفضي إلى سلام عادل وشامل ينهي الاحتلال ويمكّن الشعب الفلسطيني من استعادة كافة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي ظلّ الجمود الذي تشهده عملية السلام، خاصّة خلال السنوات الأخيرة، وما رافق ذلك من استمرار وتصعيد للممارسات العدوانية للاحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني وما انجرّ عن ذلك من تراكم لمشاعر اليأس والغبن وزيادة في منسوب التوتر والاحتقان في المنطقة، فإننا نجدّد التأكيد على أهميّة اضطلاع المجموعة الدولية وخاصّة مجلس الأمن والرباعية الدولية للشرق الأوسط، بدورها لإنقاذ حلّ الدولتين وإعادة إطلاق مسار المفاوضات على أساس المرجعيات المتفق عليها دولياً. وفي نفس الإطار، فإننا نشدّد على ضرورة متابعة مجلس الأمن لتنفيذ قراراته ذات الصلة وآخرها القرار 2334 (2016)، وإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، والامتثال لقرارات الشرعية الدوليّة.

ولمّا كان تحقيق السلام العادل والشامل، السبيل الوحيد والأفضل لإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة، فإننا نعتقد أنّنا اليوم أمام فرصة حقيقية للتقدّم باتجاه هذا الهدف النبيل من خلال مبادرة فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الداعية إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، بمشاركة الأطراف المعنية، للانخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي والقرارات الأممية والمرجعيات ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، فإننا نأمل أن تتكاتف جهود الأمين العام للأمم المتحدة والرباعية الدولية للشرق الأوسط ومجلس الأمن وكافة الأطراف الدولية والإقليمية المعنية من أجل تهيئة الأرضية لتجسيد هذه المبادرة، مؤكّدين استعداد تونس للمساهمة في أي جهد بناء يهدف إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام والأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة.

وباعتبار أهمية المصالحة الوطنية في تعزيز وحدة الصفّ الفلسطيني ودعم حلّ الدولتين، فإنّ تونس تجدّد ترحيبها بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها كافة الفصائل الفلسطينية في هذا الاتجاه، كما تعرب عن ارتياحها للتوافق الحاصل حول تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية في غضون الأشهر المقبلة، ونطالب، في هذا السياق، المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للسّماح بإجراء الانتخابات العامّة الفلسطينية في القدس الشرقية.

ونحن نستمتع إلى إحاطة المنسق الخاص لعملية السلام، ينتابنا شعور بالقلق العميق إزاء استمرار سلطات الاحتلال في سياساتها الاستيطانية وهدمها للمنازل واستهدافها للمدنيين، في انتهاك جسيم لمبادئ القانون الدولي وتحذّر صارخ لسلطة هذا المجلس، وفي غياب أي نوع من المساءلة.

وبقدر ما تدين تونس هذه الممارسات، فإنّها تجدد رفضها لمخططات الضمّ الإسرائيلية، وتطالب بضرورة التخلي عنها بشكل نهائي. كما تدعو إلى توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين وإنهاء الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة وكلّ أشكال العقاب الجماعي، لا سيّما في ظلّ ما يفرضه انتشار جائحة كوفيد-19 من تحديات ملحة وخطيرة.

وإزاء تواصل المعاناة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية ومخيّمات اللاجئين، فإنّ تونس تجدد مساندتها المطلقة لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولدورها الحيوي في تخفيف معاناة اللاجئين ودعم الاستقرار في المنطقة. كما تهيب بكافة الفاعلين الإقليميين والدوليين للعمل على الرفع من مستوى الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعم السلطة الفلسطينية في مجابهة تأثيرات وباء كوفيد-19 وتداعيات التضييق الاقتصادي للاحتلال.

في الختام، تؤكد تونس مجدّداً تمسّكها بالسلام خياراً استراتيجياً، ومساندتها لأيّ مساعٍ ببناءة من شأنها إعادة إحياء عملية السلام، وفقاً للأسس المرجعية للقضية الفلسطينية، التي تشكل مبادرة السلام العربية أحد أهمّ مرتكزاتها، وذلك تحقيقاً للأمن والسلم ولمبادئ الحقّ والعدل والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة. كما تشدّد على أنّ إشراك الجانب الفلسطيني في أية مبادرات لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية يُعدّ شرطاً أساسياً لضمان التوصل إلى حلّ عادل ودائم وشامل لهذه القضية المركزية.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

نعرب عن تقديرنا لنائب الوزير فيرشينين على ترؤسه جلسة اليوم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوزير خارجية دولة فلسطين، السيد رياض المالكي، في مجلس الأمن، وأشكره على مشاركته اليوم. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على ما قدمه من معلومات مستوفاة صريحة ومفيدة بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وترحب جنوب أفريقيا بالجهود المتضافرة التي يبذلها مكتبه بهدف تسوية النزاع الذي طال أمده والناشئ عن احتلال الأراضي الفلسطينية، ونحثه على مواصلة تلك الجهود حتى يتسنى للأمم المتحدة، بوصفها ممثلة المجتمع الدولي، أن تقوم بدور رئيسي في إيجاد حل للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية.

أحطنا علما بملاحظات الممثل الدائم الجديد لإسرائيل لدى الأمم المتحدة والأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، والبحرين والسودان، وهي ثلاث دول أعضاء في جامعة الدول العربية. وكنا نأمل أن تؤدي تلك الأحداث إلى تقليل معاناة الفلسطينيين في السجون أو في المنفى أو أولئك المشردين من ديارهم.

وكما سمعنا من المنسق الخاص ملادينوف اليوم، تواصل إسرائيل توسيعها غير القانوني للمستوطنات في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والقانون الدولي. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن الموافقة على خطط لبناء أكثر من 5 000 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، مما يجعل عام 2020 سنة أكبر توسع استيطاني منذ عام 2012، حيث شهد الموافقة على بناء أكثر من 12 000 وحدة.

وبينما أظهرت الاتفاقات الثنائية الأخيرة أن إسرائيل وافقت على تعليق خططها للضم، فإن هذا النشاط الاستيطاني المستمر والمتزايد يتعارض مع تلك الاتفاقات ويشكك في فائدتها للسلام لأنها لم تخفف من حدة الاحتلال. وفي الواقع، يبدو أن هذه الاتفاقات تتزامن مع زيادة النشاط الاستيطاني غير المشروع وتدمير الأراضي الزراعية الفلسطينية. وبينما ربما يكون الضم الرسمي قد عُلق، فإن الضم الفعلي لا يزال مستمرا من خلال تلك الممارسات غير القانونية.

ولم تفعل تلك العلاقات المقامة حديثا والاتفاقات المتعلقة بالمعاملات ظاهريا شيئا لتحسين حياة الفلسطينيين، الذين ما زالوا محرومين من حقوقهم الإنسانية والمدنية الأساسية فيما يعيشون تحت الاحتلال العسكري غير القانوني. وكما يتضح من زيادة النشاط الاستيطاني، يمكننا أن نرى أن إسرائيل لا تعترف وقف جهودها الرامية إلى تحقيق الضم بحكم الأمر الواقع.

ونكرر جنوب أفريقيا التأكيد على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تتعارض بشكل مباشر مع القرار 2334 (2016). إن هذه الانتهاكات والأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها إسرائيل لا تؤدي إلا إلى تقويض أي آفاق للسلام، كما أنها تعرض إيجاد حل دائم ومستدام للنزاع للخطر.

كثيرا ما نسأل أنفسنا، ونسأل الآن زملاءنا أعضاء المجلس، عن أسباب تناول القرارات المتعلقة بمسائل معينة بطريقة مختلفة تماما عن المسائل الأخرى والقرارات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونرى ذلك فيما يتعلق بقضية فلسطين، كما أننا نراه في هذا الأسبوع بخصوص الصحراء الغربية.

وتواصل إسرائيل انتهاك قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. فلماذا إذن لم يُتخذ أي إجراء لمحاسبة إسرائيل على تلك الأعمال غير القانونية؟ ولو حدث ذلك فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى تقريبا على جدول أعمال المجلس، لما ترددنا في اتخاذ إجراء. ومن المؤكد أن هذه المعايير المزدوجة، في هيئة تتمثل مسؤوليتها في صون السلام والأمن الدوليين، غير مقبولة. وتقع على مجلس الأمن مسؤولية أن يظل محايدا لأن الانحياز والتحيز يقوضان دور المجلس والأمم المتحدة ككل ويشككان فيه.

خلال الفترة 1991-2007، عُقد عدد من المؤتمرات الدولية بشأن قضية فلسطين. فقد عقدنا مؤتمر مدريد في عام 1991، الذي أدى إلى اتفاقات أوسلو في عام 1993، والذي شهد أول اتفاق مباشر بين قادة السلطات الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وشهد مؤتمر أنابوليس في عام 2007 التزام الطرفين بخريطة الطريق للسلام. وكان كل اجتماع من تلك الاجتماعات معلما هاما في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. كما أدت مبادرات جامعة الدول العربية والاتحاد الروسي أدوارا حيوية في عملية السلام.

ولذلك، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، لإجراء مناقشات بشأن عملية سلام حقيقية، بما في ذلك حل جميع مسائل الوضع النهائي. ونحث المجلس على الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى بذل جهود جماعية جديدة من أجل السلام والمصالحة في منطقة الشرق الأوسط. وستواصل جنوب أفريقيا العمل مع جميع البلدان التي تشاطرها الرأي لدعم الجهود الدولية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا، استنادا إلى الحدود التي كانت قائمة في 4 حزيران/يونيه 1967، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا.

وكما ذكرت وزيرة جنوب أفريقيا للعلاقات الدولية والتعاون، السيدة نالدي باندور خلال مناقشة الأسبوع الماضي بشأن الحالة في منطقة الخليج، فإن السلام والاستقرار المستدامين في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموما يتطلبان إنهاء التحدي الأساسي أمام تحقيق السلام والأمن، أي احتلال فلسطين (S/2020/1037، المرفق 7). وبغية حل هذه المشكلة، فإن أي مبادرة لوضع حد للنزاع وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي يجب أن تأخذ في الاعتبار احتياجات وتطلعات الشعب الفلسطيني. ولا يمكن لأي خطة أو مبادرة سلام أن تكون لها أي ميزة أو أن تنجح ما لم يتم إشراك جميع أطراف النزاع في هذه المحادثات من البداية كشركاء على قدم المساواة.

ومما يشجع جنوب أفريقيا الجهود التي يبذلها الفلسطينيون من أجل تحقيق الوحدة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الاتفاق على مواعيد إجراء الانتخابات.

في الختام، تشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء التقارير الإعلامية الأخيرة التي تفيد بأن إسرائيل ترفض تجديد التأشيرات للمسؤولين العاملين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى اضطراب 9 من بين 12 مسؤولا يقومون بأعمال حاسمة ويعيدون تقارير هامة للغاية في الأرض الفلسطينية المحتلة للتخلي عن وظائفهم ومغادرة البلد. ولذلك، ندعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها كدولة مسؤولة عضو في الأمم المتحدة لضمان قدرة المنظمة ومجمل مختلف وكالاتها وهيئاتها وشركائها على مواصلة عملها الحيوي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن جنوب أفريقيا، كما أثبتت على مر السنين، واستنادا إلى تاريخها وماضيها القريب، مستعدة لمساعدة الطرفين على حل هذه القضية التي طال أمدها، بل دامت عقودا. وسيحول حلها الشرق الأوسط إلى منطقة سلام وتنمية اقتصادية لم يسبق لها مثيل.

المرفق 15

بيان القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جوناثان ألن

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

لقد واصلت المملكة المتحدة دعمها للتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين البحرين والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل. ونأمل أن يحذو الآخرون حذونا لصالح المنطقة بأسرها، ولذلك نرحب ببيانات حكومات السودان وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يوم الجمعة، بشأن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان. وكما قال وزير خارجية المملكة المتحدة دومينيك راب "إن هذه الخطوة هي بمثابة دفعة للتحويل الديمقراطي في السودان وتحقيق السلام في المنطقة".

وفي الشهر الماضي، ذكرت أن هذه الاتفاقات تمثل تحولا عميقا في المنطقة، وهو تحول يجب أن يسير الآن بالتوازي مع خطوات لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهناك الكثير الذي يتعين القيام به لإعادة بناء الثقة. وكان تعليق التهديد بالضم الخطوة الأولى على هذا الطريق. ويجب أن يصبح الآن دائما. ومن الأهمية بمكان أن تستأنف السلطة الفلسطينية التعاون مع إسرائيل وأن تدخل القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية في حوار لمواصلة السير على طريق السلام. وتلك هي الرسالة الثابتة لوزير خارجية بلدي.

ولإعادة بناء الثقة، يجب أن نرى نهاية للإجراءات الضارة على أرض الواقع. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الإعلان في 15 تشرين الأول/أكتوبر عن إنشاء نحو 5 000 وحدة استيطانية، كثير منها في عمق الضفة الغربية. إن توسيع المستوطنات ينتهك القانون الدولي، وهو خطوة تأتي بنتائج عكسية في ضوء التطورات الإيجابية بين إسرائيل وجيرانها التي تكلمت عنها. وإلى جانب الشركاء الأوروبيين، أوضحت المملكة المتحدة معارضتنا القوية لهذا التطور الاستيطاني الأخير.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق أيضا إزاء عمليات هدم المباني الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من منازلهم في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وقد جرت عمليات الهدم والإخلاء في عام 2020 بوتيرة مقلقة. وتشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء احتمال قيام السلطات الإسرائيلية بهدم مدرسة فلسطينية في رأس التين مولها المجتمع الدولي. إن الحق في التعليم أساسي وضروري لوجود نظام تعليمي فلسطيني قوي ومزدهر يوفر الفرص للجيل القادم. وندعو إسرائيل إلى وقف هذه الأعمال.

وقد أعربت المملكة المتحدة عن قلقها إزاء تزايد عنف المستوطنين وتدمير أشجار الزيتون وسرقة المشاريع التي تتزامن مع حصاد الزيتون الفلسطيني. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن توفر الحماية المناسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين.

وفي قطاع غزة، وبينما استؤنف الهدوء النسبي، فإن اكتشاف قوات الدفاع الإسرائيلية في 22 تشرين الأول/أكتوبر لنفق يمتد تحت الأراضي الإسرائيلية عشرات الأمتار يثير قلقا بالغا. كما تم إطلاق المزيد من الصواريخ هذا الشهر والعودة إلى إطلاق بالونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل الجماعات المسلحة في غزة. وتدين المملكة المتحدة هذه الهجمات العشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين. ونواصل دعوة حركة حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية إلى أن تنهي بصفة دائمة أعمال التحريض وإطلاق الصواريخ على إسرائيل. يجب أن تتوقف تلك الممارسات السلبية. ونحض الطرفين بدلا من ذلك على مواصلة اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل بناء أسس المناقشات بشأن الوضع النهائي في المستقبل.

ويجب على السلطة الفلسطينية أن تستأنف التعاون مع إسرائيل. ونحث على إحراز تقدم بشأن المسائل الاقتصادية وتيسير التجارة. ويجب وقف المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء. ولن يتم التسامح مع إطلاق الصواريخ أو التحريض على ذلك.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالمضي قدما في إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونواصل تأييدنا للحل القائم على وجود دولتين على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتها المشتركة القدس. ونعيد التأكيد على دعمنا للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تيسير عملية سلام. وفي نهاية المطاف، لا يوجد بديل عن المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل، فهي السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام مستدام.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر نائب وزير الخارجية والوفد الروسي على عقد جلسة اليوم. وأشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته. لقد زدنا بتقرير زلخر بالمعلومات، ونحن نشيد به وبالجهد التي يبذلها فريقه لإبقاء مجلس الأمن على اطلاع كامل. وأود أيضا أن أخصص بعض الوقت في البداية لأتمنى للسيد صائب عريقات، السياسي، المفاوض الفلسطيني الرئيسي ومهندس اتفاقات أوسلو، الشفاء العاجل من مرض فيروس كورونا.

ونجد مرة أخرى أنفسنا في المجلس نناقش الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وستتلق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بيانات مليئة بنفس المضامين الخطابية لمئات البيانات التي أقيمت من قبل. لقد حان الوقت لوقف هذه الممارسة العقيمة. فاليهود والعرب هم أبناء إبراهيم، يشتركون في أصولهم من الشرق الأوسط وفي نفس الثقافة والتاريخ، ويستحقون مستقبلا يسوده السلام كأبناء عمومة.

وكما يعلم المجلس، فقد شاركت الولايات المتحدة قبل بضعة أسابيع فقط في استضافة حوار غير رسمي مع مجلس الأمن لمناقشة اتفاقات أبراهام التاريخية. وقد انضم مسؤولون كبار إماراتيون وبحرينيون إلى كبير المستشارين جاريد كوشنر لتقديم المزيد من التفاصيل حول هذه الترتيبات وعرض ما هو ممكن عندما يتخذ القادة قرارات شجاعة وجريئة تعزز قضية السلام.

وكما أبرزت المناقشة، فإن فتح روابط مباشرة بين هذه المجتمعات الثلاثة الديناميكية والاقتصادات المتقدمة ينطوي على إمكانات هائلة لتحويل المنطقة. وسوف يحفز التطبيع النمو الاقتصادي، ويعزز الابتكار التكنولوجي، ويوطد الحوار بين الأديان، ويقرب العلاقات بين الشعوب. وفي الأسبوع الماضي فقط، أعلن الرئيس ترامب عن تحقيق إنجاز تاريخي آخر، حيث وافق السودان أيضاً على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. على مدى سنوات، كان السودان يؤدي الإرهابيين - التابعين للقاعدة، وحزب الله وحماس - الذين يهددون الناس في جميع أنحاء العالم ويريدون تدمير إسرائيل، ولكن قادته أعلنوا اليوم عن اتفاق سلام. والحديث في المنطقة يتغير. وكما قال الرئيس، فإن فصلا جديدا يبدأ.

والحقيقة البسيطة هي أن المجلس يكرر كل شهر نهجاً تعود إلى عقود مضت إزاء هذا الصراع لا تحقق شيئا. والعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رهينة لسياسات وروايات قديمة ستقتل دائما في إحلال السلام. إن دبلوماسية الرئيس ترامب الجريئة ورفضه للمواقف التقليدية الفاشلة يكمنان في صميم اتفاقات أبراهام الناجحة. وقد أدى استعداده لتناول الأمور بطريقة مختلفة إلى تحقيق إنجاز تاريخي - وهو أهم خطوة نحو السلام في الشرق الأوسط منذ أكثر من 25 عاما.

وهذا التفكير الخلاق والواقعي والجديد نفسه الذي أدى إلى رؤية الرئيس للسلام. ونشجع شركاءنا الإقليميين وأعضاء هذه الهيئة على النظر بعناية في رؤية الولايات المتحدة للسلام وعلى الاضطلاع بدور بناء في تشجيع المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس هذه الرؤية. وعلى عكس الجهود السابقة، فإن الرؤية مفصلة وواقعية وقابلة للتنفيذ. لقد خصصنا قدرا هائلا من التفكير والدراسة لصياغة رؤية السلام. إن ما يهم في الاتفاقات هو التفاصيل، وهذه الخطة تحتوي على تفاصيل. فيمكن أن تعجب المرء أو لا تعجبه وي طرح بدائل، ولكن الصفقات تُعقد بناء على التفاصيل. ولهذا السبب شجعنا الفلسطينيين على طرح موقفهم باستخدام الرؤية، والمجيء إلى طاولة المفاوضات بوجهات نظرهم. وقد أعدت

الطاوله لطرفين، والسلام في متناول اليد. إن مجرد رفض الرؤية من دون حتى مناقشتها وأخذها في الاعتبار لا يساعد الشعب الفلسطيني أو يدفع بقضية السلام إلى الأمام، وكذلك الحال مع عقد المزيد من الاجتماعات أو مؤتمرات القمة التي لا تصمم إلا لإعادة صياغة نفس النقاط القديمة المنهكة. لقد ظللنا نجتمع لنتكلم لمدة 25 عاما؛ وأعتقد أن الوقت قد حان للعمل.

وقد سمعنا العديد من أعضاء هذه الهيئة يتكلمون عن أهمية مبادرة السلام العربية كأساس للمفاوضات. لقد كانت مبادرة السلام العربية تاريخية في وقتها، ولكنها تعود إلى عام 2002، وهي ببساطة لا تتضمن تفاصيل من النوع الذي نحتاج إليه للتوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فما نحتاج إليه اليوم هو إحراز التقدم، وهذا ما يمكن أن تحققه صفقة سلام تستند إلى رؤية للسلام. ومن شأن التوصل إلى اتفاق أن يجلب دعما اقتصاديا واستثمارات ضرورية جدا للشعب الفلسطيني. ومن شأن ذلك أن يفتح عالما جديدا تماما من الفرص.

وداخل الأمم المتحدة، لا تزال الولايات المتحدة تعارض الوابل السنوي لأكثر من اثني عشر قرارا من القرارات المناهضة ضد إسرائيل التي تتكرر إلى الأبد - قرارات لا يكاد يتغير فيها النص من سنة إلى أخرى - وهي حقيقة تؤكد الطابع المألوف الذي صارت تتسم بها مواقف الأمم المتحدة تجاه إسرائيل والفلسطينيين. ويظهر هذا النهج المتحيز لجانب واحد بشكل متكرر أكثر من اللازم في هذه القرارات، ولا يؤدي إلا إلى تقويض الثقة بين الطرفين ولا يهيئ البيئة الدولية الإيجابية التي نحتاج إليها لتحقيق السلام. ولهذا السبب نحث كلا الطرفين والشركاء الإقليميين على الإبداع وتبني النهج الابتكاري الذي تطرحه رؤية السلام. وإذا ما استمر المجتمع الدولي في العمل بنفس الافتراضات، واستمر ببساطة في تكرار نفس نقاط الحوار القديمة، فإن الفرصة الفريدة المتاحة لنا الآن ستضيع.

لقد دعا الرئيس عباس، في خطابه الذي ألقاه خلال المناقشة العامة بمناسبة افتتاح الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/75/PV.10)، إلى عقد مؤتمر دولي لبدء مناقشات، وسمعت عددا من زملائي أعضاء المجلس يؤيدون هذه الفكرة. وليس لدينا اعتراض على الاجتماع بالشركاء الدوليين لمناقشة المسألة، ولكن لا بد لي من أن أسأل: كيف يكون هذا مختلفا عن كل الاجتماعات الأخرى التي عقدت بشأن هذه المسألة على مدى السنوات الستين الماضية؟ وكذلك سمعت البعض يشبهون فكرة عقد مؤتمر بمؤتمر مدريد الذي عقد عام 1991. وعلى الرغم من أن مؤتمر مدريد أتى بالجميع إلى طاولة المفاوضات، فقد تطلب الأمر قيادة جريئة وقرارات صعبة من قبل القادة في كلا الجانبين - من وراء أبواب مغلقة - لتحريك الكرة إلى الأمام بأي طريقة مجدية. ولا يمكننا أن نستمر في تكرار نفس الأفعال ونتوقع أن تتغير الأمور؛ فنحن بذلك نخذل الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وقد برهنت الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ 25 عاما أن اتباع نهج مختلف إزاء الحالة في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي ثمارا. واليوم، وبسبب القيادة الأمريكية، أصبحت إسرائيل أقرب إلى جيرانها العرب من أي وقت مضى، وينبغي لجيرانها المباشرين - الفلسطينيين - أن يستفيدوا من هذا الزخم الإيجابي. وسيحكم التاريخ على كيفية استجابة مجلس الأمن لهذه اللحظة التاريخية: فيمكنه إما أن يتقدم أمام التحدي أو أن يرقى إلى مستوى الحدث. إننا نشجع أعضاء مجلس الأمن على اغتنام الفرص التي تتيحها اتفاقات أبراهام، ونشجع المجلس على دعم رؤية السلام. وإذا كان ما يسعى إليه المجتمع الدولي هو السلام والأمن والاستقرار للشرق الأوسط وشعوبه، فإنني أحثه على مشاركتنا في دعم هذه الاختراقات التاريخية.

إن مهمتنا في مجلس الأمن، كما حددت قبل 75 عاما، هي دعم السلام والأمن والاستقرار، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وهذا يتطلب شجاعة. فانتعاضد في دعم هذه الإنجازات التاريخية والشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ورغبتهما في السلام ومستقبل أفضل.

بيان وزير خارجية دولة فلسطين، رياض المالكي

في البداية أشكر الوفد الروسي على ترؤسه هذه الجلسة وعلى الدور القيادي الذي قامت به روسيا في السعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وأود كذلك أن أشكر أخي السيد محمد علي النفطي على مشاركته في جلسة اليوم، وأن أرحب بالسيد دانغ مينه خوي. كما أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

لقد حان الوقت للتخلي عن نقاط المناقشة القديمة. فمما يدعو إلى السخرية الادعاء بأن الفلسطينيين "لم يفوتوا فرصة لتقوية فرصة"، في حين أن منظمة التحرير الفلسطينية وقعت في الواقع اتفاقاً مع إسرائيل بعد أشهر فقط من بدء المفاوضات الأولى من نوعها بين الجانبين، على الرغم من كل أوجه القصور التي تخللت تلك الاتفاقات، والتي أثبتتها التاريخ. ومن غير المعقول أن نعتبر أن حق إسرائيل في الأمن يمكن أن يبرر احتلالها واضطهادها لأمة بأكملها لعقود أو حرماننا من حقنا في تقرير المصير وفي دولة مستقلة ذات سيادة أو إنكار حقنا في الأمن.

ومن دواعي السخرية الادعاء بأن الجانب الفلسطيني هو الذي لا يريد المفاوضات، في حين أن إسرائيل هي التي تحاول أن تستبق بشكل غير قانوني المفاوضات بشأن جميع قضايا الوضع النهائي على الأرض كل يوم. ومن المثير للسخرية الادعاء بأن العقبة أمام السلام هي التعتن الفلسطيني، في حين أن مواقفنا تتماشى في الواقع مع توافق الآراء الدولي وقرارات مجلس الأمن، في الوقت الذي تنتهك فيه المواقف والسياسات الإسرائيلية القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشكل صارخ.

كان الطرفان قد حددا، بحلول عام 1999، مسائل الوضع النهائي التي ينبغي التفاوض بشأنها على أساس الأطر المرجعية والمعايير المتفق عليها دولياً. وها هو موقف نتبناها من هذه القضايا: القدس، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، ستكون إسرائيلية؛ وستظل المستوطنات غير القانونية قائمة؛ ويظل اللاجئون لاجئين؛ وستواصل إسرائيل السيطرة على حدودنا؛ وستسيطر إسرائيل على كامل غور الأردن، ومعه معظم موارده الطبيعية. إن هذه المواقف مهينة وغير قانونية، إنها تعني حقيقة بسيطة: إسرائيل لا تريد إنهاء احتلالها غير القانوني؛ فهي تريد أن تجعله دائماً. فلماذا نحن الذين نوصف بالمتعنتين؟

لقد حان الوقت للتخلي عن وصفات الماضي الفاشلة. فلا يمكننا أن نسمح بأن تسود أحادية الجانب الإسرائيلية بينما يواصل العالم الدعوة إلى إجراء مفاوضات ثنائية. فلم يعد كافياً دعوة الطرفين إلى التفاوض. يجب أن تقترن هذه الدعوة بتدابير لحفز احترام الالتزامات وللتثني عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب غير قانونية.

ولم يعد كافياً القول بأن المستوطنات غير قانونية. فيجب على المرء أن يكفل المساواة والتميز وعدم تقديم المساعدة. ولم يعد كافياً الحديث عن حل الدولتين. فيجب أن يترافق ذلك مع الاعتراف بدولة فلسطين ودعم سيادتها على الأرض المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.

لقد كان بإمكاننا أن نحاول إيجاد طريقة للرد على العنف الإسرائيلي عن طريق العنف، لكي يُسمع صوتنا ويكون لنا اعتبار. ولم نفعل. وكان بإمكاننا أن نتبنى مسلكاً تخريبياً، لأن المسلك البناء مستخف به هذه الأيام. ولم نفعل. وكان بإمكاننا أن نسهم في تحويل هذا النزاع السياسي إلى نزاع ديني، وبالتالي نؤججه

حتى لا نكون الوحيدة الذين يكتفون بناره. ولم نفعل. وإذا كنا قد عوقبنا عندما لجأنا إلى تلك الخيارات بينما، في الجانب الآخر، تكافأ إسرائيل فماذا يُشجع هنا، السلام أم العنف؟

وعلى الرغم من عقود من السياسات والتدابير القمعية الإسرائيلية الرامية إلى إركاننا سياسياً ومالياً، فقد دعا الرئيس عباس في رسالته إلى الجمعية العامة (انظر A/75/PV.10) الأمين العام، كما فعل أمام مجلس الأمن في الماضي، إلى القيام، بالتعاون مع مجلس الأمن والمجموعة الرباعية التي كلفتها هذه الهيئة بالهوض بالسلام، بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية في مطلع العام المقبل، من أجل المشاركة في عملية سلام حقيقية تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاختصاصات ذات الصلة. وهذه الدعوة هي أكبر دليل على التزامنا بالسلام واتباع مسار يقوم على أساس الإدماج بدلاً من الاستبعاد والمشروعية بدلاً من عدم المشروعية والمفاوضات بدلاً من الإملاءات وتعددية الأطراف بدلاً من النزعة الانفرادية. وأعلم أن العديد من البلدان الممثلة في المجلس قد أعربت بالفعل عن تأييدها لمبادرة الرئيس عباس، وننتقل إلى مواصلة العمل مع الجميع لتحقيقها، بما في ذلك من خلال جلسات مجلس الأمن مثل جلسة اليوم، التي تعقد تحت رئاسة الاتحاد الروسي.

ولن تقرر إسرائيل تجميد خططها للضم الرسمي لمناطق خارج القدس الشرقية المحتلة إلا تحت الضغط. ومع ذلك، فإنها لم تتخل عن سياستها التي استمرت عقوداً من الزمن والتي تهدف إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. مساحة الأرض الفلسطينية بأقل عدد من الفلسطينيين - وبعبارة أخرى، أقصى جغرافية فلسطينية بأقل عدد من السكان الفلسطينيين. ولا يزال ضمها بحكم الأمر الواقع مستمراً بمضيها قدماً في بناء 5 000 وحدة استيطانية في عمق الضفة الغربية في الأيام الأخيرة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على إنقاذ السلام، وإلا فإننا سنتحمل جميعاً العواقب.

وما دامت إسرائيل لا تتحمل تكاليف الاحتلال، بل تستمر في جني فوائده، فإنها لن تتفاوض أبداً بحسن نية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعالج أوجه القصور التي كانت قائمة في الماضي بربط علاقاته مع الأطراف باحترامها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وعملية السلام، وذلك بمساعدتها على التوصل إلى اتفاق وتنفيذه وإنفاذه إطار زمني ملزم.

ويمكن للمؤتمر الدولي للسلام أن يولد الزخم اللازم ويعبئ المجتمع الدولي بأسره لمساعدة الأطراف على التفاوض بشأن اتفاق سلام سيغير منطقتنا إلى الأبد. وأي شيء آخر عدا ذلك يبقى أمراً متقلباً وغير مجدٍ. لقد أُجبر ثلثا شعبنا على العيش في المنفى، ولم نستسلم. وقُتل عشرات الآلاف، ولم نستسلم. وشُرد مئات الآلاف، ولم نستسلم. وألقي القبض على ما يعادل نصف عدد السكان الذكور لدينا - أكثر من 800 000 فلسطيني - ولم نستسلم. فما الذي يجعل أي شخص يعتقد أننا سنستسلم الآن؟

وكثيراً ما تتساءل إسرائيل لماذا نتمتع بكل هذا التضامن الدولي. إن السبب في ذلك هو أن القوى الاستعمارية السابقة وحركات التحرير على حد سواء تعرف جيداً هذه السياسات الاستعمارية: العنف والقهر والتخويف والسجن التعسفي الجماعي والتمييز والإذلال وتجزئة الأراضي وعزل الشعب المحتل وتوسيع المستوطنات غير القانونية والاستغلال. ولا يمكنها أن تؤيد هذه الإجراءات. فالتاريخ علمها أفضل من ذلك.

لقد تعرض التوافق الدولي وولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودورها وقدرتها الشعب الفلسطيني على الصمود لاختبار شديد، بيد أنها ما زالت سائدة. وقد حان

الوقت لاتخاذ المبادرة. ليس هناك شعب زائد في الشرق الأوسط، ولكن هناك دولة مستقلة مفقودة. ولا يمكن حل معادلة الشرق الأوسط بإنكار هذا العامل الأساسي.

ولا يمكن إنهاء هذا النزاع بدون تحقيق الحرية للشعب الفلسطيني. ولن تكون حريتنا أبدا متوافقة مع وجود الجنود الإسرائيليين في شوارعنا والطائرات الإسرائيلية بدون طيار في سمائنا والسيطرة الإسرائيلية على حدودنا. فلتسألوا ماهر الأخرس الذي يخاطر بحياته في إضراب عن الطعام لأكثر من 90 يوماً من أجل التنديد بأكثر أشكال الاحتجاز تعسفاً، وهو ما يسمى بالاحتجاز الإداري. ولتسألوا عامر صنوبر، وعمره لا يتجاوز 18 عاماً، الذي تعرض أمس للضرب حتى الموت على أيدي جنود إسرائيليين قبضوا عليه وظلوا يضربونه على رأسه ورقبته بعقب بنادقهم حتى فقد القدرة على التنفس. ولتسألوا والدة الطفل الذي قُتل وهو في طريقه إلى المدرسة، والرياضي الذي بترت ساقه بعد أن تصرف قناص وكأنه يلعب لعبة فيديو، وصاحب منزل بناه بعد سنوات من العمل بشق الأنفس ودمر في لحظة، والمزارع الذي أحرق المستوطنون محاصيله. فكلهم سيقولون: "لن نتعايش مع الاحتلال". إننا نريد إنهاء الاحتلال لنتمكن من التعايش ولنتمكن من تحقيق العدالة ولنتمكن من تحقيق الحرية ولنتمكن من تحقيق السلام والأمن الحقيقيين.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان

يشرفني أن أتكلّم أمام مجلس الأمن لأول مرة منذ أن توليت دوري بصفتي الممثل الدائم لدولة إسرائيل لدى الأمم المتحدة. توليت هذا المنصب بعد ما يقرب من عقدين في الكنيست الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية. فقد عملت في مجلس الأمن الإسرائيلي وفي عدة مناصب وزارية تناولت مسائل مثل مكافحة الإرهاب والمحاولات الجارية لنزع الشرعية عن بلدي.

وأعتقد أن الأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن بصفة خاصة يمكن أن يكونا قوة للخير في العالم، وخاصة اليوم، إذ يواجه العالم تحديات صحية واقتصادية مروعة. وفي رأيي، ينبغي للمجلس أن يكون نموذجاً للكيفية التي يمكن بها للدول تحية خلافاتها جانباً والتوحد في معالجة المشاكل الدولية وتعزيز السلام والأمن.

وخلال الشهرين الماضيين منذ وصولي إلى نيويورك، شهدت تنافراً شديداً بين ما يختار المجلس التركيز عليه وما يحدث بالفعل في الشرق الأوسط. وخلال هذه الفترة الزمنية القصيرة، شهدت المجلس وهو يتجاهل الفرص المتاحة لتعزيز السلام بينما يختار في الوقت نفسه عدم التصرف في مواجهة التهديدات الخطيرة.

وقد أبلغني الكثيرون أن المجلس يتحيز تحيزاً مؤسسياً ضد إسرائيل. على الرغم من هذه الانتقادات، أريد أن أبقى متفائلاً. وأريد أن أثبت خطأ كل من يقول لي إن مجلس الأمن قضية خاسرة. بيد أن لدي بعض الاعتبارات التي أود أن أطرحها على المجلس من أجل فهم أفضل لأولوياته في الشرق الأوسط.

ففي مناقشة بعنوان "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية"، يتوقع المرء أن يركز المجلس على أهم المسائل التي تواجه الشرق الأوسط. لكن أعضاء المجلس يقومون كل شهر طية 20 عاماً - وهو ما يعادل مئات المناقشات - بالتغاضي بصورة متكررة عن المسائل الحاسمة والتركيز فقط على "القضية الفلسطينية".

و مناقشة اليوم مثال ممتاز على ذلك. ألا ينبغي لنا أن نناقش زخم السلام بين أربعة بلدان في منطقة مضطربة؟ وينبغي للمجلس، بوصفه جهاز الأمم المتحدة المكلف بتطوير العلاقات الودية بين الدول، أن يناقش بالتأكيد اتفاقات أبراهام واتفاق السلام الأخير بين إسرائيل والسودان. وعلى الرغم من ذلك، فإن المناقشة الوحيدة التي أجراها مجلس الأمن بشأن اتفاقات السلام التاريخية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين كانت مناقشة غير رسمية.

ولفهم مدى أهمية هذه الاتفاقات، ينبغي أن تراعى أن الخرطوم كانت هي المكان الذي اعتمدت فيه عام 1967 جامعة الدول العربية "قرار الخرطوم" و"اللاءات الثلاث" الشائنة: لا سلام مع إسرائيل ولا اعتراف بإسرائيل ولا مفاوضات مع إسرائيل. وفي يوم الجمعة، استبدل السودان تلك اللاءات الثلاث بثلاث "نعم" هي: نعم للسلام مع إسرائيل ونعم لشرق أوسط جديد ونعم لمستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا. وقبل نحو 53 عاماً، كان السودان رمزاً لرفض العالم العربي قبول شرعية الدولة اليهودية. واليوم، يرمز السودان إلى قبول العالم العربي بصورة متزايدة للدولة اليهودية.

وأُتطلع إلى الاستماع إلى آراء أعضاء المجلس بشأن هذا التحول في النموذج غير المسبوق وكيف يمكننا البناء على هذه الاتفاقات.

ربما يمكننا أن نناقش اليوم الكيفية التي يمكن بها لاتفاقات أبراهام والتحالف الإسرائيلي السوداني الجديد إتاحة فرص جديدة للحوار والازدهار والكيفية التي ستعزز بها هذه الاتفاقات التعاون في مجالات الأمن والاستدامة والتكنولوجيا والابتكار والصحة وغيرها. وتشكل هذه الاتفاقات معلما هاما من شأنه أن يساعد على المضي قدما في إبرام المزيد من الاتفاقات مع البلدان العربية والإسلامية الأخرى. إنها تدحض الأفكار التي كانت متصورة في السابق عن صنع السلام في الشرق الأوسط وتمثل نهجا عمليا جديدا لا رهينة لمطالب غير واقعية من جانب واحد.

وربما كان هذا هو بالضبط السبب في معارضة القيادة الفلسطينية لها. وبدلاً من اعتبار الاتفاقات فرصة جديدة لبدء المفاوضات، يهاجم الفلسطينيون الإماراتيين والبحرينيين والسودانيين، ويعتبرون أن قرارهم بإقامة علاقات مع إسرائيل "خيانة" و"طعنة في الظهر". وينبغي أن يكون واضحا لوزير الخارجية المالكي أن الكل يمكن أن يرى الآن أن الفلسطينيين سوف ينتقدون أي بلد يسعى إلى السلام في المنطقة، حتى زملائه الأعضاء في جامعة الدول العربية. وإن مهاجمة الفلسطينيين للذين يتصالحون مع إسرائيل، تثبت أن المجلس يمارس منذ سنوات ضغوطا على الجانب الخطأ.

ليس من المستغرب ألا يتقبل الفلسطينيون الاتفاقات بوصفها فرصة للسلام. لقد رفض الرئيس عباس كل عرض سلام قدمته له دولة إسرائيل. في الواقع، على نحو أكثر تحديدا، فقد رفض كل عرض كان يتعين عليه تحمل عناء الرد عليه. ولا يزال رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت ينتظر ردا على العرض السخي الذي قدمه في عام 2008.

وبدلا من ذلك، يدعو الممثل الفلسطيني هنا إلى عقد مؤتمر للسلام. لا تتخذوا بهذه الدعوة فما هي إلا تشتيت آخر للانتباه. عباس يعرف أن عقد مؤتمر لن يجلب السلام. فالطريق الوحيد المفضي إلى تحقيق سلام حقيقي يتمثل في المفاوضات الثنائية المباشرة. وقد دعا رئيس الوزراء نتنياهو الرئيس عباس إلى القدس عدة مرات. بل حتى عرض الذهاب إلى رام الله، لكن عباس لا يزال يضيع الوقت في الدعوة إلى عقد مؤتمر آخر غير مجدٍ. وينبغي لمجلس الأمن بدلا من ذلك أن يدعو الفلسطينيين إلى بدء مفاوضات تستند إلى الرؤية الأمريكية للسلام، وهي رؤية تشكل نقطة انطلاق جيدة نحو السلام الواقعي والمستدام. فيما يتعلق بمناقشة البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، ألا ينبغي مناقشة عهد جديد من السلام يحدث أثرا كبيرا على المنطقة؟

بالإضافة إلى مناقشة فرص السلام، يجب على المجلس أيضا أن يناقش القوى المزعزعة للاستقرار في المنطقة، أي إيران. إنه أمر مثير للدهشة، ولكنني في الواقع أريد أن أشكر ذلك البلد. بل في الواقع، أريد أن أشكر النظام على الدور الذي قام به في التقارب بين القوى المعتدلة في المنطقة. ومن المفارقات أن الطرق المتطرفة والقاتلة التي تنتهجها إيران ساهمت في توقيع هذه الاتفاقات التاريخية.

مع ذلك، ما فتئت إيران ووكلائها الإرهابيون يشكلون أكبر المخاطر على السلام والأمن في المنطقة. إن هدفها المعلن والمتمثل في استخدام العنف لفرض هيمنة شيعية في المنطقة ينبغي أن يتصدر جدول الأعمال في جميع المناقشات التي تدور حول الشرق الأوسط. إذ أن العدوان الإيراني المستمر يهدد بإزهاق عدد كبير جدا من الأرواح البريئة في صفوف المسلمين واليهود والمسيحيين، أكثر مما تسبب به

حتى الآن بالفعل. إن كبح طموحات إيران النووية والسماح لها بشراء وبيع أسلحة فتاكة أخرى يعرض المنطقة بأسرها إلى خطر جسيم. وكل عضو تقريبا في مجلس الأمن يرغب في ترك مدة حظر الأسلحة تنقضي فإنه يشكك في التزام هذه الهيئة بالسلم والأمن الدوليين. ولا تزال العقوبات المفروضة على إيران، والتي جددتها الولايات المتحدة، تظل سارية المفعول بالكامل. ونحن نؤيد تأييدا كاملا المبادرات الأمريكية في هذا الصدد.

كما أن إيران أكبر منتهكي حقوق الإنسان في العالم. ومن الأمثلة على ذلك الاستخدام المفرط وغير القانوني لعمليات الإعدام. وخلال فترة ولاية الرئيس روحاني، أعدمت إيران أكثر من 4300 شخص، بمن فيهم قاصرون ونساء وأفراد من مجتمع المثليات، والمثليين، ومزدوجي، الميل الجنسي، ومغايري، الهوية الجنسية، وصحفيون ومتظاهرون مناهضون للحكومة. ألا ينبغي مناقشة ذلك في سياق الحالة في الشرق الأوسط؟

يجب على مجلس الأمن أن يتحد في ممارسة أقصى درجة من الضغط قصوى على إيران. ويجب أن تمنع النظام في طهران من مواصلة تطوير قدراته النووية، والحصول على أسلحة متطورة، وانتهاك حقوق الإنسان. فهذا بالنسبة لإسرائيل والبلدان العربية الأخرى، يشكل تهديداً وجودياً. وفي يوم من الأيام، ستترك دول أخرى عديدة أن إيران تشكل خطراً عليها. فلنأمل ألا يكون قد فات الأوان.

عند مناقشة الأمن في الشرق الأوسط، نجد خطراً آخر مرتبط بإيران بالكاد يناقشه المجلس. لقد مر شهر تقريباً منذ أن كشف رئيس الوزراء نتنياهو عن معلومات استخباراتية جديدة عن وجود مستودع أسلحة تابع لحزب الله في منطقة الجناح في بيروت. ومن الجدير بالذكر أن الانفجار المروع الذي وقع في ميناء المدينة في شهر آب/أغسطس الماضي أسفر عن مصرع حوالي 200 شخص وإصابة الألاف. وهذا لم يمنع حزب الله من تعريض حياة اللبنانيين لخطر كارثة مماثلة أخرى.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها حزب الله المدنيين اللبنانيين كدروع بشرية. ويتصرف حزب الله في تجاهل تام لحياة البشر وللقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وإذا كان المجلس يعبأ حقاً بمستقبل الشرق الأوسط، فلماذا لا يصنف جميع أعضاء المجلس حزب الله برمته بوصفه منظمة إرهابية؟ ألا ينبغي إدراج هذه المسألة في إطار مناقشة الحالة في الشرق الأوسط؟

بطبيعة الحال، فإن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أيضاً مسألة هامة وينبغي أن يكون جزءاً من المناقشة. ومع ذلك، وأثناء مناقشة تلك الحالة في كل شهر طوال السنوات العشرين الماضية، جرى تجاهل عناصر رئيسية فيه. إذا كنت تبحث عن العقبة الحقيقية أمام السلام، يا سيادة الرئيس، فانظر إلى سجل الفلسطينيين الطويل في التحريض والكراهية. إن الكتب المدرسية في السلطة الفلسطينية تحرض على العنف، وتشجع على الإرهاب ومعاداة السامية. ومن خلال برنامجها "الدفع مقابل القتل"، تكافئ السلطة الفلسطينية الهجمات الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين. وربما نجد جزءاً من الرد على القضية الفلسطينية في هذه الحقيقة وحدها. فالسلطة الفلسطينية تتفق مئات الملايين من الدولارات سنوياً على برنامجها الدفع مقابل القتل. ما عليكم إلا التأمل في لو أنفقت هذه الأموال هذا العام على مكافحة مرض فيروس كورونا.

تُصدر الأمم المتحدة بانتظام تقارير مشوهة أحادية الجانب عن انتهاكات إسرائيلية مزعومة لحقوق الفلسطينيين. وربما ينبغي إجراء مناقشة حول انتهاك السلطة الفلسطينية لحقوق شعبها، بما في ذلك الحق

الأساسي في اختيار قادتها. ومن المعروف أن إسرائيل أجرت انتخابات في سنة واحدة أكثر مما أجرت السلطة الفلسطينية في السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

منذ عقود ما برح الكثيرون في المجتمع الدولي يركزون على حل وحيد للنزاع. ذلك أنهم يصوتون لصالح نفس القرارات المناهضة لإسرائيل، ويعيدون تدوير نقاط الحوار القديمة، ويتجاهلون القضايا الحاسمة لإنهاء الصراع. ويتجاهلون أيضا حقيقة أن هذا النهج لم يؤدِ إلا إلى تشجيع الرفض الفلسطيني. وربما اعتاد جدا أعضاء المجلس على طقوس هذه المناقشات بحيث أصبح بوسعهم أن يدركوا بأنها غير فعالة تماما في الاستجابة للقضية الفلسطينية. ونحن جميعا نعرف ما قاله آينشتاين عن محاولة فعل الشيء نفسه مرارا وتكرارا وتوقع نتائج مختلفة.

ولئن كانت نقاط الحوار في المجلس لم تتغير منذ عقود، فإن الشرق الأوسط قد تغير. وقد تم التوصل إلى ثلاثة اتفاقات تاريخية كان يعتبر تحقيقها مستحيلا في غضون شهرين فقط. وينبغي لمجلس الأمن أن يتبنى تلك الاتفاقات، وأن يستخدمها كعنصر حافز لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. ويمكنها أن تيسر الجولة التالية من الاتفاقات.

إنني ملتزم بأن أثبت خطأ كل من يقول إن مجلس الأمن قضية خاسرة. ومع ذلك، فإن تجاهل أكثر القضايا إلحاحا في الشرق الأوسط والتعبير عن التحيز عند مناقشة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، يجعل من المتعذر القيام بذلك. ويجب على المجلس أن يلتزم مجددا بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن، وألا يجعل السياسة تملي عليه إجراءاته في الشرق الأوسط. ما زلت متفائلا بأن مجلس الأمن يستطيع أن يفي بولايته، وأنطلع إلى العمل مع أعضائه في هذا المسعى النبيل.

المرفق 19

بيان البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الـ 120 الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

أود أن أهنئ روسيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أعرب عن شكرنا على الفرصة التي أتاحتها لحركة عدم الانحياز لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين - التي تشكل تاريخياً مسألة تثير قلق الحركة وتكتسي أهمية حيوية بالنسبة لها.

وخلال الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز عبر الإنترنت، الذي عقد في 9 تشرين الأول/أكتوبر بشأن موضوع "باندونغ +65: حركة عدم انحياز أكثر اهتماماً، واتحاداً وفعالية لمواجهة التحديات العالمية الناشئة، بما فيها كوفيد-19"، اعتمد الوزراء إعلاناً سياسياً أكد على أن أي حل عادل ودائم لقضية فلسطين بجميع جوانبها يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال الحركة ومسؤولية دائمة تقع على الأمم المتحدة إلى أن تحل القضية بصورة مرضية وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في الحركة تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد مجدداً أن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي - وجوهره الاحتلال الإسرائيلي - لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين ويتطلب إيلاء اهتمام عاجل واتخاذ إجراءات، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبطبيعة الحال، ميثاق الأمم المتحدة ذاته، مع استخدام الأدوات التي توفرها الدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل التسوية السلمية للنزاعات.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية واضحة عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين. ويجب عليه أن يفي بواجباته بموجب الميثاق ويعمل على تنفيذ قراراته، التي لا تشكل الأساس للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع فحسب، بل هي أيضاً ملزمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن قضية فلسطين لا يمكن أن تكون استثناء. ولذلك، فإننا لا نزال نشعر ببالغ القلق لأن هذا الجهاز ظل لفترة طويلة عاجزاً عن الوفاء بولايته بشأن هذه القضية الهامة، بسبب استخدام حق النقض من جانب أحد أعضائه الدائمين. ويدعو أعضاء حركة عدم الانحياز مجلس الأمن إلى التغلب على الشلل الذي أصابه والوفاء بواجباته بموجب الميثاق فيما يتعلق بقضية فلسطين، وبالتالي إعادة المصادقية إلى هذه الهيئة والوفاء بالتزاماتها بتحقيق حل عادل وسلمي لهذا الصراع الطويل الأمد والظلم المأساوي.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تعتقد أن القرار 2334 (2016)، الذي أعاد تأكيد العديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن، يوفر الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام، ويحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق نتيجة عادلة على أساس الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقاً لمرجعية السلام التي أقرها المجتمع الدولي منذ فترة طويلة. - أي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، وضمان أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير ودولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. لذلك، فإننا ندعو إلى الاحترام الكامل للقرار 2334 (2016) والتنفيذ الفعال لما ينص عليه من أحكام والتزامات، وخاصة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك التزاماتها كدولة فيما يتعلق باحترام التمييز - وهو مسألة أساسية بالنسبة للمساءلة.

كما نشدد على ضرورة تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وإلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، وهو ما يدعو إليه القرار 2334 (2016). وبالمثل، فإن الدول الأعضاء في الحركة تواصل الدعوة إلى الاحترام والتنفيذ الكاملين لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية ووضع القدس الشرقية المحتلة، لأن حل هذه المسائل سيؤدي إلى تهيئة الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال وإيجاد حل عادل للنزاع من جميع جوانبه وجعل السلام والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين حقيقة واقعة، مما سيعود بالنفع على الشعبين والمنطقة والمجتمع الدولي قاطبة.

ومن الضروري اتخاذ إجراء على الفور، متشياً مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل معالجة الحالة في الميدان وتخفيف حدة التوترات وتعزيز البيئة الملائمة للسعي إلى تحقيق السلام، بما في ذلك عن طريق تفادي التدابير الانفرادية الاستفزازية أو التعسفية التي لا تؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على التمادي في سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن والوضع التاريخي الراهن للقدس ومقدساتها هي أعمال استفزازية وخطيرة، وتدمر آفاق السلام، ولا ينبغي لأي بلد أن يدعمها أو يشيد بها. والتهديدات المتعلقة بالضم التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون يجب أن تُدان إدانة لا لبس فيها، وأي تدابير تُتخذ في هذا الصدد يجب رفضها على الفور باعتبارها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني ويجب الرد عليها بتدابير حازمة للمساءلة عن هذه الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك التدابير المضادة القانونية.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، فإن الحالة لا تزال تثير قلقاً بالغاً لدى الحركة، لا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة، وهي للأسف لا تزال تتدهور يوماً بعد يوم. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي، الذي لا يزال يفرض معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية يعجز عنها الوصف على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين في غزة. ويجب معالجة هذه الأزمة معالجة شاملة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي سياق الحالة العامة المتمثلة في استمرار الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير الشرعي والعُدواني منذ عام 1967 للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفي سياق الدعوات القاطعة لإنهاء هذا الاحتلال.

وفي ظل غياب حل، تجدد الدول الأعضاء في الحركة دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيون. ولذلك، تؤكد الحركة أهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية في تخفيف محنة الفلسطينيين وتدعو إلى تقديم الدعم الكامل لتجديد ولاية الوكالة لضمان استمرارية برامجها الحيوية ومساهمتها في الاستقرار الإقليمي. وفي ضوء استمرار العجز المالي، نحض المجتمع الدولي على تزويد الأونروا بالتمويل اللازم لكفالة استمرار عملياتها التي لا غنى عنها.

وإذ أن إسرائيل تخلت بوضوح عن التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، فإننا نكرر أيضاً دعوتنا التي طال أمدها لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. هذا أمر ملح لتخفيف حالة انعدام الأمن

الرهينة للسكان الرازحين تحت الاحتلال ولمنع المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية البريئة. وعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من التصعيد والوفاة المأساوية للمدنيين.

وفي هذا الصدد، نعرب مجدداً عن شعورنا بالقلق الشديد إزاء عدم مساءلة إسرائيل عن جميع الانتهاكات التي ارتكبتها ويمكن اعتبار الكثير منها جرائم حرب. فغياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب، ويؤدي إلى تكرار الجرائم ويزعزع استقرار الحالة على أرض الواقع، مما يزيد من تقليص احتمالات السلام.

وما زلنا ندعو إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء على الصعيد الدولي بغية ضمان وقف الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل على نحو منهجي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها ومساءلة مقترفيها. ونكرر التأكيد على أنه يجب على إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها وواجباتها بموجب القانون الدولي. وإذا ما استمرت في ازدراءها الصارخ لمجلس الأمن ولالتزاماتها القانونية الدولية، فلا بد من محاسبتها.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1981 الذي يرمي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي لهذه الأرض وهيكلها المؤسسي، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لتطبيق ولايتها وإدارتها فيها، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وبالتالي، واتساقاً مع موقفنا المبدئي، نطالب إسرائيل مرة أخرى بأن تلتزم بأحكام القرار 497 (1981) وأن تتسحب كلياً من الجولان السوري المحتل إلى حدودها التي كانت في الرابع من حزيران/يونيه 1967 وفقاً للقرارين 242 (1967) و 338 (1973). وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد من جديد إدانتنا للإعلان الانفرادي والتعسفي للولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل، ونناشد مجلس الأمن مجدداً أن يدين إدانة قاطعة هذا العمل الاستفزازي. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء في الحركة تشدد على ضرورة أن تتسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر حتى الخط الأزرق، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرار 1701 (2006).

وفي الختام، نود أن نغتتم هذه الفرصة لكي نكرر تأكيد دعوتنا للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي ومسؤول، ويتمسك بالقانون الدولي ويبذل كافة الجهود اللازمة ويكتفها لدعم القضية الفلسطينية العادلة، إذ يمثل الهدف النهائي لتلك الجهود في إنهاء هذا الظلم التاريخي والخطير. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، ونؤكد من جديد دعمنا للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حق تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

بيان البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

بدايةً، يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى السيد سيرغي فيرشينين، نائب وزير خارجية روسيا الاتحادية، وإلى الوفد الدائم لروسيا الاتحادية على عقد جلسة المناقشة الهامة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما فيها قضية فلسطين. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

أكد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين على أن الأمم المتحدة ساهمت طوال العقود الماضية في تكريس التعاون الدولي والمحافظة على السلام العالمي لما فيه خير البشرية جمعاء. وشدد جلالته على تمسك مملكة البحرين بالتزاماتها الدولية واحترامها والمتمثلة في المحافظة على قوة واستقرار النظام الدولي واستمرار دوره في تحقيق السلم العام.

وفيما نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والمقاصد التي جاءت بها في إرساء السلام، تؤكد مملكة البحرين دعمها لكافة الجهود الدولية لنشر ثقافة السلام كحاجة ماسة إلى البشرية في التوصل إلى قيم الانفتاح والاعتدال والتسامح الذي يستوعب الجميع، مع التأكيد على أهمية نهوض المجتمع الدولي من أجل وضع رؤية شاملة لمعالجة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والصحية، فالنهوض بالأوضاع الإنسانية يبدأ بإحلال السلام، وتوفير مسببات الأمن والاستقرار للجميع.

كما تشدد مملكة البحرين على أهمية حل النزاعات والخلافات من خلال الحوار البناء وبالطرق السلمية استناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما يسهم في إزالة أسباب التوتر التي تعيق جهود التنمية في العالم، وأن يعمل المجتمع الدولي وفق سياسات متكاملة وأكثر كفاءة في مواجهة ما تعانيه المنطقة من تحديات وخاصة الجهود المستمرة لمواجهة تفشي جائحة كوفيد-19، والذي تتجلى فيه أهمية التضامن وتنحية الخلافات جانباً وتقوية مجالات التكاتف الإنساني ورفع الجاهزية المستقبلية للوقاية من الأزمات العالمية.

وتماشياً مع سياستها الثابتة في نشر ثقافة السلام والتعايش والتسامح والتفاهم وقبول الآخر واحترام دول الجوار، وقعت مملكة البحرين إعلان تأييد السلام مع إسرائيل وبعهود من الولايات المتحدة الأمريكية في خطوة تاريخية نحو إحلال السلام في الشرق الأوسط، وهي خطوة شجاعة واستثنائية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. كما وقعت مملكة البحرين مع دولة إسرائيل على بيان مشترك حول إقامة علاقات دبلوماسية، بالإضافة إلى مذكرات تفاهم في عدد من المجالات، مما يؤسس لتعاون ثنائي مثمر بين مملكة البحرين ودولة إسرائيل يمكن ويسهم في ترسيخ أسس السلام في المنطقة والدفع بعملية السلام نحو آفاق أكثر إيجابية.

كما نؤكد موقف مملكة البحرين الثابت في تكثيف الجهود لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وفقاً لحل الدولتين باعتباره السبيل الأفضل لتحقيق السلام العادل والشامل والمؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

ونرحب بتوقيع الإمارات العربية المتحدة الشقيقة معاهدة سلام مع إسرائيل، بما يفتح آفاقاً واسعة لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة. كما نرحب بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق لبدء العلاقات بين

جمهورية السودان ودولة إسرائيل برعاية من الولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره خطوة تاريخية إضافية على طريق تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط.

تواجه منطقة الشرق الأوسط تحديات ذات أبعاد عميقة ومعقدة تمتلك القدرة على تغيير المنطقة للسنوات المقبلة خاصة مع اتباع بعض الدول سياسات تخريبية عدائية تسهم في زعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. ومن هذا المنطلق، تدين مملكة البحرين الاعتداءات المتكررة على المنشآت الحيوية في المملكة العربية السعودية الشقيقة من قبل ميلشيات الحوثي المدعومة من إيران، مع التأكيد على الدعم لكافة الجهود والسياسات التي تتبناها المملكة العربية السعودية للحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها.

كما تؤكد مملكة البحرين دعمها ومساندتها لكافة الجهود الدؤوبة التي تبذلها المملكة العربية السعودية الشقيقة من أجل التوصل لحل سياسي دائم يحفظ الأمن والاستقرار للجمهورية اليمنية الشقيقة وفق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن 2216 (2015)، ودعمها الكامل للجهود المخلصة والدور الاستراتيجي المتواصل للمملكة العربية السعودية من أجل حماية أمن واستقرار المنطقة.

ترحب مملكة البحرين بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في كافة أرجاء دولة ليبيا، الذي تم التوصل إليه في مقر الأمم المتحدة بجنيف بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، في إنجاز مهم خطوة ضرورية ستسهم في استتباب الأمن والاستقرار في دولة ليبيا. كما تشيد بكافة الجهود والمسااعي التي بذلت وتجت بهذا الاتفاق، والتطلع لمواصلة الجهود من قبل جميع الدول والأطراف المعنية لضمان استقرار ليبيا ووحدة أراضيها وتحقيق تطلعات شعبها الشقيق في التنمية والرخاء والازدهار والقضاء على التنظيمات الإرهابية، وإنهاء التدخلات الأجنبية في شؤونها.

وختاماً، تجدد مملكة البحرين موقفها الثابت الداعي إلى تعزيز ثقافة السلام والدبلوماسية الوقائية بما يمنع نشوب النزاع، ونشر قيم التسامح والتعايش بما يفضي إلى تحقيق الأمن والازدهار لشعوب العالم.

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أود أن أشيد برئاسة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن على قيادتها الناجحة لأعمال المجلس في تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضاً أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الشاملة والتزامه المستمر بالسلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي.

بينما يربح العالم بأسره تحت وطأة التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن شعب فلسطين الرزح تحت الاحتلال لا يواجه تحدي الفيروس فحسب، بل يواجه أزمة أكبر بسبب السياسات والممارسات غير القانونية المستمرة والمتصاعدة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وتواصل إسرائيل استغلال هذه الجائحة، حيث تمضي قدماً بقوة في مخططاتها للاستعمار الاستيطاني والضم وترسخ احتلالها العسكري المستمر منذ 53 عاماً للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وقيل بضعة أيام فقط، في 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الحكومة الإسرائيلية بناء 5 000 وحدة استيطانية أخرى في الأرض المحتلة، وذلك أساساً في مناطق واقعة في عمق الضفة الغربية. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار إسرائيل في هذه الممارسات غير القانونية، التي هي بمثابة انتهاكات جسيمة للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني. ونهيب بالمجتمع الدولي إقناع إسرائيل بضرورة وقف انتهاكها المنهجي للقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

وقد تفاقمَت الأحوال الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المؤسفة في غزة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 13 عاماً، والذي يسبب الحرمان الشديد والجوع لسكان غزة البالغ عددهم مليوني نسمة، جراء البطالة المفرطة وتردي الخدمات الأساسية، ولا سيما في سياق الجائحة. وبالإضافة إلى هذا البؤس، تزايدت حوادث هدم المباني الفلسطينية والتوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ومن شأن كل ذلك أن يزيد من تفاقم الأثر الاقتصادي والإنساني لانتشار كوفيد-19 في غزة والضفة الغربية.

وتشكل جميع الأعمال الإسرائيلية سالفة الذكر انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة. وهي تتعارض بشكل مباشر مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). ويجب على إسرائيل أن تكف عن عمليات الهدم والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وأن تسمح للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بتطوير مجتمعاتهم المحلية، وفقاً لهذا القرار.

إن كفاحنا من أجل الاستقلال وتجربتنا المؤلمة المتمثلة في تحمل أسوأ شكل من أشكال الإبادة الجماعية في عام 1971 هما مصدر إلهام لنا كي نناصر دائماً شعوب العالم المقهورة. وهذا هو الأساس الذي تستند إليه بنغلاديش في دعمها الثابت لقضية فلسطين.

ومن المظاهر الواضحة لدعمنا الثابت لشعب فلسطين أننا نؤيد تأييداً تاماً النداءات الداعية إلى كفالة حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوق تقرير المصير وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

ويجب على المجتمع الدولي أن ينهي ثقافة التقاعس عن العمل وأن يكف عن السماح بالإفلات من العقاب. ويجب أن يمارس ضغطه على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية. وتؤكد بنغلاديش من جديد أن عدم المساءلة عن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لم يؤد إلا إلى تشجيع الإفلات من العقاب، الذي يقوض أي إمكانية لإيجاد حل عادل وسلمي وفقا للقرارات ذات الصلة ومبادرات السلام الأخرى.

وننضم إلى المجتمع الدولي في إدانته لهذه الأعمال ونطلب من إسرائيل أن تمتنع عن مثل هذه الأعمال. كما نطالب بالحفاظ على حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى، بأي ثمن.

وفي ضوء جائحة كوفيد-19، نتوقع من مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته بموجب الميثاق بإنفاذ قراراته، ولا سيما القرار 2334 (2016). وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نسعى جاهدين لحل الأزمة الفلسطينية من أجل الحفاظ على ثقة الأجيال الحالية والمقبلة في تعددية الأطراف وفي المنظمة.

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تود البرازيل أن تشكر الرئاسة الروسية على عقدها مناقشة اليوم الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضاً أن أشكر مقدم الإحاطة.

لا يزال حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ذا أهمية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويمثل الإعلان مؤخراً عن تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان خطوة هامة نحو تحسين الحوار والدبلوماسية في المنطقة. ونرحب بهذا القرار التاريخي وننوه بدور الولايات المتحدة فيما يتعلق به.

وبناء على الزخم الذي تولد عن توقيع تلك الاتفاقات، نشجع الطرفين على استئناف المفاوضات والانخراط في جهود دبلوماسية جديدة ومبتكرة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة. وتؤكد البرازيل من جديد تأييدها لحل الدولتين عن طريق التفاوض، والذي يعيش بمقتضاه الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن في دولتين ديمقراطيتين وذواتي سيادة. إن تعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الفلسطينية عنصر أساسي في التوصل إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين ديمقراطيتين وذواتي سيادة. ولذلك، نشيد بالتزام السلطة الفلسطينية بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. ونأمل أن يتسنى إجراؤها قريباً.

ترحب البرازيل ببدء المناقشات بشأن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل في أعقاب الاتفاق الإطاري المعلن في 1 تشرين الأول/أكتوبر. وتعي البرازيل، التي حظيت بشرف أن تكون قائدة القوة البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لما يقرب من 10 سنوات حتى الآن، أهمية التوصل إلى نتيجة متفق عليها بشكل متبادل بشأن هذا الموضوع الحساس وتأمل أن ترى تقدماً مستمراً في هذا الصدد.

لقد بلغ النزاع في سورية عامه العاشر ولا يزال مستمراً بلا هوادة، مع تزايد الخسائر في الأرواح البشرية. ومما يفاقم الحالة انتشار الجائحة وآثارها على الرفاه الاقتصادي لأضعف فئات السكان. وبناء على ذلك، يجب متابعة الإعفاء لأغراض إنسانية من أي برنامج للجزاءات فيما يتعلق بسورية عن كذب لضمان عدم تقويضه للاستفادة من الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية. ويجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، والامتثال للقانون الإنساني الدولي من الأولويات أيضاً.

وتؤكد البرازيل مرة أخرى دعمها لعمل المبعوث الخاص غير بيدرسن وتشجع أعضاء اللجنة الدستورية على تجاوز خلافاتهم بغية ضمان إحراز تقدم على المسار السياسي. وما زلنا مقتنعين بأن السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم والتخفيف من معاناة الشعب السوري يتمثل في عملية سياسية يقودها السوريون وبمسكون بزماتها وتيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

لا تزال البرازيل تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، حيث يلوح خطر المجاعة مرة أخرى ويشهد غزو الجراد وجائحة كوفيد-19. كما أن استمرار الاشتباكات في جميع أنحاء البلد يثير قلقاً كبيراً، لا سيما هجوم الحوثيين على مأرب.

ويلزم أيضاً اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بناقلة النفط صافر. ونضم صوتنا إلى أولئك الذين يطالبون الحوثيين بتيسير وصول الخبراء إلى الناقلة للاضطلاع بمهمة تقييم وإصلاح من أجل الحيلولة دون وقوع كارثة بيئية محتملة في اليمن وخارجه.

ونحث جميع الأطراف على الاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق، بما في ذلك من خلال إبقاء مطار صنعاء مفتوحاً أمام رحلات الإغاثة. وندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم وإلى التعاون مع المبعوث الخاص مارتن غريفيث. ونشيد بالأطراف، وكذلك المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر، على نجاح تبادل ما يزيد على 1 000 أسير حرب مؤخراً. ونأمل أن تستمر هذه الروح البناءة في توجيه المفاوضات بشأن مقترحات السلام التي قدمتها الأمم المتحدة.

ترحب البرازيل باستئناف المحادثات الشاملة بين الليبيين من خلال عقد منتدى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر في تونس. وبناء على مشاورات مكثفة على مدار شهور، فإن منتدى الحوار السياسي الليبي فرصة فريدة من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن إطار موحد لحوكمة المؤسسات الليبية. ونأمل أن يكون للتقدم على المسار السياسي أثر على الحالة في الميدان وأن يساعد على توطيد وقف دائم وشامل لإطلاق النار. كما أن حظر الأسلحة عنصر لا غنى عنه لتخفيف حدة النزاع، ونكرر دعوتنا إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته مؤخراً اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في ليبيا والذي سيحقق الهدنة التي تشتد حاجة الشعب الليبي إليها. ونأمل أن يمهد الطريق لتنفيذ تدابير أخرى لبناء الثقة وأن يسمح بإحراز المزيد من التقدم في عملية السلام.

وتؤكد البرازيل من جديد أن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في الأجل الطويل يعزز كل منهما الآخر، وأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الحل السلمي للنزاعات. وينبغي أن تظل حماية الحرية الدينية أيضاً أولوية عليا لأن الأقليات غالباً ما تتعرض للعنف والاضطهاد أكثر من غيرها. ونحن على استعداد للإسهام في أي جهد دبلوماسي يرمي إلى تعزيز شرق أوسط أكثر سلاماً وازدهاراً.

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إننا نقدر فرصة المشاركة في المناقشة المفتوحة اليوم، وتمكننا من التعبير عن تضامنا مع منطقة من العالم نعرف أنها تحتاج إلى دعم متعدد الأطراف لتحقيق سلام مستدام مرغوب فيه منذ فترة طويلة.

وفي هذا العام، ومع الأزمة المتعددة الأبعاد الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، شهدنا الحاجة الملحة إلى أن تتوصل هذه المنطقة إلى حل يشمل دولتين مستقلتين وذواتي سيادة تعيشان في سلام داخل حدود معترف بها، مع اعتبار قرارات واتفاقات الأمم المتحدة أساسا لإبرام اتفاق مباشر بين الطرفين. ونؤمن أيضا بضرورة أن تتوافق هذه العملية مع الوقاية والسلام المستدام الذي تشجعه الأمم المتحدة وتركز على الناس وتلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما في سياق الأزمات العالمية والإقليمية والمحلية، التي تضررت بصورة غير متناسبة، مثل النساء والفتيات، من خلال تقوية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بطريقة تراعي الجانب الجنساني والنزاعات.

وفي هذا الصدد، نقر بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بوصفه عملا أساسيا، ونؤكد أنها إحدى وكالات الأمم المتحدة التي تحظى بأكثر دعم من الجمعية العامة لأنشطتها التنفيذية التي نفهمها على أنها اعتراف بالعمل الحاسم الذي تقوم به الوكالة في الميدان والتأثير المرتبط به على قضيتي السلام والأمن الدوليين في منطقة متوترة ومعقدة ومتقلبة.

وتتطلع الأونروا بدور رئيسي في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، من أجل حماية 5,6 ملايين لاجئ فلسطيني. وتقدم الأونروا في الوقت الحالي بوجه خاص مساعدة حيوية في الاستجابة المتعددة الأطراف للأزمة الإنسانية في غزة، رغم أن الهشاشة المالية للوكالة قد تفاقمت وتزايدت جراء جائحة كوفيد-19. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد دعم بلدنا لعمل الأونروا، كما فعلنا في اللجنة الرابعة، ونأمل أن تصبح استدامتها المالية حقيقة واقعة من خلال دعم الدول الأعضاء. وفي مناقشة اليوم، نسلط الضوء على دور المجتمع المدني والشباب والنساء في الشرق الأوسط، ونشدد على أهمية إدماجهم في التعاون وبناء القدرات وشبكات الدعم على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ونكرر تأكيد التزامنا بالقانون الدولي والمقترحات المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. علاوة على ذلك، وكما دعا إلى ذلك الأمين العام نفسه، فإننا نؤيد ونرحب بالمبادرات التي تعزز العمل المنجز لصالح الحل القائم على وجود دولتين على أساس الفهم أن من واجبنا كمجتمع دولي إنشاء الشبكات التي ستساعد الطرفين على تحقيق ذلك الهدف.

المرفق 24

بيان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الشيخ نياغ

أولاً، أود أن أهنيء الاتحاد الروسي على تعامله المهني مع رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر في مواجهة التحديات الراهنة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومع الاحتفال مؤخراً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتوقيع الميثاق، فإن قضية فلسطين، التي يرتبط مصيرها ارتباطاً أصيلاً بتاريخ المنظمة ووجودها، لا تزال بدون حل بصورة مأساوية. واليوم، بينما لا تزال أراضي الشعب الفلسطيني تخضع للاحتلال المستمر، ويظل ملايين الفلسطينيين منفيين من ديارهم، يواجه الشعب الفلسطيني تحديات جديدة بشكل متزايد أكثر من أي وقت مضى. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 في خسائر في الأرواح الفلسطينية. ونظراً لتفاقم الحالة جراء الضائقة الاجتماعية والانعكاش الاقتصادي والشواغل المتعلقة بالتطورات الأخيرة، بما في ذلك تهديدات الضم المستمرة من جانب إسرائيل، فإنها تعرض الحل العادل والدائم لقضية فلسطين لخطر بالغ.

ومنذ بياني الأخير أمام المجلس في تموز/يوليه (S/2020/736، المرفق 24)، أدى توقيع اتفاقين بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في 15 أيلول/سبتمبر وبين إسرائيل والبحرين في 18 تشرين الأول/أكتوبر إلى تغيير في العلاقات في الشرق الأوسط. ورفضت دولة فلسطين الاتفاقين في وقت لاحق، لأنهما، وبينما يزعمان ظاهرياً وقف خطط الضم الإسرائيلية بحكم القانون للمزيد من الأراضي الفلسطينية، إلا أنهما يستبعدان الشعب الفلسطيني من العملية. ولا يزال التهديد بضم أراضيها واحتلالها قائماً، وكذلك التدابير الاستعمارية التي ترسخ الاحتلال وتسهل الضم - وكل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي.

وبما أن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أعربت مع شركائها عن القلق إزاء الطابع الانفرادي لهذين الاتفاقين، فقد رحب آخرون بقرار إسرائيل تعليق ضمها المزمع ودعوا إلى الوقف الدائم لخطط وتدابير الضم. وقد أعرب الأمين العام عن أمله في أن يتيح الاتفاقان فرصة للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين للعودة إلى التفاوض بشكل مجد من أجل تنفيذ حل الدولتين، بما يتسق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. وفي وقت لاحق، خلال المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، استمعنا إلى بيانات عديدة تؤكد من جديد دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية، وتؤيد الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 وتعارض بشدة عمليات الضم التي تقوم بها إسرائيل.

وتدعو اللجنة إلى الوقف التام لأيّة خطط للضم من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتؤيد أية مبادرات، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي للسلام، على نحو ما دعا إليه مراراً الرئيس الفلسطيني عباس، تحت رعاية المجموعة الرباعية الموسعة، والذي من شأنه إعادة انخراط الطرفين وإطلاق أفق سياسي ذي مصداقية. ويظل بدون تغيير هدف رؤية إسرائيل وفلسطين كدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام 1967، مع كون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. وعلمنا أن نضاعف بذل جهودنا في هذا الاتجاه وأن نمنع أن تؤدي الحالة الصحية الطارئة والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الراهنتين إلى تهميش هذه القضية.

وقد ذكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في 29 أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8762)، أن تنفيذ القرار 2334 (2016) لم يشهد أي تقدم يذكر. إن استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يسهل النشاط الاستيطاني غير القانوني، وهو وضع أكدته بيان المتابعة التحذيري الصادر عن المنسق الخاص في 15 تشرين الأول/أكتوبر رداً على خطط إسرائيل المتقدمة لبناء ما يقرب من 5 000 وحدة استيطانية بصورة غير قانونية في مواقع في عمق الضفة الغربية المحتلة. إن بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويظل يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام ويجب أن يتوقف.

وكذلك وردت تقارير عن ارتفاع في عمليات نزع الملكية والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين وهدمها إلى جانب العنف اليومي، بما في ذلك عنف المستوطنين الإسرائيليين، ضد المدنيين الفلسطينيين. وفي نفس الوقت، استمر إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، مما يسلط الضوء على استمرار خطر التصعيد العسكري الذي يجب منعه بأي ثمن. كما تستمر إسرائيل في اعتقال وسجن المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، فضلاً عن استخدام الاحتجاز الإداري، وتتواصل إساءة معاملة السجناء الفلسطينيين وإهمالهم. إننا ندعو إسرائيل إلى وقف تلك الأعمال غير القانونية.

ولا يزال يساور اللجنة القلق إزاء العجز المالي البالغ 200 مليون دولار الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في وقت تتزايد فيه احتياجات 5,6 ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، الذين تدعمهم الوكالة، بسبب الجائحة العالمية. ونحسب المانحين على مد الأونروا بتمويل كاف يمكن التنبؤ به لأنشطتها الحيوية الأساسية ونداءات الطوارئ.

وتلاحظ اللجنة مع القلق ارتفاع معدلات الإصابة بالمرض في الأرض الفلسطينية المحتلة وكذلك في إسرائيل، وتحسب على زيادة الدعم المقدم من مجتمع المانحين لمعالجة الاحتياجات وأوجه الضعف المتزايدة للسكان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة.

وبتلج صدر اللجنة الخطوات التي اتخذت مؤخراً نحو الوحدة الفلسطينية وترحب بالخطط الرامية إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الأرض الفلسطينية المحتلة في المستقبل القريب.

يقدم تقرير اللجنة لعام 2020، الوارد في الوثيقة A/75/35 والمرفق في رسالة الإحالة المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2020، قائمة بتوصيات ترمي إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق حل عادل لقضية فلسطين، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها اللجنة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، وتعزيز أنشطة الدعوة والتوعية مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني وإجراءات دعم محددة استجابة لجائحة كوفيد-19. وترحب اللجنة بموقف الأمين العام الواضح بشأن قضية فلسطين، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي لا تحصى والسعي إلى حل عادل وهو ما يعكس موقفنا الراسخ بشأن هذه المسألة.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على ضرورة تضامننا الجماعي مع الشعب الفلسطيني وصموده وعلى التزامنا بمواصلة بذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضيته. وفي ذلك الصدد، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى حضور الاحتفال هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 1 كانون الأول/ديسمبر وإلى أن يستخدم الجميع هذا الحدث الخاص لإعادة الالتزام بجهودنا الجماعية وتشيطها من أجل حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي يظل الأساس لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في المنطقة.

المرفق 25

بيان نائبة الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، ماريتزا شان فالفيدي

أود في البداية أن أعرب عن تقدير كوستاريكا للاتحاد الروسي على تنظيمه هذه المناقشة المفتوحة، وللمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

ترحب كوستاريكا بتوقيع اتفاقات أبراهام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل والبحرين. ونرحب كذلك بالإعلانين اللذين صدرا مؤخرا من قبل إسرائيل والسودان بشأن تطبيع العلاقات، وعن حماس وفتح بشأن الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في فلسطين - وهي أول انتخابات تجري منذ 15 عاما تقريبا.

وعلاوة على ذلك، تشي كوستاريكا على إسرائيل ولبنان لعقد مفاوضاتهما الأولى منذ 30 عاما بشأن المسائل غير المتعلقة بالأمن. وفي ليبيا، يشيد وفد بلدي بأهمية اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار بين حكومة الوفاق الوطني والقوات المسلحة العربية الليبية. ونشيد بجهود الوساطة في إطار لجنة 5+5 العسكرية المشتركة من خلال محادثات يسرتها السيدة ستيفاني توركو ويليامز، الممثلة الخاصة بالنيابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونحض الأطراف على تنفيذ الاتفاق تنفيذًا كاملاً وفك الارتباط مع التأثيرات الخارجية والحد من التحريض على العنف وفتح طرق النقل والاستفادة من المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر سلاماً لجميع الليبيين. وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن ثلاثة شواغل.

أولاً، تعرب كوستاريكا عن قلقها البالغ إزاء إعلان إسرائيل مؤخراً بشأن استمرار توسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وفي المناطق الواقعة داخل القدس وحولها. وتكرر كوستاريكا الإعراب عن معارضتها الشديدة لسياسات إسرائيل الاستيطانية واستمرار عمليات الهدم والحجز والإخلاء ونزع الملكية ومصادرة منازل الفلسطينيين ومنشأتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونعيد التأكيد على أن تلك المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، كما إنها تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين وتقوض إمكانية تحقيق سلام دائم في المنطقة. وكذلك ندعو الطرفين إلى الامتنثال الكامل للقرار 2334 (2016).

ثانياً، تكرر كوستاريكا كذلك الإعراب عن قلقها إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة التي يواجهها الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية، حيث يعيش أكثر من 38 في المائة من سكان غزة في فقر و 50 في المائة منهم عاطلين عن العمل. وفي ذلك السياق، تود كوستاريكا أن تسلط الضوء على العمل الرائع الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على الرغم من الجائحة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والقيود الاقتصادية التي تواجهها الوكالة. ونكرر التزامنا تجاه مهمة الأونروا، التي تقدم خدمات ذات جودة عالية وتدعم ما يقرب من 5,6 مليون لاجئ فلسطيني حتى يتمكنوا من عيش حياة أكثر أمناً وإنتاجية، ودعمنا لها.

كما يساور كوستاريكا قلق بالغ إزاء تزايد حوادث العنف ضد المدنيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فيجب اتخاذ خطوات كافية لمنع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحريض وخطاب الكراهية وتدمير الممتلكات، ولا سيما الاستخدام المفرط للقوة من قبل القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. كما ندين إطلاق الصواريخ والطائرات بدون طيار والقذائف

على إسرائيل، ونعيد تأكيد دعمنا القوي لأمن إسرائيل. ولكن واضح - المدنيين ليسوا هدفاً، ويجب ألا يكونوا هدفاً على الإطلاق. ولذلك نشجع المجلس على العمل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل الالتزام بمبدأ حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح.

ثالثاً، تعتقد كوستاريكا أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يواصل جلسات إحاطته ومناقشاته المعتادة من دون متابعة كافية. وندعو المجلس مرة أخرى إلى فرض ولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعمل على وجه الاستعجال لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ومن الأهمية بمكان وضع جداول زمنية ومعايير لجعل حل الدولتين حقيقة واقعة. وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه يجب على مجلس الأمن أن ينظر في السبل التي يمكن بها بناء ثقة متبادلة بين الطرفين. وفي ذلك الصدد، يجب علينا ألا نتجاهل الإمكانيات الهائلة للنساء والشباب للإسهام في حل هذا النزاع ونحن نقدر تقديراً كبيراً أن المجلس سيعيد تأكيد مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام في وقت لاحق من هذا الشهر عندما يحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000).

وتأمل كوستاريكا أن تفتح الاتفاقات الأخيرة الموقعة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان الباب أمام فصل جديد من محادثات السلام في المنطقة، تتاح فيها للأطراف فرصة العودة إلى مفاوضات جادة ومجدية ومباشرة، تستند إلى القانون الدولي والمعايير المتفق عليها، وتعاون وثيق مع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ويسير نجاح هذه المفاوضات جنباً إلى جنب مع التزام إسرائيل القاطع بالعدول التام عن ضم الأراضي الفلسطينية وإنهاء سياستها الاستيطانية.

لقد طال انتظار التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لتحقيق طموحنا، وهو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة جغرافياً ولديها مقومات الحياة، تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل. ويضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في ذلك المسعى. والواقع أنه لو اتصف المجلس بالمسؤولية طوال الوقت في تنفيذ قراراته، لكان من المرجح أن يتحقق السلام بالفعل في المنطقة.

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بيدرو لويس بيدروسو كويستا

[الأصل: بالإسبانية]

نؤيد البيان الذي قدمته أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (المرفق 19).

لقد غيّر وباء عالمي الحياة اليومية بشكل كبير. إن أثر مرض فيروس كورونا يتطلب منا استجابة دينامية ومنسقة وفعالة تقوم على التكامل والتعاون والتضامن. وحق البشرية المنشود منذ زمن طويل في العيش في سلام وأمن، في ظل العدالة والحرية، وهو أساس التعايش بين الأمم، يتعرض للتهديد باستمرار.

ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء أثره على بلدان الشرق الأوسط، وندعو إلى تجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى ازدياد تدهور الاستقرار والأمن في تلك المنطقة، ولا سيما بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي تزداد حالته سوءاً.

وتواصل إسرائيل احتلالها للأرض الفلسطينية وسياسات الضم لديها وزيادة ممارسات وتدابير الاستيطان غير القانوني، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعمليات الهدم العقابية والاستيلاء على الممتلكات من المؤسسات الفلسطينية والتشريد القسري لمئات المدنيين والحصار المفروض على قطاع غزة.

وندعو إلى حل عادل للنزاع في الشرق الأوسط، يتطلب ممارسة حقيقية لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وهذا يتطلب من الولايات المتحدة اتخاذ إجراء مسؤول وإنهاء الإفلات من العقاب على جرائم إسرائيل وسياسات الضم لديها.

وندين محاولات إسرائيل لضم أراض جديدة في الضفة الغربية، مما يشكل تهديدا لمستقبل الدولة الفلسطينية بعد سنوات عديدة من التفاوض، في انتهاك واضح للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى الاضطلاع بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين التي أكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة، ومطالبة إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع سياساتها وممارساتها الاستيطانية. ومما يثير القلق أنه لم تتخذ في الآونة الأخيرة أي تدابير لإنهاء العدوان والاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفقا للقرار 2334 (2016) الذي اتخذته المجلس، الذي لا يزال صامتا بينما توطد إسرائيل سياستها المتمثلة في توسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتهدد بضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ونشجب الحالة الخطيرة التي تعانيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نتيجة لسحب الدعم المالي للولايات المتحدة.

ونعرب عن تضامننا المستمر مع فلسطين حكومة وشعباً، وعن دعمنا لدولة فلسطين التي ينبغي أن تكون عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة.

إن الأعمال العدوانية الانفرادية وغير المبررة التي تقوم بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تنتهك بشدة المصالح المشروعة للدول العربية والإسلامية وتؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة.

ونكرر معارضتنا لما يسمى بصفقة القرن التي وضعتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، متجاهلة حل الدولتين الذي يحظى بدعم تاريخي من الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأطراف الدولية الأخرى.

إن قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في تلك المدينة، متجاهلة وضعها التاريخي، وقرار الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، يشكلان انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو مرة أخرى إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري وجميع الأراضي العربية المحتلة.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ورفضنا انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق ومحاولاتها تجاهل سريان القرار 2231 (2015) الذي أيد الخطة، وإعادة فرض الجزاءات الانفرادية والتهديد العسكري ضد جمهورية إيران الإسلامية.

ونؤيد السعي إلى إيجاد حل سلمي تفاوضي للحالة التي تعانيها سورية بدون تدخل خارجي ومع الاحترام الكامل لسيادتها وسلامة أراضيها. ونكرر إدانتنا القوية للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة وتنفيذ قانون قيصر، اللذين يشكلان عقبات أمام إعادة إعمار ذلك البلد بعد تسع سنوات من الحرب - وهو عمل يزداد صعوبة في ضوء الحالة المعقدة الناجمة عن مرض فيروس كورونا. وتشكل هذه التدابير انتهاكا خطيرا وصارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب السوري.

ومن غير المقبول أن تعاني بعض البلدان من تطبيق تدابير قسرية تعسفية انفرادية، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وندعو إلى الإنهاء الفوري، بدون قيود سياسية، للتدابير الانفرادية غير القانونية المفروضة على الدول ذات السيادة، التي تصعب التصدي للوباء علاوة على تأثيرها المستمر على البلدان المتضررة.

وفي هذا السياق المعقد، تنتهج الولايات المتحدة سياسة خارجية تهدف إلى تقويض تعددية الأطراف وتأجيج وتعزيز النزاعات والانقسامات والمغالاة في الوطنية والمواقف العنصرية، متجاهلة الدعوة إلى توحيد جهودها في مكافحة الوباء ومنسحبة من منظمة الصحة العالمية.

ونؤيد النداء العاجل الذي أطلقه الأمين العام لإنهاء النزاع المسلح والأعمال العدائية وآفة الحرب وإتاحة الفرص للدبلوماسية والتعاون. ويجب أن تتوقف جميع الحروب، بما فيها الحروب غير التقليدية والادعاءات ذات الأثر المنخفض.

وترى كوبا أن تعزيز الحق في السلام لا يزال أولوية قصوى. ومن واجب جميع الدول، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن تؤيد تعددية الأطراف ومبادئ الميثاق، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنئة بتولي روسيا رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أكتوبر الجاري، وأثنى جهودكم في قيادة أعمال المجلس في ظل التحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي خاصة تداعيات جائحة كورونا.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للإحاطة المقدمة من نيكولاي ميلادينوف منسق عملية السلام في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الإعراب عن تضامن مصر مع بيانات كل من حركة عدم الانحياز (المرفق 19) والمجموعة العربية (المرفق 28) ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي (المرفق 48) في هذا الصدد.

إننا إذ نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي بعثت إنشاؤها الأمل في نفوس مختلف الشعوب على تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في كافة أرجاء العالم، فإننا مازلنا نشهد استمرار معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق على مدى عقود بالرغم من العديد من القرارات الدولية التي صدرت عن الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن بشأن حقه في استقلال دولته وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد ظل الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي دون أن ينال حقه في تقرير المصير، وذلك على الرغم من أن القضية قد شهدت على مدار سنوات العديد من المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات وإطلاق المبادرات، إلا أن جميعها قد فشلت في تحقيق الهدف المرجو منها نتيجة الممارسات الإسرائيلية، التي تهدف إلى فرض الأمر الواقع وتقويض حل الدولتين بصورة تجعل من استقلال الدولة الفلسطينية المترابطة الأطراف والقابلة للاستمرار أمراً غير قابل للتحقق.

لقد شهد العالم، ومن ضمنه الشعب الفلسطيني تحديات جمة خلال الفترة الماضية من جراء جائحة الكورونا، خاصة فيما يتعلق بجهود احتواء انتشار الجائحة وتوفير المستلزمات والمواد الطبية الضرورية في هذا الصدد، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية التي أثرت على جميع الدول خاصة الدول المانحة ومدى قدرتها على مد يد العون للشعب الفلسطيني.

وبالرغم مما تقدم، فقد تواصلت الممارسات الإسرائيلية في مجال النشاط الاستيطاني، حيث استمرت سلطات الاحتلال في مصادرة المزيد من الأراضي، وطرد المواطنين الفلسطينيين وهدم منازلهم، والإعلان عن خطط لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية، بالإضافة إلى انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. كما لم تسلم الأماكن المقدسة خاصة في القدس الشريف والمسجد الأقصى من تلك الممارسات على الرغم مما تمثله تلك المدينة المقدسة من أهمية خاصة لأتباع الأديان السماوية الثلاثة.

وعلى الرغم من قيام إسرائيل بالإعلان عن تعليق خططها لضم الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، فإننا نأمل في قيامها بالتخلي عن تلك الخطط وإلغائها بصورة نهائية، أخذاً في الاعتبار مخالفة أي خطط للضم قواعد القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن (2334) 2016. كما

تدعو مصر إلى تجميد النشاط الاستيطاني، حيث يعد الاستمرار في بناء المستوطنات، مثل الإعلان الأخير عن بناء 5 آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، تقويضاً لفرص إقامة الدولة الفلسطينية.

إن تلك الإجراءات الأحادية سوف تؤدي إلى المزيد من تدهور الأوضاع في الأرض المحتلة وتراجع فرص السلام، بجانب تداعياتها السلبية على أمن واستقرار المنطقة بأسرها، بالإضافة إلى أنها تمثل دعماً للأصوات المتشددة والمتطرفة المعادية للسلام والتعايش بين شعوب المنطقة.

لقد أكدت مصر دوماً على موقفها الثابت تجاه الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في استقلال دولته على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وفي ظل التطورات الحالية، فإن مصر لا ترى سبيلاً لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه، إلا عبر وقف الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ورفع الحصار عن قطاع غزة، بما يسهم في تهيئة المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام ومقررات الشرعية الدولية.

لا تعد باقي أزمات منطقة الشرق الأوسط بأفضل حالاً، حيث تعاني منطقتنا بشكل متزايد من تبعات مشروع إرهابي مغرض يتخذ من الدين ستاراً للوصول إلى السلطة واحتكارها وهدم مبادئ الدولة الوطنية والمواطنة أياً كان الثمن الذي تدفعه الشعوب. ولعله من المؤسف أن تستمر الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها في غض الطرف عن الممارسات الفجة والهدامة التي تقوم بها حكومات عدد محدود من دول المنطقة لدعم ونشر هذا المخطط المغرض ونشر المزيد من الإرهاب والفوضى والانقسامات الطائفية في انتهاك لأهم مبادئ القانون الدولي.

تؤكد مصر أن هذه المخططات الخبيثة مآلها إلى الفشل، وأنه لن يسود في النهاية إلا ما يحقق مصالح شعوب المنطقة ويلبي تطلعاتها نحو الأمن والتنمية في دول ديمقراطية ذات سيادة تحترم مبادئ المواطنة، بعيداً عن الاتجار الرخيص بالأديان كستار لتحقيق أطماع سياسية أو أوهام توسعية.

تؤيد مصر نداءات التوصل لوقف شامل لإطلاق النار، بما في ذلك النداء المبكر الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة، بما يمكن شعوب المنطقة من مواجهة تطورات الجائحة الحالية ويمهد لبدء عمليات سياسية شاملة تستند للمرجعيات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتسوية نزاعات المنطقة التي طال أمدها، على أن تضمن الأمم المتحدة أن تكون جهود التسوية السلمية للأزمات في سوريا واليمن بقيادة شعوب تلك الدول دون تدخلات أو إملاءات من أطراف خارجية، مع الحفاظ التام على سيادة واستقلال هذه الدول الشقيقة ووحدة وسلامة شعوبها وأراضيها. كما تدعم مصر جهود المبعوثين الخاصين للأمين العام لكل من سوريا واليمن للعمل على دفع مسار التسوية السياسية والتوصل لوقف شامل لإطلاق النار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتؤكد مصر ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر فاعلية نحو دفع جهود التسوية السياسية لتلك الأزمات بما قد يسهم في توفير الظروف الملائمة لعودة اللاجئين بشكل طوعي وآمن.

وتعرب مصر مجدداً عن قلقها البالغ إزاء الاستنتاجات الخطيرة التي تضمنها تقرير الأمين (S/2020/531) الصادر في حزيران/يونيه الماضي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) حول التحقق من منشأ الأسلحة المهربة التي تم ضبطها في طريقها إلى اليمن، ومنشأ الصواريخ والطائرات المسيّرة التي تم استخدامها في الهجمات التي استهدفت منشآت حيوية بالمملكة العربية السعودية العام الماضي، والتي أدانتها مصر بأشد العبارات.

تتمسك مصر بموقفها الثابت والداعم للتسوية السياسية للأزمة الليبية في إطار المسار الأممي، واستنتاجات مؤتمر برلين، الأمر الذي يقتضي تثبيت وقف إطلاق النار وتوقف العدائيات عند خط سرت - الجفرة الذي أعلنت عنه مصر في أكثر من مناسبة. واستكمالاً لجهود مصر المتواصلة في دعم التسوية السياسية للملف الليبي، التي تضمنت إعلان القاهرة، واستضافة اجتماعات لشيوخ وعوائل القبائل وغيرها، فقد استضافت مدينة الغردقة خلال الشهر الجاري، برعاية مشتركة مصرية أممية، اجتماعات الحوار العسكري الليبي التي كانت بمثابة المباحثات الرسمية الأولى بين الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق، والتي مهدت الطريق بشكل كبير لاجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف.

وفي هذا الصدد، ترى مصر أنه يتعين العمل على حسن استغلال الفرصة الحالية لتثبيت وقف إطلاق النار، وتحريك الحوار السياسي الليبي، مع اضطلاع الليبيين أنفسهم بالدور الرئيسي في رسم مستقبل بلدهم، وإقرار أي ترتيبات أمنية مستقبلية، الأمر الذي يقتضي خروج كافة القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا، وتوقف الأطراف الإقليمية المعروفة التي تقوم بدور مشبوه عن العبث بأمن واستقرار ليبيا والمنطقة بأسرها عن طريق نقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتبقة إليها للاضطلاع بأدوار تخدم مصالحها الذاتية الضيقة.

لقد آن الأوان، بعد مرور 75 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، أن يضطلع مجلس الأمن بدوره في حفظ السلم والأمن الدوليين، والعمل على تحقيق آمال وتطلعات شعوب المنطقة في العيش بأمن وسلام، والحفاظ على مقدرات المنطقة بدلاً من إهدارها في نزاعات تستنزفها، وتوجيه الجهود نحو بناء غدٍ أفضل لشعوبها وأجيالها القادمة.

بيان بعثة مصر لدى الأمم المتحدة نيابة عن المجموعة العربية

[الأصل بالعربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهئة بتولي روسيا رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري، وأثنى جهودكم في قيادة أعمال المجلس في ظل التحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي خاصة تداعيات جائحة كورونا.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للإحاطة المقدمة من نيكولاي ملادينوف منسق عملية السلام في الشرق الأوسط، وأود أن ألقى هذا البيان نيابة عن المجموعة العربية.

تعد القضية الفلسطينية من أولى القضايا التي تعاملت معها الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل 75 عاماً حتى يومنا هذا، وبالرغم من ذلك ظلت تلك القضية العادلة تراوح مكانها دون أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة أو أن تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالسلام في ظل ما تمثله القضية الفلسطينية من قضية مركزية لكافة شعوب المنطقة.

لقد شهدت القضية الفلسطينية على مدار تلك العقود العديد من التطورات، حتى بدأ مسار التسوية السلمية على أساس مقررات الشرعية الدولية، الذي شهد بدوره إجراء العديد من المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات وإطلاق المبادرات، إلا أنها لم تثمر عن تحقيق الأمل المنشود في استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الدول العربية كانت تأمل أن تشهد الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تحسناً على ضوء تداعيات جائحة كورونا، وما فرضته من المزيد من التحديات على كافة دول العالم ومن ضمنه الشعب الفلسطيني الشقيق. إلا أن واقع الحال يشير إلى المزيد من تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بل إن وتيرة الممارسات الإسرائيلية قد زادت في ظل الجائحة، في وقت كان يأمل فيه الجميع أن يتم الالتزام بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في كافة الأزمات الدولية للعمل على تسويتها سلمياً ومواجهة جائحة كورونا.

لقد أكدت الدول العربية مراراً على أنه لا سبيل لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط دون أن ينال الشعب الفلسطيني حقه المشروع في استقلال دولته وعاصمتها القدس الشرقية، مطالبة بضرورة وقف الممارسات الإسرائيلية التي تضعف من فرص تحقيق السلام خاصة في مجال النشاط الاستيطاني، حيث استمرت سلطات الاحتلال في مصادرة المزيد من الأراضي، وطرد المواطنين الفلسطينيين وهدم منازلهم، والإعلان عن خطط لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية، كان آخرها الإعلان عن بناء 5 آلاف وحدة استيطانية جديدة، بجانب استمرار انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ما تتعرض له الأماكن المقدسة خاصة في القدس الشريف والمسجد الأقصى من ممارسات تخل بالوضع القائم في المدينة المقدسة.

كما تؤكد المجموعة العربية على أن الإجراءات الأحادية سوف تؤدي إلى المزيد من تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتراجع فرص السلام بجانب تداعياتها السلبية على أمن واستقرار المنطقة بأسرها، وما تمثله من دعم للأصوات المتشددة والمتطرفة، بالإضافة إلى

تقويضها لفرص استقلال الدولة الفلسطينية المترابطة الأطراف والقابلة للاستمرار. وتطالب المجموعة العربية إسرائيل بالإعلان عن إلغاء أية خطط لضم الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بصورة نهائية، على ضوء ما تمثله تلك الخطط من خرق واضح لقواعد القانون الدولي الإنساني ومقررات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وتشدد المجموعة العربية على تمسكها بموقفها الثابت تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق وحقه المشروع في استقلال دولته على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً لمقررات الشرعية الدولية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أساس حل الدولتين.

إن المجموعة العربية تؤكد على استمرار جهودها من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكافة أرجاء منطقة الشرق الأوسط. كما تثنى الجهود المتواصلة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، لإحلال السلام والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة، وخصوصاً في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف. وتثنى المجموعة العربية كذلك الجهود المتواصلة لجلالة الملك محمد السادس العاهل المغربي في ظل رئاسة المغرب الشقيق للجنة القدس، مرحبة بتوقيع جلالتهم مع البابا فرنسيس بابا الفاتيكان على "نداء القدس" بمدينة الرباط في 30 مارس 2019 من أجل الدعوة لجعل القدس مدينة للسلام والأخوة والتسامح والتعايش بين أتباع الديانات السماوية الثلاث.

لن يتسنى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط سوى عبر نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف بصورة كاملة، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، ورفع الحصار عن قطاع غزة، بما يسهم في تهيئة المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات على أساس مقررات الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها. وتثنى المجموعة العربية كافة الجهود الدولية، وعلى رأسها جهود الرباعية الدولية في هذا الصدد.

كما لا يفوتنا أن نعرب عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تقوم بها وكالة الأونروا وقيادتها الجديدة من أجل تقديم الدعم اللازم للاجئين الفلسطينيين ومواجهة أعبائها المالية التي تضاعفت في ظل جائحة كورونا، بالإضافة إلى القيام بجهود كبيرة من أجل تطوير أسلوب عمل الوكالة. ومن هذا المنطلق، تثنى المجموعة العربية جهود كافة الدول المانحة، وتدعوها لاستمرار دعم الوكالة عبر توفير تمويل متعدد السنوات لها، لكي يتسنى لوكالة الأونروا تنفيذ ولايتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين بصورة كاملة، وحتى يتم إيجاد حل عادل لقضيتهم طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (د-3) لعام 1948.

إن المجموعة العربية تتطلع لذلك اليوم الذي ينال فيه الشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير المصير واستقلال دولته وعاصمتها القدس الشرقية من أجل إنهاء معاناته، التي استمرت على مدى عقود، وحتى يتسنى أن تتعم شعوب المنطقة بالعيش في أمن وسلام.

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للعضوية، البوسنة والهرسك.

إن الاتحاد الأوروبي متحد في التزامه بتحقيق حل الدولتين الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة وإلى السيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، ويحل جميع قضايا الوضع الدائم من أجل إنهاء النزاع.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان عن تطبيع العلاقات بين دولة إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة وإقامة علاقات دبلوماسية مع مملكة البحرين.

إن التزام إسرائيل بتعليق خطط الضم من جانب واحد لمناطق من الأرض الفلسطينية المحتلة خطوة إيجابية. وينبغي تجنب أي قرار انفرادي يقوض التوصل إلى حل دائم متفق عليه. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن أي ضم سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم الإسرائيليين والفلسطينيين في الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات مجدية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم جميع الجهود الرامية إلى المساعدة على استئناف المفاوضات ذات المصادقية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي، والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل عمليات الهدم والمصادرة، بما في ذلك الهياكل الإنسانية والمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي، وعمليات الإخلاء والنقل القسري. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى وقف عمليات التوسع الاستيطاني والهدم المستمرة في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في المناطق الحساسة، مثل هار حوما، وغيفات هاماتوس، و E-1، التي تهدد بشكل خطير حل الدولتين.

ولا يزال العنف والخسائر في الأرواح البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل مصدرا لبالغ القلق للاتحاد الأوروبي. ولا يزال السكان الفلسطينيون يواجهون انتهاكات وتجاوزات متكررة لحقوق الإنسان. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أهمية العمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني من دون عوائق، سواء في إسرائيل أو في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا يزال تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في قطاع غزة يشكل مصدرا لبالغ القلق، ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء الإغلاق وفتح المعابر بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل، ووصول الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية من دون عوائق.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة تزايد إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة وغيرها من الهجمات من قطاع غزة التي تستهدف المدنيين في إسرائيل، فضلا عن الهجمات الإرهابية، وأي شكل آخر من أشكال العنف، بما في ذلك استمرار الاتجاه التصاعدي للحوادث المتصلة بالمستوطنين، والتحريض من جانب جميع الأطراف. وبينما يذكر الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في الدفاع عن مصالحها الأمنية المشروعة، إلا أنه

يتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تقي تماماً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة لتقشي جائحة فيروس كورونا، بما في ذلك ما يتعلق بالمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

لقد تم حل المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر 2018. إن المؤسسات الفلسطينية الديمقراطية التي تؤدي مهامها والقوية والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان مسألة حيوية الأهمية لحل الدولتين. وفي هذا السياق، ومع الإحاطة بالإعلان الصادر مؤخراً بشأن الانتخابات، ينبغي تحديد موعد قريب جداً للانتخابات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام بالقاطع بالمبادئ الديمقراطية قبل الانتخابات.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تقديره العميق والصديق لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وموظفيها المتفانين الذين يعملون في سياق بالغ الصعوبة والتعدي. فالأونروا هي الجهة الأساسية التي تقدم الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وهي قوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي، تظل الأونروا حاسمة الأهمية لتوفير الحماية والخدمات الأساسية الضرورية للاجئين الفلسطينيين، وسنواصل دعمها في جميع ميادين عملها، بما في ذلك القدس الشرقية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدعم المالي الإضافي الذي تقدمه الجهات المانحة الأخرى والجديدة، ويدعو جميع الشركاء إلى زيادة مساهماتهم للأونروا.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن الحل الدائم للنزاع يجب أن يتحقق على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام؛ وخريطة الطريق؛ والاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان، ومبادرة السلام العربية، مع كون دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافياً وذات السيادة والتي تتوفر لها مقومات البقاء تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه الأساسي بأمن إسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة في المنطقة.

ويعارض الاتحاد الأوروبي بشدة جميع الإجراءات التي تقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين ويحث كلا الجانبين على أن يبديا، عبر السياسات والإجراءات، التزاماً حقيقياً بحل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وإيجاد طريق للعودة إلى مفاوضات مجدية.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحالة في سورية.

لقد دخل النزاع السوري الآن عامه العاشر ولا يزال يتسم باستمرار انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري وحلفاؤه. ولا تزال للآزمة تداعيات عميقة على الاستقرار العام في المنطقة بأسرها. إن الدمار البشري الذي لحق بالبلد مستمر. ويزيد الإجهاد الناجم عن جائحة فيروس كورونا من خطورة الوضع.

ولا يزال الوضع هشاً في شمال غربي سورية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار الحالي من أجل كفالة حماية المدنيين على الأرض ومن الغارات الجوية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوة النظام السوري وحلفائه إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما وقف الضربات الجوية العشوائية ضد المدنيين وقصفهم. ويشير الاتحاد الأوروبي أيضاً مع القلق إلى استمرار انعدام الأمن في شمال شرقي سورية، ويكرر دعوته إلى تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقاً للقرار 2254 (2015).

ويصرّ الاتحاد الأوروبي كذلك على ضرورة أن يتعاون النظام السوري تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تحقيقاتها في استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، ويأسف لعدم تعاون النظام السوري، كما يتضح من تقرير المدير العام للمنظمة الذي صدر في 14 تشرين الأول/أكتوبر عقب القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي للمنظمة في تموز/يوليه 2020. وكما هو مُحدد في ذلك القرار، سيكون من واجب مؤتمر الدول الأطراف الآن أن تقرر مساراً آخر للعمل، وتدعو جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بمسؤوليتها والتمسك بمصادقية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فيجب ضمان احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. ونؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك للقانون الدولي وغير مقبول في أي ظرف من الظروف، وأنه يجب عدم التسامح مع الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي حين رحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن الصادر في 10 تموز/يوليه لتمديد الإنذار بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى المحتاجين في سورية لمدة 12 شهراً أخرى، فإن منح الإنذار بنقطة عبور واحدة فقط، في الشمال الغربي، أمر مخيب للأمل. ويواصل الاتحاد الأوروبي مطالبة جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري، بالسماح بوصول قوافل المساعدات الإنسانية على نحو آمن ومتواصل ومستدام إلى السكان السوريين المحتاجين في جميع أنحاء البلد.

إن تركيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي وجهة فاعلة مهمة للغاية في الأزمة السورية والمنطقة. وينبغي معالجة الشواغل الأمنية لتركيا في شمال شرقي سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، لا بالعمل العسكري، وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ويشير إلى أن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالاً سياسياً حقيقياً وفقاً للقرار 2254 (2015) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة.

ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غياب سبل العدالة الدولية، فإن الملاحقة القضائية لجرائم الحرب في إطار الولاية القضائية الوطنية حيثما أمكن والمبادرة الأخيرة التي اتخذتها هولندا للاحتجاج بمسؤولية سورية عن انتهاكات حقوق الإنسان تمثل مساهمة هامة في ضمان العدالة. وعلاوة على ذلك، سنواصل دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. ويرحب الاتحاد الأوروبي كذلك بتقرير لجنة التحقيق ويعرب عن قلقه إزاء النتائج التي توصل إليها التقرير.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن وقد رحّب بإنشاء اللجنة الدستورية بقيادة سورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد جرت جولة ثالثة من المحادثات في نهاية آب/أغسطس من هذا العام على الرغم من التحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. ويحث الاتحاد الأوروبي النظام السوري على العودة إلى طاولة المفاوضات حالما تسمح الظروف بإجراء جولة رابعة، وعلى المشاركة في أعمال اللجنة بحسن نية وبهدف إحراز تقدم. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد ضرورة تنفيذ جميع عناصر القرار 2254 (2015)، بما في ذلك مسألة المحتجزين والمفقودين، وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين والنازحين، يواصل الاتحاد الأوروبي الإعراب عن قلقه الشديد إزاء التقارير التي تفيد بالقيام بالهندسة الاجتماعية والسكانية في جميع المناطق في كافة أنحاء سورية وموجات نزوح جماعية في أجزاء من شمال غربي وشمال شرقي البلاد، من بين مناطق أخرى. ويصرّ الاتحاد الأوروبي على أن عودتهم إلى أماكنهم الأصلية لا يمكن تشجيعها إلا إذا أمكن أن تتم بطريقة آمنة وطوعية وكريمة، تمشياً مع المعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووفقاً للقانون الدولي. وقد وافق على ذلك أيضاً جميع المشاركين في مؤتمر بروكسل الرابع بشأن سورية والمنطقة في نهاية حزيران/يونيه. ويجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللجوء والنزوح من خلال تنفيذ القرار 2254 (2015).

إن الاتحاد الأوروبي سيكون مستعداً للمساعدة في إعادة إعمار سورية عندما تجري بشكل راسخ عملية انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع في إطار القرار 2254 (2015) وعملية جنيف.

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت س تيروموتي

أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

من الحقائق المؤسفة أن التحديات المترابطة والمتعاضدة التي تواجهها شعوب الشرق الأوسط لم تُحل بعد. ولا تزال المنطقة تعاني من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي طال أمدها والانقسامات الطائفية وقضية اللاجئين والإرهاب. ولم تؤد جائحة فيروس كورونا إلا إلى تفاقم التهديدات الناجمة عن تلك التحديات.

وتود الهند أن تبرز حقيقة أن التطلعات الفلسطينية إلى دولة مستقلة وذات سيادة لم تتحقق بعد. وما فتئت الهند ثابتة في التزامها بالقضية الفلسطينية ولا تزال تؤيد إيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض للقضية الفلسطينية.

وتؤيد الهند حل الدولتين بوصفه حلاً عادلاً ومقبولاً للنزاع. وينبغي إقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل داخل حدود متفق عليها بين الطرفين من خلال مفاوضات مباشرة بينهما. وأي جمود يمكن أن يعزز قوة المتطرفين وأن يغلق الباب أمام التعاون، مما يعرض أمن واستقرار وازدهار شعبي الجانبين والمنطقة للخطر. وبناء على ذلك، تحث الهند إسرائيل وفلسطين على استئناف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن. والمجتمع الدولي مدعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو استئناف تلك المفاوضات وتيسيرها بسرعة.

وقد رحبت الهند دائماً بمختلف المبادرات الدولية بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط وشاركت فيها بنشاط. وتقدر الهند أيضاً الجهود التي يبذلها المنسق الخاص للأمن العام، نيكولاي ملادينوف، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والبلدان الأخرى في المنطقة لإعطاء دفعة البداية للمفاوضات المتوقعة.

وفي هذا الصدد، تؤيد الهند دعوة الرئيس محمود عباس إلى عقد مؤتمر دولي ينظمه الأمين العام لإشراك جميع الأطراف المعنية في عملية سلام ذات مغزى.

وتقدر الهند الاتفاق بين فتح وحماس على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وكذلك انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، مما سيساعد على تحقيق التطلعات الديمقراطية للشعب الفلسطيني. وبالمثل، أدت الهدنة بين إسرائيل وحماس إلى تخفيف حدة الوضع الإنساني في غزة. وتأمل الهند في أن تتحول الهدنة المؤقتة إلى وقف دائم لإطلاق النار، مما يتيح إنقاذ أرواح بشرية غالبية من الجانبين ويهيئ بيئة مواتية للمحادثات.

ونرحب بالاتفاقيين المتعلقين بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والبحرين. وقد أيدت الهند دائماً السلام والاستقرار في منطقة غرب آسيا، التي هي جوارنا الأوسع نطاقاً.

لقد أودى النزاع المسلح الذي دام عقداً من الزمن في سورية بحياة أكثر من 400 000 شخص وشرّد 6,2 ملايين شخص داخلياً وأجبر 6,3 ملايين شخص آخرين على البحث عن مأوى في البلدان المجاورة. وقد حُرّم 2,5 مليون طفل من التعليم، ودُمرت 50 في المائة من الهياكل الأساسية. وأدت زيادة

التضخم وتوقف الأنشطة الاقتصادية تقريبا والجزاءات الصارمة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وبينما نشعر بالارتياح لعودة الحياة الطبيعية إلى أجزاء رئيسية من البلد، فإننا نتذكر أيضا الموارد الهائلة التي ستكون مطلوبة لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة وإعادة بناء البنية التحتية وتمكين اللاجئين من العودة واستعادة الحياة الطبيعية الكريمة لجميع السوريين. ولا تساهم الهند في عودة الحياة الطبيعية وإعادة بناء سورية فحسب، بل إنها تدعو باستمرار للتوصل إلى حل شامل وسلمي للنزاع السوري من خلال حوار يقوده السوريون ويأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب السوري. وفي هذا السياق، نظل نؤيد كل من عمليتي جنيف وأستانا.

لا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في اليمن. ويتمثل أحد التطورات التي نرحب بها في قيام الحكومة اليمنية وأنصار الله مؤخرا بتبادل الأسرى الذين احتجزوا خلال النزاع. وتأمل الهند أن يتخذ الطرفان المزيد من تدابير بناء الثقة لتوفير الزخم اللازم للتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. وتشجع الهند أيضا جميع الأطراف على العمل بصورة بناءة مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة، مارتين غريفيث، من أجل تسريع الانتهاء من الإعلان المشترك، مما يمهد الطريق أمام عملية انتقالية سياسية سلمية في اليمن. وتأمل الهند أيضا في تحقيق السلام والاستقرار في العراق، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وسلامته الإقليمية.

وفي أعقاب انفجار 4 آب/أغسطس الذي خلف دمارا على مساحات شاسعة من بيروت وأدى إلى خسائر فادحة في الأرواح، وقفت الهند متضامنة مع لبنان. وقد أرسلنا أكثر من 58 طناً مترياً من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى بيروت. ونتطلع إلى تشكيل حكومة جديدة بسرعة يمكنها أن توفر الاستقرار السياسي وأن تتصدى أيضا للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي يواجهها شعب لبنان.

ويشكل بدء المناقشات بشأن الحدود المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان تطورا هاما. ويحدوني الأمل في أن يتيح ذلك فرصة لحل المسألة القائمة منذ أمد طويل بين البلدين.

لقد استثمرت الهند الكثير في السلام والاستقرار في المنطقة بنشر أفرادها كجزء من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن خلال المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي وبناء القدرات، وستواصل إسهامها في بناء السلام في الشرق الأوسط. وتدعو الهند الأطراف المعنية إلى التوقف التام عن دعم القوى الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من التنظيمات. وتحث الهند أيضا جميع الأطراف في المنطقة على العمل بصورة بناءة وبحسن نية من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية لصالح جميع شعوب الشرق الأوسط.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

قبل 75 عاما، ظهرت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود استنادا إلى قيم متأصلة مثل العدالة والمساواة وكرامة الفرد وقيمه وسيادة القانون، فضلا عن المبادئ الأساسية مثل حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، إلى جانب أهداف نبيلة مثل التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية واستخدام الآلية الدولية للنهوض بالشعوب كافة.

وخلال السنوات الـ 75 الماضية، استفادت دول كثيرة من هذه المبادئ. ومع ذلك، فإن الفلسطينيين، للأسف، حُرِموا من هذه الأهداف النبيلة على الرغم من أن القضية الفلسطينية، باعتبارها أطول أزمة في العالم، تتصدر جدول أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ إنشاء الأمم المتحدة.

ونتيجة لذلك، لم يتمكن مجلس الأمن خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية من إنهاء الاحتلال الذي طال عقودا لفلسطين أو حماية الحقوق الأساسية لملايين الفلسطينيين المضطهدين في الداخل والخارج أو مواجهة نظام احتلال ارتكب جميع الجرائم الدولية الأساسية الأربع، ليس مرة واحدة بل مرات عدة.

وكما هو واضح تماما، فإن السبب الرئيسي لعدم قيام المجلس بواجباته فيما يتعلق بقضية فلسطين هو سياسات وممارسات الولايات المتحدة التي لا تزال تحمي النظام الإسرائيلي بشكل كامل ومنهجي وبلا تحفظ من خلال انتهاك القواعد الآمرة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وتجاهل جميع معايير السلوك الدولي ومخالفة جميع مبادئ الإنسانية والأخلاق، فضلا عن إساءة استخدام مركزها بصفتها عضوا دائما في المجلس.

وقد ساعد تقاعس مجلس الأمن المستمر منذ عقود النظام الإسرائيلي على مواصلة جميع أعماله غير القانونية وممارساته اللاإنسانية مع الإفلات التام من العقاب.

وقد أصبحت معاناة الشعب الفلسطيني اليوم متعددة الأوجه نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فضلا عن تكثيف النظام الإسرائيلي للتدابير القمعية، بما في ذلك إصراره الوقح المستمر على المضي قدما بسياساته التوسعية غير القانونية، التي كان من الأمثلة الأخيرة عليها قراره بناء ما يقرب من 5 000 وحدة سكنية في الضفة الغربية.

ونقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية خطيرة عن بذل كل ما في وسعه لمعالجة هذه الأزمة ومنع تفاقم آثارها السلبية على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ويتحمل مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ولمنع تضاول الثقة المستمر في مجلس الأمن، يجب أن يعمل المجلس بحزم على حل قضية فلسطين، وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يجبر الولايات المتحدة على إنهاء سياستها غير المسؤولة المتمثلة في دعمها بلا تحفظ للأعمال غير المشروعة للنظام الإسرائيلي وحماية إسرائيل بشكل كامل ومنهجي من انتقادات مجلس الأمن الأمر الذي يشجع ذلك النظام على مواصلة ارتكاب المزيد من الجرائم.

ويجب كذلك إجبار النظام الإسرائيلي على إنهاء استمراره في بناء المستوطنات وتوسيعها، فضلاً عن الحصار اللاإنساني المستمر على قطاع غزة. وهذا الأخير أكثر إلحاحاً نظراً لتفشي جائحة كوفيد-19 وحاجة الفلسطينيين الماسة إلى الأدوية والمعدات الطبية لمعالجة المرضى ومنع زيادة انتشار الفيروس.

وعلاوة على ذلك، يجب إجبار النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل وأجزاء من لبنان، ووقف جميع أنشطته المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الانتهاك المنهجي لسيادة سورية ولبنان.

وأود أن أعيد التأكيد على أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل دعمها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وللإعمال الكامل لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه الأصيل في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تشمل فلسطين بأسرها، وعاصمتها القدس الشريف.

وقد كانت الممارسة المعتادة للنظام الإسرائيلي في السنوات الأخيرة إساءة استخدام اجتماعات مجلس الأمن لاتهام الآخرين ولعب دور الضحية، سعياً إلى صرف الانتباه عن ممارساته القمعية وجرائمه ضد الفلسطينيين وسياساته المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وبالمثل، تحاول الولايات المتحدة، باتهامها للآخرين، صرف الانتباه عن سياساتها غير المسؤولة ومغامرتها العسكرية في المنطقة. فيجب ألا تصرف هذه التدابير الخادعة انتباه المجلس عن حقيقة أن النظام الإسرائيلي، بوصفه المعتدي والمحتل، هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه ويواصل، بدعم لا لبس فيه من الولايات المتحدة، ارتكاب جميع جرائمه ووحشيته.

بيان بعثة أيرلندا الدائمة لدى الأمم المتحدة

أشكر المنسق الخاص ملا دينوف على موافاتنا بأخر المستجدات. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بنائبه، جيمي ماكغولدريك، وهو مواطن أيرلندي تقاعد الشهر الماضي. وقد أمضى جيمي حياة مهنية متميزة في خدمة الأمم المتحدة ونتمنى له التوفيق.

إن أفكارنا ودعواتنا اليوم مع الأمين العام صائب عريقات وهو يغالب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وما زالت أيرلندا ملتزمة بحل تفاوضي يقوم على وجود دولتين ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، مع القدس عاصمة لكلتا الدولتين، على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يدخر جهداً لتحقيق ذلك الهدف. وتلتزم أيرلندا بدعم جميع الجهود البناءة. إن التدابير التي يمكن أن تبني الثقة مهمة للغاية. ومشاركة الأطراف نفسها ومشاركة الشركاء الدوليين أمر حاسم في التمكين لسبيل إلى الانخراط الشامل، بما في ذلك من خلال آلية المجموعة الرباعية.

وترحب أيرلندا بالجهود المبذولة من أجل تعزيز الوحدة الفلسطينية. ونرحب كذلك بإعلان الرئيس عباس عن الانتخابات الفلسطينية، التي ستسمح لجيل جديد بالانخراط في العملية الديمقراطية. فالانتخابات صلة حيوية بين الحكومة ومواطنيها، وهي غاية في الأهمية لتوحيد غزة والضفة الغربية في إطار سلطة وطنية واحدة. كما ننتظر باهتمام متابعة ملاحظات الرئيس عباس خلال المناقشة العامة للجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام.

وترحب أيرلندا كذلك بالاتفاقات التي أبرمتها إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة ومع البحرين. غير أن أيرلندا تعتقد أن تعليق خطط الضم الإسرائيلية في الضفة الغربية يجب أن يكون دائماً.

وتعيد أيرلندا تأكيد موقفها المعلن منذ أمد طويل بأن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقد أدان وزير خارجية أيرلندا الإعلان الأخير عن زيادة كبيرة في عدد الوحدات السكنية الجديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بما يقرب من 5 000 وحدة سكنية. فبناء مستوطنات في مناطق هار حوما وجفعات هاماتوس ومنطقة E-1 تقوض قدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء وتواصل أراضيها الإقليمية. واستمرار النشاط الاستيطاني ليس غير قانوني فحسب، بل إنه يُسبب تآكلاً في الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونحن نحث الحكومة الإسرائيلية على أن تتراجع عن إجراءاتها فيما يتعلق بخطط الاستيطان هذه وأن توقف جميع أعمال بناء المستوطنات. كما يساورنا قلق بالغ إزاء التعجيل بهدم أو مصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية في الأشهر الأخيرة، على الرغم من الأثر الشديد لكوفيد-19. وندعو إسرائيل إلى وقف عمليات الهدم والسماح بالبناء القانوني للسكان الفلسطينيين.

وأيرلندا من الداعمين الفخوريين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تقدم برامجها الخدمات الأساسية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي أماكن أخرى في المنطقة. وأدعو الآخرين في المنطقة وغيرها إلى زيادة تمويل الأونروا التي يحتاج

عملها إلى الدعم الآن أكثر من أي وقت مضى، وهي تواجه عجزاً بمقدار 130 مليون دولار. وتشعر أيرلندا بالقلق بوجه خاص إزاء الحالة في قطاع غزة، حيث يعتمد 80 في المائة من السكان على المساعدة الإنسانية. وقد أثر ارتفاع حالات كوفيد-19 على الأطفال في غزة الذين يحتاجون إلى الحصول على العلاج الطبي المنقذ للحياة. ومرة أخرى، تدعو أيرلندا إسرائيل إلى رفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة.

وتقف أيرلندا إلى جانب الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي وهما كذلك يكافحان الفيروس المروع والخراب الذي ألحقه بحياتهما. وأود أن أشيد بالمهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية، بمن فيهم الأونروا وموظفو وكالات الأمم المتحدة الآخرون.

وبالانتقال إلى الحالة في سورية، حيث لا يزال النزاع يسبب معاناة رهيبة، فإن السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم للشعب السوري هو من خلال عملية سياسية مستدامة مملوكة للسوريين. وتؤيد أيرلندا والاتحاد الأوروبي المبعوث الخاص للأمم المتحدة ببيدرسن تأييداً كاملاً في جهوده، ويحثان الطرفين على التعاون معه تعاوناً كاملاً. وينبغي للسلطات السورية بصفة خاصة أن تتخبط بشكل إيجابي في اجتماع آخر للجنة الدستورية. ويتطلب السلام المستدام في سورية احترام حقوق الإنسان وضمانات قوية لحقوق الإنسان. ويجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على أفعالهم.

وقد أدى تأثير كوفيد-19 وتدهور الأوضاع الاقتصادية إلى زيادة إضعاف الشعب السوري. فيجب أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم عمل المنظمات الإنسانية في الوصول إلى المحتاجين، ونظل نشعر بقلق بالغ إزاء التحديات الرئيسية التي تواجه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية إلى سورية.

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، كيميhiro إيشيكاني

حدثت تطورات ملحوظة منذ المناقشة المفتوحة الماضية التي عقدت في تموز/يوليه (S/2020/736)، ولا سيما تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين وكذلك السودان. كما أن تعليق إسرائيل لفرض السيادة على الضفة الغربية بادرة إيجابية. وتقدر اليابان جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة وتأمل أن تؤدي هذه الأحداث إلى تخفيف حدة التوتر وإلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ولكن بالرغم من تلك التطورات، لا تزال الحالة في الميدان تبعث على القلق. فقد وافقت حكومة إسرائيل مؤخرا على خطط لبناء نحو 5 000 وحدة سكنية في مستوطنات في الضفة الغربية. وتعرب اليابان عن بالغ أسفها لاستمرار أنشطة الاستيطان التي تقوم بها حكومة إسرائيل، بالرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان، لتجميد هذه الأنشطة التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي. ويتناقض هذا الإجراء مع الجهود الرامية إلى توفير الزخم نحو تخفيف حدة التوتر في المنطقة، بما في ذلك من خلال الاتفاقات لتطبيع العلاقات الثنائية.

ويجب ألا تُحل مسألة السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية، لا عن طريق العنف أو الإجراءات الانفرادية. وأود أن أؤكد مجددا التزام اليابان بدعم حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وستواصل اليابان العمل على بناء الثقة بين الطرفين بغية استئناف الحوار، والذي يشكل الخطوة الأولى نحو حل الدولتين.

كما أن المصالحة الداخلية الفلسطينية أمر حتمي لتحقيق حل الدولتين. وترحب اليابان بإعلان الرئيس عباس خلال المناقشة العامة في الشهر الماضي (انظر A/75/PV.10) عن نيته إجراء انتخابات، مما سيتيح فرصة فريدة للمصالحة والتضامن فيما بين أبناء الشعب الفلسطيني من خلال العملية الديمقراطية.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تفاقم الأزمة الأمنية الإنسانية وتهدد بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وكما هو الحال دائما، فإن أضعف الفئات هم الأكثر تضررا. ويثير تزايد عدد الإصابات بين اللاجئين الفلسطينيين الجزع بشكل خاص، نظرا لظروفهم المعيشية في المخيمات المكتظة ومحدودية الخدمات الصحية المتاحة. وتشيد اليابان بجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذا الصدد وتعرب عن بالغ احترامها للعاملين في الوكالة في الخطوط الأمامية الذين يعملون في ظل ظروف صعبة.

وبالإضافة إلى تبرعها للوكالة في وقت سابق من هذا العام بحوالي 1,5 مليون دولار استجابة للنداء العاجل الذي أطلقته الوكالة لمواجهة جائحة كوفيد-19، قررت اليابان مؤخرا تقديم ما يقرب من 4,1 مليون دولار من المساعدات الغذائية من خلال الوكالة. وبذلك، يصل إجمالي مساهمات اليابان المقدمة للوكالة في عام 2020 إلى حوالي 30 مليون دولار.

ويتطلب دحر تلك الجائحة تقديم المساعدة الإنسانية على المدى القصير، فضلا عن الدعم الاجتماعي والاقتصادي على المدى المتوسط إلى الطويل.

وستواصل اليابان تقديم المساعدات الضرورية للاجئين الفلسطينيين من خلال الوكالة بهدف حمايتهم وتمكينهم وضمان الأمن البشري. وفي هذا الصدد، تتوقع اليابان من الوكالة أن تواصل جهودها لتحسين وتعزيز إدارتها، وهو أمر أساسي لتقديم الخدمات بشكل فعال إلى المحتاجين.

ختاماً، يجب ألا ننسى أهمية تحسين نوعية الحياة عموماً في فلسطين، حتى في خضم تفشي جائحة كوفيد-19. وقد قررت اليابان مؤخراً تقديم ما يقرب من 34 مليون دولار في صورة مساعدات، تشمل مساعدات غذائية من خلال برنامج الأغذية العالمي ومعونة لبناء المدارس وتحسين مخيمات اللاجئين. وتؤكد اليابان من جديد التزامها المستمر بتحقيق حياة كريمة مفعمة بالأمل للشعب الفلسطيني.

بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

السيد الرئيس، يسعدني أن أقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وبالشكر على قيادتكم الحكيمة لأعمال هذا المجلس. كما أقدم إلى المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف بجزيل الشكر والامتنان على إحاطته القيمة.

تستمر الجلسات الربعية لمجلس الأمن حول القضية الفلسطينية، وتستمر معاناة الشعب الفلسطيني جراء استمرار الاحتلال. ومنذ الاجتماع الأخير، وأمام أعيننا، ازدادت الخطوات الإسرائيلية الأحادية لمزيد من الاستيطان مما يسهم في تقويض فرص حل الدولتين، ومزيد من التضييق على الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه.

وعلى المجتمع الدولي إطلاق جهد دولي فاعل ينهي الاحتلال ويوقف معاناة الشعب الفلسطيني ويحقق السلام العادل والدائم والشامل على أساس حل الدولتين عبر مفاوضات مباشرة وجادة، بما يجسد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967 وعاصمتها القدس المحتلة استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها ومبادرة السلام العربية.

إن هناك حاجة ملحة لموقف دولي يضغط على إسرائيل لمنع ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأكيد وقفه نهائياً، لمخالفته القانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومن بينها قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وتقويضه لفرص السلام وحل الدولتين. وعلى إسرائيل أن توقف إجراءاتها الأحادية اللاقانونية واللاشرعية، بما فيها بالاستيطان، خرقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ويُدين الأردن استمرار الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب مثل التهديد بضم الأراضي الفلسطينية، وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصادرة الممتلكات وهدم المنازل، والانتهاكات في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، خرقاً للقانون الدولي وأعمالاً استفزازية تدفع المنطقة نحو مزيد من التوتر والصراع.

وفي هذا السياق، تُدين أيضاً قرار الحكومة الإسرائيلية بناء 4900 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة انتهاكاً للقانون الدولي وإمعاناً في الخطوات اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام الشامل. ونطالب بموقف دولي واضح يرفض هذه الخطوات ويضغط لوقفها لحماية السلام والقانون الدولي.

إن تحقيق سلام عادل ودائم على أساس حل الدولتين ووفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وهو خيار استراتيجي أردني وفلسطيني وعربي. وسيواصل الأردن العمل مع الدول العربية وشركائه في المجتمع الدولي من أجل تحقيقه. وسيستمر في الوقت ذاته في جهوده لرعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس والحفاظ على وضعها القانوني والتاريخي القائم انطلاقاً من الوصاية الهاشمية عليها.

ويجب أن تستمر وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين إلى حين حل قضيتهم بما يضمن حقهم في العودة والتعويض وفق قرارات

الشرعية الدولية، وخصوصاً القرار 194 (د3-)، وفي إطار حل شامل للصراع ينهي الاحتلال الذي بدأ في العام 1967 على أساس حل الدولتين. وستواصل المملكة، بالتعاون مع شركائها في المجتمع الدولي، بذل كل جهد ممكن لحشد التأييد الدولي السياسي والمالي لدعم الوكالة وتمكينها من الاستمرار في القيام بواجباتها وفق تكلفتها الأممي تجاه أكثر من خمسة ونصف مليون لاجئ فلسطيني.

وقد ترأس وزيراً خارجية الأردن والسويد، منتصف الشهر الجاري، الحوار الاستراتيجي الوزاري الثالث لحشد الدعم للوكالة ومناقشة الجهود المشتركة لدعمها وإيجاد نهج وطرق عملية تضمن مواجهة التحديات المالية أمامها. وفي هذا السياق، نحث جميع الدول على الوفاء بتعهداتها بأقرب وقت ممكن وزيادتها، إن أمكن، لضمان استمرار الوكالة في تقديم خدماتها وتلبية احتياجاتها الطارئة للتعامل مع جائحة كوفيد-19.

سيواصل الأردن بالتنسيق مع شركائه في المجتمع الدولي بذل كل جهد متاح لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم ولحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، شرطاً لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاه والرخاء لشعوب، باتت تتوق لظروف حياتية أفضل ومستقبل مشرق. والحل أماننا واضح: حل الدولتين الذي يُفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية لتعيش إلى جانب إسرائيل، سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل الذي تقبله الشعوب.

بيان البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

أود في مستهل كلمتي أن أهنيء وفد روسيا الدائم على نجاح إدارتهم لأعمال مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ومتمنين لهم كل التوفيق فيما تبقى من اجتماعات لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر لنيكولا ميلادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، على إحاطته القيمة للمجلس.

يعقد مجلس الأمن جلسته المفتوحة ربع السنوية اليوم تحت بند الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، والمجتمع الدولي يواصل معركته في مكافحة فيروس كورونا المستجد، ذلك الفيروس الذي طال الكرة الأرضية برمتها ويات خطراً محدقاً يهدد بقاء البشرية جمعاء.

ومع الأسف، وفي ظل هذا التهديد المباشر لوجودنا، تستمر إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني وتواصل تذكيرنا بين الحين والآخر بأنها لم تتراجع عن خطط الضم لمزيد من الأراضي في الضفة الغربية بل إنها علقت تلك الخطط مؤقتاً. إن هذه السياسات الإسرائيلية تؤكد مرة أخرى بأن ما تسعى إليه إسرائيل هو تكريس الاحتلال عبر مواصلة أنشطتها وسياساتها غير القانونية في توسيع وبناء وإقامة الآلاف من الوحدات الاستيطانية وضم الأراضي بانتهاك صريح للقرار 2334 (2016). فقد أكدت التقارير الأممية الصادرة مؤخراً على ارتفاع عدد الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بعد أن أعطت الحكومة الإسرائيلية الضوء الأخضر لبناء آلاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة غير القانونية.

ومما يزيد من قلقنا أيضاً هو ما واكب منح السلطات الإسرائيلية الضوء الأخضر لبناء مستوطنات غير قانونية من أعمال عنف يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني الأعزل والتدمير للمباني والممتلكات الفلسطينية لكي يتم تشييد تلك المستوطنات، إن هذه الأفعال تساهم في تلاشي فرصة الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للحياة والاستمرار وذات سيادة مستقلة.

أكد الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان، مراراً وتكراراً، من خلال تقاريرهما وعبر مناسبات عديدة، عن وجود مناخ سائد يشجع على الإفلات من العقاب لدى المستوطنين الإسرائيليين الذين استولوا على الأراضي الفلسطينية وتشريد الأسر الفلسطينية من منازلهم، فقد أشار تقرير الأمين العام الأخير الخاص بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إجراء وزارة العدل الإسرائيلية لعشرات التحقيقات دون إدانة أي من المستوطنين. إن تلك الممارسات باتت تتطلب منا، أكثر من أي وقت مضى، تفعيل الآليات الدولية والسياسية والقانونية لضمان مساءلة إسرائيل ومحاسبتها عن استمرار انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني المصانة بموجب القوانين الدولية.

وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي نعيشها، واصلت دولة الكويت والدول العربية بذل جهودها لمواجهة محاولات إسرائيل باستغلال انشغال العالم بمواجهة جائحة كورونا، وتجاهلها التوجه الإنساني والعالمي لوقف العدوان والحرب والحصار في هذه الظروف الإنسانية العسيرة، حيث أكد مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري المنعقد بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2020 على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، وإعادة التأكيد على تمسك الدول العربية بالسلام

كخيار استراتيجي، وحل النزاع العربي - الإسرائيلي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية لعام 2002، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشريف.

بيان المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ماجد عبد الفتاح عبد العزيز

[الأصل بالعربية]

أود بداية أن أهنئكم على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى كل الجهود التي قمتم وتقومون بها دعماً للسلام والأمن الدوليين، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وأن أشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص ملا دينوف على الإحاطات المتميزة حول تطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وخاصة فيما يتعلق بتعامل الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية.

كانت القضية الفلسطينية، وما زالت وستظل، القضية المركزية التي تشكل المحور الرئيسي للنزاع العربي - الإسرائيلي. ومهما تعددت الرؤى واختلفت الآراء حول أفضل السبل للتوصل للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، يبقى الاقتناع راسخاً في جامعة الدول العربية وبين دولها الأعضاء بأن استقرار منطقة الشرق الأوسط يرتبط ارتباطاً جديراً بالتوصل لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية على أسس الشرعية الدولية، ووفقاً للمحددات المتفق عليها، وأهمها الأرض مقابل السلام وحل الدولتين وتقاها مديرد وأوسلو ومبادرة السلام العربية والقرارات العديدة لمجلس الأمن. والهدف واضح وهو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال التفاوض المباشر بين إسرائيل وفلسطين وبدعم من الرباعية الدولية.

ومن هذا المنطلق؛ فليس غريباً على الجامعة أن تصدر قراراتها العربية، سواء على المستوى الوزاري أو القمم، قضية فلسطين بكل أبعادها ومحاورها الرئيسية بما في ذلك مسألة اللاجئين التي تعد أحد القضايا الرئيسية لديها ولدى دولها الأعضاء. حيث تصدرت الجامعة ودولها لدعم ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والعمل على ضمان فاعليتها وكفاءتها في أداء مهامها، لإيمانها القوي بأن أي محاولة لإفشال ولاية الأونروا أو للتشكيك فيها إنما يخل بأحد أهم القضايا الخمسة لمفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية. ورغم أن إسرائيل هي الطرف الذي تسبب في أزمة اللاجئين الفلسطينيين تلك، وأن المجتمع الدولي بأسره هو المسؤول الأول عن التعامل معها لضمان تمتع اللاجئين الفلسطينيين بكامل حقوقهم وفقاً للمعايير والمواثيق الدولية، فقد كان الجانب العربي سباقاً دائماً في سدّ الفجوات التي يعاني منها تمويل الأونروا وفي دعم قدراتها المادية والميدانية، انطلاقاً من مشاعر التضامن التي تربط بين شعوبنا وحكوماتنا العربية والتي تتجلى في أبهى صورها في جامعة الدول العربية.

ومن نفس المنطلق، تدعم جامعة الدول العربية كافة الجهود الهادفة لجمع شمل الأشقاء الفلسطينيين. فدعم مساعي المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، من منطلق إيمانها بأن التوصل إلى توافق بين حركتي فتح وحماس، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، سيسهم في ترسيخ وحدة الشعب الفلسطيني وتعزيز قدراته التفاوضية تحت قيادة موحدة من السلطة الفلسطينية نحو التوصل لأهدافنا المرجوة.

تؤكد جامعة الدول العربية على دعمها للرؤية الفلسطينية التي سبق وأن أكدها الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن، والمتضمنة تحذيراته المتتالية من مغبة الانسحاق وراء أي مبادرات لم تشارك دولة فلسطين في صياغتها أو التفاوض عليها، وتأكيداته على ضرورة حل النزاع بالطرق السلمية ومن خلال الأمم المتحدة وبمشاركة فاعلة من الرباعية الدولية، إلى جانب دعواته المتكررة لعقد مؤتمر دولي للسلام؛ كانت الأولى في شباط/فبراير 2018 إثر قرار واشنطن الأحادي الجانب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى

القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والثانية خلال جلسة مجلس الأمن الطارئة المنعقدة في شباط/فبراير 2020 (S/PV.8717)، إثر إعلان الرئيس ترامب عن صفقة القرن أو ما عرف بخطة "السلام من أجل الرفاهية" التي لم تراعى أدنى محددات التسوية النهائية في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بمرته، ورفضتها كافة القوى الدولية المحبة للسلام.

وإذ تدعم جامعة الدول العربية مبادرة الرئيس محمود عباس التي أطلقها في كلمته أمام الجمعية العامة في احتفالاتها بالذكرى الخامسة والسبعين، بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالبداية في الإعداد لعقد مؤتمر دولي لإطلاق عملية تفاوضية جادة بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل وفقاً لقواعد ومحددات الشرعية الدولية المتفق عليها دون سواها، فلا شك أن مجلس الأمن ستقع عليه مسؤولية كبرى في الإعداد والمشاركة الفاعلة في الإعداد لهذا المؤتمر وفي المساهمة في توصله إلى النتائج المرجوة، بالتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والأطراف الفاعلة الأخرى إقليمياً ودولياً.

ومن هذا المنطلق، ولأجل كسر الجمود الحالي في عملية السلام، فإن الجامعة العربية وإذ تشيد بكافة الجهود التي تقوم بها القوى الإقليمية والسياسية الرئيسية ومنها حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الجهود الدولية والإقليمية التي تبذل لتجميع القوى الدولية وضمان وحدتها دعماً للمفاوضات الفلسطينية استعداداً لبدء مرحلة جديدة من المفاوضات بمشاركة السلطة الفلسطينية، والتي كان آخرها الاجتماع الذي عقد بالأردن وجمع وزراء خارجية كل من ألمانيا وفرنسا ومصر والأردن، بالإضافة إلى المفوض السامي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والذي صدر عنه بيان داعم للشرعية الدولية؛ فإن جامعة الدول العربية تشدد على أهمية هذا المؤتمر الدولي المقترح. وتدعو في الوقت نفسه الرباعية الدولية والأطراف الدولية والإقليمية المحايدة إلى بذل كل الجهود بما يساهم في لعب دور فعال نحو الدفع إلى الأمام للخروج بالنزاع من نفقه الضيق إلى آفاق السلام الحقيقي والتسوية العادلة والمنشودة. كما تضع الجامعة ثقتها الكاملة في قدرة الأمين العام للأمم المتحدة وحكمته على قيادة هذا الجهد الدولي المنشود لتحقيق التطلعات الفلسطينية والعربية، بل وتطلعات المنطقة والعالم أجمع.

إن واقع الحال، لا يزال يثبت مواصلة إسرائيل وسعيها المستديم إلى تجسيد أطماعها الاستيطانية على الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، من خلال مضيها قدماً في خططها للضم بوتيرة هادئة وخطوات متتالية وغير علنية، كان آخرها بناؤها لـ 2600 وحدة استيطانية في القدس والضفة الغربية، وعزلها للمنطقة جيم تمهيداً للضم التام لغور الأردن، ناهيك عن مواصلة عرقلة جهود التسوية سواء من خلال محاولاتها إعادة تعريفها للقضايا المحورية مثل القدس واللجئين والحدود، أو من خلال سعيها لترسيخ الفعلي لسياسات التمييز العنصري، وأبرزها إقرار قانون الدولة القومية الجديد الذي ينص على تحويل سكان إسرائيل العرب إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وسعيها لفرض سياسة الأمر الواقع، بما يؤدي إلى "حل الدولة الواحدة" بدلاً عن "حل الدولتين" الذي أضحى يواجه تحديات خطيرة، لا سيما بعد مخالفة إسرائيل التزامها المعلن في اتفاقها الأخير مع دولة الإمارات العربية المتحدة للتجميد الكامل للاستيطان، كأحد البنود الأساسية لهذا الاتفاق، الأمر الذي أداؤه وبقوة الأمين العام لجامعة الدول العربية وقتها، مؤكداً على مخاوف الجامعة حيال تأثيرات ذلك على مستقبل مفاوضات إقامة الدولة الفلسطينية المتصلة جغرافياً.

وإلى أن تبدأ المفاوضات الجادة في مؤتمر السلام الذي دعا له الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فإن جامعة الدول العربية تشدد على ضرورة دعوة مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى ممارسة الضغط على إسرائيل في إطار التصدي للآثار الانسانية الكارثية للضم وللممارسات التعسفية

والاستيطانية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك التمييز العنصري، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 31/43، مع العمل على تهيئة الظروف لاتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لإخضاع إسرائيل للمساءلة القانونية على كافة انتهاكاتها وجرائم قادتها وكبار مسؤوليها المسجلة ضد الشعب الفلسطيني وفقاً لتقارير لجان التحقيق الدولية، في حال استمرت إسرائيل في سياستها الاستيطانية وممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدلي

أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر، وشكر النيجر على رئاسته الناجحة الشهر الماضي.

كما أود أن أتمنى لجميع المشاركين يومًا سعيدًا للأمم المتحدة.

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، فإن الحالة في الشرق الأوسط مشحونة بالنزاعات والتحديات وانعدام الأفق لتحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة، حيث تواجه مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة تحديات في كل مجال من مجالات السلام والأمن، ولا يوجد طريق لمستقبل مستدام لسكانها الشباب، وتسلب الجائحة ما تم إحرازه من تقدم على مدى العقود القليلة الماضية في أغلب المجالات، وخاصة في مجالات التعليم والحد من الفقر والحقوق والمساواة.

وحال بعض البلدان أفضل من غيرها، لكن مسار الأغلبية ينذر بالخطر. وقد مر بلدي لبنان بسنة مروعة بكل معنى الكلمة منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ورافقت الأزمة الاقتصادية والمالية، التي حصدت أرواح الناس وسلبتهم مدخراتهم وأمنهم المالي، جائحة تخللها انفجار كارثي دمر ميناء بيروت وجزءًا كبيرًا من المدينة. كما تسبب في مقتل 200 شخص وأصاب الآلاف بجروح. ودمر الانفجار قلب مدينة بيروت وحيها التجاري، مما زاد من صعوبة التعافي بعده. كما حطم الأحياء الثقافية والفنية، مما زاد من قتامة الظلام الذي خيم على حياة الناس وحرمتهم حتى من متعة اللجوء إلى تراثهم الثقافي.

وساد الشعور باليأس في البلد ولدى السكان، لكن الاستجابة السريعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي كانت غامرة ومُشجعة. وتدفق الدعم والتعاطف والمساعدات إلى البلد، مُظهرة للبنانيين أنهم ليسوا وحدهم، وقد أحدث ذلك فرقًا، وشجع اللبنانيين على النهوض من جديد وبدء رحلة التعافي الطويلة. وفي هذه الرحلة، يحتاج لبنان إلى أصدقائه والمجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى، بينما يشرع في مرحلة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل، في طريقه إلى التعافي، من أجل إعادة البناء بشكل أفضل.

إننا نشكر فرنسا والأمم المتحدة على التدخل السريع لمساعدة لبنان من خلال عقد مؤتمر دولي في 9 آب/أغسطس لمساعدة لبنان على مواجهة مخلفات الانفجار والأزمة الإنسانية. كما نشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم جلسات إحاطة للدول الأعضاء للمساعدة في الاستجابة للحالة في لبنان. وهذه الاجتماعات لا تقدر بثمن لحشد الدعم والمعونة التي تشتد الحاجة إليها لمساعدة لبنان على التخفيف من آثار الانفجار في مناطق مختلفة. وقطاعا التعليم والصحة هما في أمس الحاجة إلى المساعدة. ويتركز تأثير جائحة مرض فيروس كورونا بشكل كبير في قطاع التعليم، حيث يهدد النقص في تغلغل التكنولوجيا والإنترنت بنشوء جيل ضائع إذا لم يتمكن الطلاب من الذهاب إلى المدرسة ولم تتاح لهم إمكانية التعلم على الإنترنت.

وتمثل الصحة أيضًا تحديًا كبيرًا، حيث يواجه القطاع مشاكل في القدرات ونقص الأدوية والمعدات الطبية. وجميع هذه التحديات ماثلة في وسط فراغ سياسي نتيجة لعدم وجود حكومة جديدة.

إن الشعب اللبناني يبحث عن بصيص أمل في تشكيل حكومة جديدة واتباع أسلوب جديد لممارسة الأعمال في تلك الحكومة. إنه يأمل في أن يعود البلد، بعد فترة من الجمود السياسي، ليرسم مسار إعادة التأهيل الاقتصادي والمالي والسياسي. وتم تعيين رئيس وزراء جديد، هو السيد سعد الحريري لتشكيل هذه الحكومة الجديدة، وإذا تحقق هذا الأمل بتشكيل حكومة جديدة، يمكن للبنان أن يبدأ من جديد السير على طريق إيجاد حلول لمشاكله، وإجراء الإصلاحات التي يطلبها المجتمع الدولي، مما سيسمح بتدفق الدعم الدولي مرة أخرى إلى البلد.

وهناك أيضاً تحرك على جبهة أخرى في لبنان. فقد أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني في 1 تشرين الأول/أكتوبر عن التوصل إلى اتفاق إطاري لبدء مفاوضات تقنية غير مباشرة، تحت رعاية الأمم المتحدة وبوساطة أميركية، للتوصل إلى اتفاق بشأن الحدود البرية والبحرية المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل.

وقد أفاد رئيس مجلس النواب بأن الاتفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية سيتم إيداعه لدى الأمم المتحدة بمجرد التوصل إليه، وفقاً للقواعد والممارسات الدولية. وسيستند الاتفاق الإطاري إلى تفاهم وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان المبرم في نيسان/أبريل 1996، وإلى القرار 1701 (2006).

وعقد الاجتماع الأول بين اللبنانيين والإسرائيليين، برعاية الأمم المتحدة وبحضور ممثلين للولايات المتحدة في الناقورة يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر، ومن المتوقع أن تليه اجتماعات أخرى قبل نهاية الشهر وفي الأشهر القادمة.

وقبل بدء المباحثات بيوم، أعطى الرئيس ميشال عون تعليماته لأعضاء الوفد اللبناني، مؤكداً أن "هذه المناقشات تقنية وتتحصّر في ترسيم الحدود البحرية" وتهدف إلى "الدفاع عن الحقوق اللبنانية المعترف بها دولياً". ويأمل لبنان أن يتم التوصل قريباً إلى اتفاق حدودي يسمح للبنان باستعادة أراضيها ومياهه الإقليمية، والاستفادة من موارده الطبيعية، وبسط سيادته على جميع أراضيها ومياهها، ومساعدة اقتصاده.

وفي آب/أغسطس الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار 2539 (2020) الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى 31 آب/أغسطس 2021. وقد أعرب مجلس الأمن وأعضاؤه، بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عن رسالة دعم قوية وموحدة للقوة المؤقتة، محافظين على قدرتها القوية التي تشد الحاجة إليها للحفاظ على السلام والأمن على طول الخط الأزرق.

وبعد انفجار الميناء، وتمشياً مع ولاية البعثة المبينة في القرار 2539 (2020)، الذي يأذن لها باتخاذ "تدابير مؤقتة وخاصة لتقديم الدعم إلى لبنان وشعبه"، مدّت القوة المؤقتة يد المساعدة إلى لبنان في بيروت. وبناء على طلب حكومة لبنان وبالتنسيق مع الجيش اللبناني، نشرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في 27 أيلول/سبتمبر، مفرزة للقوة المتعددة الجنسيات في بيروت لمساعدة السلطات اللبنانية في جهودها الرامية إلى التصدي لآثار الانفجار.

إن لبنان ممتن للغاية لقيادة القوة وموظفيها على تفانيهم الدؤوب، ويثني على التعاون القوي والمطرد بين القوة المؤقتة والحكومة اللبنانية. وأود كذلك أن أعرب عن خالص امتنان بلدي للبلدان المساهمة بقوات، على دعمها الطويل الأمد والتزامها الثابت، وخاصة خلال هذه الأوقات الصعبة التي يمر بها لبنان.

وعلاوة على ذلك، يحيي لبنان طاقم السفينة البنغلاديشية الذين تضرروا بشدة جراء الانفجار الذي وقع في الميناء وبقية أفراد القوة المؤقتة المتضررين على شجاعتهم وتضحياتهم.

وبعيد لبنان تأكيد التزامه الكامل بتنفيذ القرار 1701 (2006) بكامله، ويدعو هذه الهيئة إلى بذل كل ما في وسعها للتأكيد على أن تفعل إسرائيل الشيء نفسه وتوقف انتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا.

ظل الفلسطينيون يعانون من حصار خانق وظروف غير مؤاتية للعيش في غزة ويعانون من مصاعب وقيود على حريتهم في التنقل في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويقترن ذلك باستمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية وتزايد العنف المستوطنين والاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية وزيادة عمليات هدم المنازل من قبل السلطات الإسرائيلية، على النحو الذي وثّقته تقارير مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن المفترض أن الخطط الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية قد عُلقَت في آب/أغسطس الماضي. ولم يتم إلغاؤها، بل تم تعليقها فقط، ونحن نشهد الآن نشاطا استيطانيا غير مسبوق وقياسي من قبل السلطات الإسرائيلية. وتفيد التقارير بأن المجلس الأعلى للتخطيط الإسرائيلي وافق في منتصف تشرين الأول/أكتوبر على ما يقرب من 5 000 وحدة استيطانية جديدة. وثمة تقارير تفيد بأنه تمت الموافقة حتى الآن على 12 159 وحدة استيطانية في عام 2020. وتفيد حركة السلام الآن أن هذا هو أعلى عدد مجمل للوحدات الاستيطانية في أي عام منذ أن بدأت في التتبع في عام 2012.

إن هذه الأعمال الإسرائيلية تتعارض مع القانون الدولي واتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ولكن الأهم من ذلك، أنها تنهي أي أمل في التوصل إلى تسوية عادلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وأي فرصة للسلام.

ويجب أن يكون أي حل للمسألة الفلسطينية عادلا وشاملا يستند إلى الشرعية الدولية وأن يكون متجذرا في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 2334 (2016). ويجب أن يستند كذلك إلى صيغة الأرض مقابل السلام وحل الدولتين، بما في ذلك دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وتبقى مبادرة السلام العربية سبيلا موثوقا به للمضي قدما بمثل هذا السلام. ولن يؤدي تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية إلى سلام حقيقي.

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عبيد

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وتعرب ماليزيا عن تأييدها للبيانين اللذين سيدلي بهما ممثل أذربيجان، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل بنغلاديش، باسم منظمة التعاون الإسلامي.

لقد احتفلنا مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من هذا العام. واحتفلنا قبل يومين، في 24 تشرين الأول/أكتوبر، بيوم الأمم المتحدة. ينبغي أن تكون هاتان المناسبتان التاريخيتان بمثابة تذكير قوي للدول الأعضاء بأن تعمل على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قيمنا ومثلنا المشتركة المتمثلة في الحرية والمساءلة والرخاء للجميع، بما في ذلك إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين.

يظل موقف ماليزيا من قضية فلسطين واضحا. فنحن سنواصل الدعوة إلى حل قضية فلسطين على أساس إطار دولي، وضد الضم ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وسنواصل دعم إقامة دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ولكي يكون هناك سلام دائم في الشرق الأوسط، يجب أن تحترم السلطة القائمة بالاحتلال توافق الآراء الدولي الراسخ، في انسجام مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

أولا، يجب على إسرائيل أن تنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية وأن تسحب قواتها من الأرض الفلسطينية المحتلة والدول العربية المحيطة بها. ثانيا، يجب على إسرائيل أن توقف جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، كما يطالب بذلك القرار 2334 (2016). فحيازة أي أراضٍ إقليمية بالحرب أو القوة أمر غير مقبول وغير قانوني. وتشير ماليزيا كذلك إلى أن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، و 47 خبيرا مستقلا آخر من منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أصدروا بيانا في 16 حزيران/يونيه 2020 أعربوا فيه عن أن ضم الأرض المحتلة كان انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف الصادرة في 12 آب/أغسطس 1949 ويتعارض مع القواعد الأساسية التي أكدها مجلس الأمن والجمعية العامة.

ثالثا، يجب على إسرائيل أن تسمح للاجئين الفلسطينيين بالحق في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم.

رابعا، يجب على إسرائيل أن تعيد الوضع الأصلي للقدس.

وأخيرا وليس آخرا بكل تأكيد، يجب على إسرائيل أن تستعيد مصداقيتها وأن تعود إلى طاولة المفاوضات مع فلسطين. وتعتقد ماليزيا أن السبيل الوحيد الصالح للمضي قدما هو التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. وفي هذا السياق تؤيد ماليزيا دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك دعوة الأمين العام، إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لإيجاد طريق مقبول للطرفين من أجل إعادة الانخراط في تسوية سلمية تفاوضية.

وهذه ليست شروطا مسبقة جديدة، بل هي تجسيد لسنوات من الجهد الدبلوماسي وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه على مدى عقود من المفاوضات. وهذا بالتأكيد ليس خطابا فلسطين وحدها، بل هو دعوة

حقيقية عالمية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وإنهاء أطول احتلال في تاريخ العالم. فلا يمكن لإسرائيل بعد الآن أن تكون في حالة إنكار ويجب أن تتصرف بمسؤولية.

وتدعو ماليزيا المجلس في هذا الصدد إلى العمل على وجه السرعة لضمان التنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس السارية والدفاع عن النظام القائم على القواعد، وذلك لضمان صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

بيان البعثة الدائمة للمغرب

في البداية أهني روسيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. إننا نقدر جهودكم، سيدي الرئيس، وجهود سلفكم.

وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الشاملة.

يساور المملكة المغربية قلق بالغ إزاء حالة الشعب الفلسطيني. وتؤدي جائحة فيروس كورونا وتداعياتها إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية في المنطقة.

يعرب جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في سعيه إلى تحقيق حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ويؤكد من جديد على أهمية إنهاء الأنشطة الاستيطانية.

إن الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، والانتهاكات اليومية لحقوقه المشروعة، والأنشطة الاستيطانية على أرضه التي تنتهك قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني.

وتعرب المملكة المغربية عن قلقها إزاء تشييد إسرائيل لما يقرب من 5 000 وحدة سكنية في الضفة الغربية. إن بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام إحلال السلام. ويهدد إمكانية التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين.

إن المغرب يرفض اتخاذ أية خطوات انفرادية من شأنها أن تقوض الوضع القانوني والتاريخي للقدس الشريف، بوصفها مدينة مقدسة، ويولي أهمية كبيرة لأهميتها الدينية، فضلا عن مكانتها الخاصة بوصفها مدينة سلام. وأود أن أذكر بوثقة نداء القدس، التي وقعها جلالة الملك محمد السادس وقدااسة البابا فرانسيس، خلال زيارة قداسة البابا إلى المغرب في آذار/مارس 2019، والتي تهدف إلى تعزيز وترسيخ الطابع الخاص المتعدد الأديان للمدينة المقدسة وبعدها الروحي وهويتها الخاصة.

ويؤكد بلدي من جديد دعمه القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وولايتها. فالوكالة تضطلع بدور هام في دعم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولا تزال تقوم بذلك، لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي تتطوي عليها جائحة فيروس كورونا. وتواصل من جانبها وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذية الميدانية للجنة القدس، دعم المقدسيين من خلال تنفيذ رئيسية مشاريع تركز على الخصوص على حماية التراث الثقافي والعمراني للقدس ومشاريع المساعدة الاجتماعية والمحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني.

لذا وجب على المجتمع الدولي أن يلقي بكل ثقله ويضاعف بذل جهوده لإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين داخل حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

بيان الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، نيفيل غيرتزي

أهنتكم على تولي الاتحاد الروسي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لناميبيا.

وأود أيضاً أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته عن الحالة في المنطقة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيذلي به الممثل الدائم لأذربيجان الموقر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن قلقي إزاء ارتفاع معدلات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. لقد قلبت هذه الجائحة حياة الكثيرين في جميع أنحاء العالم رأساً على عقب، وأثرت على أضعف الفئات. ومن أهم هذه الفئات السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن قطاع غزة به إحدى أعلى الكثافات السكانية في العالم، ونظام رعاية صحية ضعيف، وأزمات إنسانية واقتصادية متواصلة. وهذا يمثل بيئة مواتية لتفشي جائحة فيروس كورونا وانتشار المزيد من المعاناة والدمار لشعب غزة.

وتفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية حالياً من ضعف قدرتها على الاستجابة لمرض فيروس كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية، نظراً لتأثر تقديم الخدمات تأثراً شديداً.

وفي هذا الصدد، ترحب ناميبيا بمشاركة الأمم المتحدة مع جميع الأطراف لكفالة تقديم المساعدات الإنسانية بدون عوائق. وأود أيضاً أن أعتزم هذه الفرصة لأكرر دعم ناميبيا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، حيث أن الاحتياجات والطلبات على الخدمات التي تقدمها الوكالة إلى 5,6 مليون لاجئ فلسطيني تزداد بشكل كبير بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي الكلمة التي ألقاها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام في 29 أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8762) التي قدم فيها التقرير الخامس عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، أشار إلى أنه لم تتخذ أي خطوات ملموسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتنفيذ أحكام هذا القرار. ويتبع ذلك نمطاً مماثلاً منذ اتخاذ القرار في كانون الأول/ديسمبر 2016.

وأكد السيد ملادينوف أنه لم تتخذ أي خطوات "لوقف فوري وكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية" (القرار 2334 (2016)، الفقرة 2). وأود أن أبرز القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية في 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر بإنشاء ما يقرب من 5 000 وحدة سكنية، معظمها في مناطق نائية في عمق الضفة الغربية المحتلة. وأعتزم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام والحل القائم على وجود دولتين.

وعلاوة على ذلك، استمرت عمليات هدم السلطات الإسرائيلية واستيلائها على المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبلغت أعلى معدلات الهدم في السنوات الأربع الماضية. وتمثل هذه الأعمال أيضاً عقبة أمام إحلال السلام.

ومنذ آخر بيان قدمته أمام مجلس الأمن في إطار هذا البند من جدول الأعمال في تموز/يوليه (S/2020/736، المرفق 39)، أعلن عن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين. وقد أكدت الأطراف أن توقيع اتفاقات أبراهام من شأنه أن يوفر زخماً جديداً للسلام في المنطقة. إن إقامة مستوطنات جديدة وتنفيذ أعلى معدلات للهدم منذ أربع سنوات لا يمثلان زخماً جديداً للسلام للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، فإن تعليق خطط الضم الوارد في الاتفاقات لا يحقق أي هدنة أو سلام للشعب الفلسطيني.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى الدعوة التي وجهها الرئيس عباس في خطابه أمام الجمعية العامة، بمناسبة المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين (انظر A/75/PV.10)، لعقد مؤتمر دولي في بداية عام 2021. وأعربت ناميبيا عن تأييدها لهذا الاقتراح.

وفي الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، فإن دعم القضية الفلسطينية لا يزال ثابتاً، كما يتضح من عبارات التأييد التي لا تحصى خلال المناقشة العامة في الأسبوع الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر. لكننا ما زلنا نخذل الشعب الفلسطيني. ويتجلى ذلك بشكل ملحوظ في عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن التاريخي 2334 (2016)، الذي اتخذ قبل أربع سنوات تقريباً. وقد منح هذا القرار للفلسطينيين الأمل والتطلعات لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده.

بيد أنه منذ اتخاذ القرار تدهورت الحالة الإنسانية والاجتماعية والسياسية وازدادت حدة التوترات، التي تفاقم الآن بسبب جائحة "كوفيد-19". وقوضت الإجراءات المتخذة بشدة عملية التوصل إلى حل مقبول للطرفين وعادل ودائم. إن لشعب فلسطين الحق الأساسي في تقرير المصير والاستقلال، وتصبح عاصمته القدس الشرقية. ويجب أن نحقق السلام العادل والدائم والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أجواء من السلام والأمن.

المرفق 41

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

في الوقت الذي نجتمع فيه لهذه المناقشة، لا تزال جائحة فيروس كورونا تؤثر بشدة على حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وقد نفذت السلطات من كلا الجانبين تدابير واسعة النطاق لاحتواء الفيروس وإنقاذ الأرواح، بتكلفة اقتصادية باهظة.

وعندما خاطبنا المجلس قبل ستة أشهر (انظر S/2020/736)، أثنينا على الطرفين لتعاونهما في التصدي للجائحة. بيد أننا نلاحظ مع الأسف أن حيز الحوار والتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد تدهور منذ ذلك الحين.

لقد حذرت النرويج مراراً من ضم إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية. وندعو إسرائيل إلى جعل التعليق الحالي لتلك الخطط دائماً. يمكن لهذه الخطوة أن تهيئ بيئة أكثر ملاءمة للتعاون والمفاوضات.

ولا بد من التصدي على نحو سليم للضغط غير المسبوق بسبب الجائحة الذي يتعرض له الاقتصاد الفلسطيني الهش أصلاً وقدرة السلطة الفلسطينية على العمل. وفي هذا الصدد، تأسف النرويج لأن مسألة تحويل عائدات التخليص الجمركي من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية ما زالت دون حل.

وبما أن الاقتصاد الفلسطيني على شفا الإفلاس، فإننا نحث الطرفين بقوة على تثبيت ميزانية السلطة الفلسطينية من خلال الاتفاق على تحويلات ثابتة ومنتظمة ويمكن التنبؤ بها للإيرادات. ويجب على الطرفين أيضاً تسوية المسائل المالية المتعلقة الأخرى من أجل تعزيز الاقتصاد الفلسطيني.

والناس العاديون، ولا سيما أشدهم ضعفاً، هم الذين سيتحملون وطأة المشاكل ما دامت هذه المسألة لم تحل. إن الحفاظ على الجدوى المالية للسلطة الفلسطينية أمر أساسي أيضاً لأفاق التوصل إلى حل الدولتين.

وخلال هذه الأزمة، نحث السلطة الفلسطينية على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للسكان الفلسطينيين، وضمان دفع مرتبات الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية وغزة قدر الإمكان.

وستبذل النرويج، بوصفها ترأس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، قصارى جهدها لتعبئة الموارد للفلسطينيين المحتاجين ومعالجة قضايا الصحة العامة الفورية. ولا يزال هذا العمل جارياً. ونخطط للاجتماع المقبل للجنة في 10 شباط/فبراير 2021 وسوف ننسق التوقيت مع الأطراف والمانحين الرئيسيين.

لقد أدت الجائحة إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في غزة. ونذكر الجهود المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة المعنية لتيسير نقل الإمدادات الطبية إلى غزة. غير أن هذا أبعد ما يكون عن الكفاية. وندعو إسرائيل إلى بذل المزيد من أجل الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك تخفيف الإغلاق وتحسين إمكانية الوصول إلى السلع وحركتها. وتشجع النرويج أيضاً السلطة الفلسطينية على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتها عن دعم نظام الرعاية الصحية في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم الدولي للتخفيف من أثر الجائحة سيحتاج أيضاً إلى معالجة حالة الصحة العامة الحرجة في القدس والضفة الغربية.

تؤكد الأزمة الراهنة مرة أخرى على الدور الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تدعم الاحتياجات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. وتواصل الأونروا القيام بذلك في مواجهة أشد الأزمات المالية في تاريخها. إن مدارس المنظمة وعياداتها وغيرها من المرافق في جميع أنحاء المنطقة ضرورية لتجنب المزيد من عدم الاستقرار. وتدعو النرويج المانحين إلى زيادة تمويلهم للأونروا.

لا تزال النرويج تأمل في أن يؤدي تطبيع العلاقات الثنائية لإسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى زيادة حيز الحوار والتعاون بين إسرائيل والعالم العربي. ويدل ذلك التطور على أن التعايش السلمي بين بلدان الشرق الأوسط ممكن ويتيح فرصاً جديدة للتعاون الدبلوماسي والاقتصادي. وإذا أسهم ذلك في زيادة الاستقرار السياسي في المنطقة فستكون له نتائج إيجابية، ونأمل أن يدعم الاتصال المتزايد في جميع أنحاء الشرق الأوسط الجهود الرامية إلى تأمين حل سلمي وعادل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونشجع إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين - إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة - على اغتنام الزخم الذي ولدته خطواتها التاريخية نحو تحقيق تلك الغاية.

إلا أن اتفاقات التطبيع لا تحل المسائل المعلقة في النزاع. ويساور النرويج قلق عميق إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وعلى الرغم من جائحة كورونا، فقد حدثت خلال الأشهر الأخيرة زيادة كبيرة في هدم أو مصادرة المباني والمنازل المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتدعو إسرائيل إلى وقف هذه الأنشطة. كما ندعو جميع الجهات المسؤولة إلى احترام وحماية حقوق الإنسان الأساسية للشعب في مناطق سلطتها وإلى وضع حد للإفلات من العقاب.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار توجيه النرويج دعوة إلى الطرفين للالتزام بإجراء حوار هادف على أساس الاتفاقات القائمة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونشجع جميع مؤيدي حل الدولتين على المساعدة في إعادة الطرفين إلى مسار نحو تسوية دائمة، بما في ذلك المحادثات بشأن مسائل الوضع النهائي للحدود والأمن واللاجئين والقدس. وكما أكدت النرويج مراراً في هذه المناقشات، لا يزال هناك توافق دولي قوي في الآراء على أن السلام المستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل الدولتين التفاوضي القابل للتطبيق.

وتتشرف النرويج بانضمامها إلى المجلس في 1 كانون الثاني/يناير 2021 بوصفها عضواً منتخباً. ونحن ملتزمون بالاستفادة من كل فرصة حول هذه الطاولة للنهوض بأفاق السلام المستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

ترحب بيرو بعقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الشاملة.

تتابع بيرو بقلق عميق التدهور المطرد للظروف السياسية والإنسانية التي تكمن وراء قضية فلسطين. فعملية السلام تعاني من مأزق جراء تصلب المواقف وغياب الحوار بين الطرفين واستمرار وقوع حوادث العنف.

ولا يسعنا إلا أن نشجب استمرار وقوع الوفيات بين السكان المدنيين والتدهور الواضح في الأوضاع الأمنية لملايين الفلسطينيين والإسرائيليين. يجب على الطرفين الامتناع عن جميع أعمال العنف والتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمعاقبة عليها.

وتؤيد بيرو حل الدولتين، استرشاداً منها بالتزامها بتعددية الأطراف والقانون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً يجري التفاوض بشأنها مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس حدود عام 1967. كما يجب أن تحدد هذه المفاوضات الوضع النهائي للقدس.

ونقر بحق إسرائيل في صون أمنها ووجودها من خلال ممارسة الدفاع المشروع عن النفس، شريطة أن يتم ذلك وفقاً لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة. فلا يمكن تجاهل حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم القصر.

ولهذه الغاية، نرى أن من الملح وضع حد للأنشطة الاستيطانية المتزايدة، ولهدم الأبنية وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، متشياً مع القرار 2334 (2016). تتعارض هذه الممارسات مع القانون الدولي. فهي تعرّض السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية للخطر الشديد وتقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

ونؤكد أيضاً على الحاجة الملحة إلى مواصلة تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة، حيث أن الفقر والتهميش يهيئان أرضاً خصبة لمن يروجون للعنف والإرهاب.

نشجع على مواصلة تقديم الدعم البالغ الأهمية الذي تقدمه الأمم المتحدة ووكالاتها لمواجهة العواقب الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن الحصار الذي يتعرض له السكان، والذي تفاقم بسبب تأثير مرض فيروس كورونا. ونتطلع أيضاً إلى المزيد من التعاون السلس بين إسرائيل وفلسطين من أجل التصدي الفعال لهذه الجائحة.

كما نرى أنه من الأهمية بمكان تكثيف الجهود الرامية إلى النهوض بعملية المصالحة بين الفلسطينيين، لأن نجاحها سوف يخفف من حدة الحالة الإنسانية، ويعطي قوة دافعة لاستئناف الحوار مع إسرائيل. ونرحب بالتقارب الذي سجل في أيلول/سبتمبر الماضي، ونأمل أن يؤدي إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

ونرى أنه من الضروري أن يكون المجلس قادرا على التوصل إلى حد أدنى من توافق الآراء، وأن يعرب عن آرائه عندما تقتضي الحالة على أرض الواقع ذلك، مطالبا الطرفين بالامتثال الصارم لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يقترن ذلك بالضرورة بأمثلة ملموسة على ضبط النفس والالتزام بالسلام من جانب قادة كلا الطرفين. ولا بد من التخلص من خطاب الكراهية والتحريض على العنف واللجوء إلى الإرهاب والقوانين التي تشجع التمييز ومعاداة السامية.

ونرحب بالرغبة التي أعربت عنها مختلف البلدان لاستخدام مساعيها الحميدة، ولا سيما تلك التي شاركت تاريخياً في هذه العملية. ونسلط الضوء على الدور المحوري الذي يُطلب من المجموعة الرباعية الاضطلاع به وأهمية مبادرة السلام العربية.

ونود أن نختم بالإعراب عن تأييدنا الكامل للسيد ملادينوف في جهوده الرامية إلى منع أي تصعيد آخر وتعزيز الحوار بين الطرفين، وأيضا بإعادة تأكيد التزامنا بإيجاد حل لقضية فلسطين، مما سيسهم في تحقيق سلام مستدام في المنطقة.

المرفق 43

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أثنى على الاتحاد الروسي على رئاسته لمجلس الأمن هذا الشهر، وعلى نائب وزير خارجيته، سيرغي فاسيليفيتش فيرشينين، على ترؤسه هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الشاملة والتزامه المستمر بإحلال السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين.

وللمرة الثانية على التوالي، تقتصر مشاركة الدول الأعضاء في هذه الجلسة المفتوحة على البيانات المكتوبة بسبب التدابير المتخذة لمنع انتشار فيروس كورونا الجديد. وتذكر هذه الحالة بالقلق الناجم عن الأزمة الصحية العالمية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، حيث تفاقم آثارها بسبب الصراعات والأزمات المستمرة، التي تسببت في حالات إنسانية صعبة وتحديات اقتصادية. وينبغي أن يكون التهديد، الذي يؤثر على الجميع، حافزاً إضافياً لإنهاء الصراع والتوتر في المنطقة.

إن هذا الاجتماع الفصلي يتيح الفرصة للدول الأعضاء لكي تؤكد باستمرار، بصوت واحد، الأهمية المحورية للقضية الفلسطينية، التي لها آثار واسعة النطاق على الأمن والاستقرار، ناهيك عن كونها مسألة حقوق غير قابلة للتصرف. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التمسك بتلك الحقوق وتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة.

ونحن مقتنعون بأن السلام العادل والدائم والشامل وتسوية جميع جوانب القضية الفلسطينية يجب أن يتحققا وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يكون هناك بديل عن تسوية سلمية قائمة على توافق الآراء يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات جادة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس الاختصاصات المتفق عليها، والقرارات المعترف بها دولياً، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، مما يؤدي إلى حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام. ويعني ذلك إنهاء احتلال الأراضي العربية، والأنشطة الاستيطانية، وأي محاولة لضم تلك الأراضي بصورة غير مشروعة. ويعني ذلك التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين. ويعني ذلك وضع حد للتدابير التي تؤثر على طابع القدس ومركزها القانوني وتكوينها الديمغرافي، ووضع حد لتضييق الخناق على غزة وجميع الممارسات الأخرى للسلطة القائمة بالاحتلال التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إن أي ترتيبات لا تستند إلى هذه المرجعيات لا تحقق السلام الذي نطمح إليه.

إن قطر تنتهج سياسة العمل على التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية والصعوبات الاقتصادية، وهي ملتزمة بتهيئة الظروف المواتية للسلام. وبناء على ذلك، واصلت، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، تقديم الدعم الإنساني والإنمائي إلى أشقائنا الفلسطينيين، بما في ذلك قطاع غزة. وقدم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر مساعدات مالية بلغت 150,000,000 دولار أمريكي للمساعدة في منع انتشار فيروس كورونا الجديد ومعالجة آثاره في قطاع غزة. وتكمل تلك الجهود الدعم الإنساني والإنمائي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، زادت قطر من مساهماتها في الأونروا.

وللأسف، فإن القضية الفلسطينية ليست القضية الوحيدة في منطقتنا التي تحتاج إلى حل. وهناك قضايا أخرى لها تداعيات على السلم والأمن الإقليميين والدوليين وعلى شعوب المنطقة. ويتطلب ذلك حلاً عاجلاً. لقد تسببت الأزمة في سورية في معاناة كبيرة للشعب السوري، حيث تتفاقم المعاناة مع كل يوم يمر ولا تنتهي فيه الأزمة. واللجنة الدستورية، إذا تم الالتزام الحقيقي بضمان نجاحها، هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن خلال عملية سياسية هادفة تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، يمكن أن تؤدي إلى حل يفضي إلى انتقال سياسي وفقاً لبيان جنيف، وإلى تنفيذ القرار 2254 (2015) بجميع جوانبه، بغية تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وحماية وحدة سورية وسيادتها واستقلالها. وكما تبين، فإن أي حل عسكري لن يؤدي إلا إلى المزيد من الفظائع والمزيد من الكوارث الإنسانية. وقد شهد البلد ما يكفي من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويجب أن تأخذ العدالة مجراها، ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك، أياً كان الجانب الذي ينتمون إليه.

إن الشعب اليمني يتطلع إلى السلام والأمن والاستقرار وهو يستحقهم، ووضع حد للعنف والأزمة التي استمرت لعدة سنوات؛ وحماية وحدة اليمن وسلامته الإقليمية. ولا يزال الشعب اليمني يعاني من المصاعب والمعاناة. ومن الضروري توفير الضروريات الأساسية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية لجميع اليمنيين. ويجب بذل الجهود لإنهاء الأزمة من خلال التفاوض بين اليمنيين، وفقاً لنتائج الحوار الوطني ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، والامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2216 (2015). ولذلك، فإننا نؤيد جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن للضغط من أجل التوصل إلى حل من خلال الحوار.

وإذ ننقل إلى الأزمة في ليبيا، فإننا نرحب باتفاق وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية وفقاً للاتفاق السياسي الليبي ونتأمله بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تحفظ وحدة ليبيا وسيادتها واستقلالها وتضع حداً للأزمة وما ينتج عنها من انتهاكات ومعاناة وظروف اقتصادية صعبة. وقد شنت حملة عسكرية لتقويض الحكومة الشرعية المنشأة بموجب الاتفاق السياسي الليبي الذي يعترف به المجتمع الدولي؛ ولكن النتيجة كانت مجرد تعقيد للحالة وارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. إن ما يحتاجه الشعب الليبي الآن هو احترام تصميمه على إيجاد حل سلمي، وإنهاء العنف والتوصل إلى توافق وطني.

وفي مواجهة كل تلك الأزمات، تحتاج منطقتنا على نحو عاجل إلى وقف التصعيد، وإلى الحلول من خلال الحوار الذي يتماشى مع مبادئ التسوية السلمية للمنازعات. وقد اتخذت قطر هذا النهج من حيث المبدأ في مواجهة أزمة الخليج التي فرضت عليها بدون مبرر قبل ثلاث سنوات بفرض حصار غير عادل واتخاذ إجراءات أحادية غير قانونية أدت إلى تعقيد الوضع في المنطقة وأثرت على الاستقرار والأمن.

ومنذ بداية الأزمة، دعا صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، إلى إيجاد حل من خلال الحوار القائم على علاقات الجوار، واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وشجع الوساطة التي تقوم بها الدول المجاورة الصديقة، ولا سيما الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت.

لقد تمسكت دولة قطر بمبادئها التي تستند إلى احترام القانون الدولي، ونجحت في تقديم التماس إلى النظام القانوني الدولي، وفي مقدمته محكمة العدل الدولية، لمواجهة تلك الإجراءات التي تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

وفي الختام، ستظل دولة قطر ملتزمة بموقفها القائم على المبادئ والمؤيد للسلام والاستقرار في المنطقة، وتسوية المنازعات وحلها بالوسائل السلمية، بما يعود بالنفع على شعوب ودول المنطقة.

بيان الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله بن يحيى المعلمي

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي في البداية أن أحيي نائب وزير خارجية روسيا الاتحادية وأن أحيي الرئاسة الروسية لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعبر عن تقدير بلدي لجهودكم البناءة في هذا المجلس الموقر.

في ظل مناقشة المجلس اليوم للحالة في الشرق الأوسط يتعين علينا الإشارة بتجرد إلى أهم أسباب حالة عدم الاستقرار واستمرار النزاعات في المنطقة، والمتمثلة في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وسلب حقوق الشعب الفلسطيني، فضلاً عن السياسات العدائية والتوسعية التي تنتهجها قوى الفوضى الإقليمية، عبر إنشاء ونشر الميليشيات والجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغذية الفتن الطائفية. لقد دأبت المملكة العربية السعودية على دعم الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه المسلوبة، إيماناً منها بمركزية قضية فلسطين كأولوية في سياساتها، وعلى حق دولة فلسطين في السيادة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشريف، وتؤكد في الوقت ذاته على التمسك بالسلام خياراً استراتيجياً، وعلى حل الصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي تقدم بها بلدي في عام 2002.

إن بلدي يدين الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، ويؤكد على رفضه القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة وغير القانونية، التي تهدف إلى الاستيطان وتكريس الفصل العنصري وطمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، ولقد كان آخرها قرار إسرائيل بناء ما يقارب 5 000 وحدة استيطانية جديدة بالضفة الغربية. كما نؤكد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته ووقف العدوان الإسرائيلي المستمر وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بما في ذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

ما فتئت الميليشيا الحوثية الانقلابية تبرهن نهجها المتطرف تجاه الشعب اليمني الذي يعاني ويلات الحرب جراء ذلك للعام السادس على التوالي.

فاستمرار الميليشيا الانقلابية في التصعيد العسكري داخل اليمن واستهداف بلدي بالصواريخ والطائرات دون طيار ورفضها لجميع مبادرات وقف إطلاق النار أوضح دليل على ذلك، فضلاً عن استخدام ناقلة النفط صافر كورقة ضغط لابتزاز المجتمع الدولي وتجاهلها للمخاطر التي قد تتسبب بها الناقلة للبيئة البحرية وخطوط النقل التجارية الدولية.

تدعم المملكة العربية السعودية جهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي شامل في اليمن وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرار 2216 (2015) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتهيب بمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته وأن يسعى إلى تنفيذ قراراته ذات الصلة باليمن والعمل على إيقاف التدخل الهدام لإيران في الشأن اليمني عبر تقديمها الدعم العسكري والمادي لميليشيا الحوثي لتأجيج النزاع وتنفيذ برنامجها التوسعي في المنطقة، حيث تفاخر إيران على لسان مسؤوليها بدعمها للميليشيات الحوثية وكان آخر ذلك إرسالها سفيراً لدى ميليشيا غير معترف بها.

لقد علمتنا التجارب مع النظام الإيراني أن الحلول الجزئية ومحاولات الاسترضاء لم توقف تهديداته للأمن والسلم الدوليين، حيث مد بلدي يديه للسلام مع إيران وتعامل معها طيلة العقود الماضية بإيجابية وانفتاح، واستقبل رؤساءها عدة مرات لبحث السبل الكفيلة ببناء علاقة حسن جوار واحترام متبادل، ولكن مرة بعد أخرى رأى العالم أن هذا النظام أبى أن يستجيب لهذه المساعي واستمر في سياساته التخريبية وأعماله الهدامة لزعزعة أمن واستقرار دول المنطقة.

وعليه فإن الحوار من أجل الحوار لا يمكن أن يكون الهدف المنشود، بل ينبغي أن يكون الهدف من الحوار هو التوصل إلى حلول فعلية. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا بادرت إيران إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزرع الثقة في نواياها وأفعالها والالتزام باحترام القوانين والمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار والكف عن دعم الجماعات والميليشيات المسلحة.

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل بالعربية]

لا يزال التهديد الذي يمثله الاحتلال الإسرائيلي لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والسلام والأمن الدوليين قائما في دلالة على إخفاق مجلس الأمن، على مدى العقود الماضية، في النهوض بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين ومعالجة مسببات التوتر والنزاعات في منطقتنا وما وراءها. فمُنذ العام 1967، تحتل إسرائيل أجزاء واسعة وعزيزة من أراضي دول عربية في فلسطين ولبنان وفي بلدي الجمهورية العربية السورية التي لا يزال أبناؤها في الجولان السوري المحتل يعانون من نير الاحتلال وممارساته الإجرامية القمعية بحقهم، التي تمثل ازدياد فاضحا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. كما إن أهلنا من الذين أجبرتهم قوات الاحتلال الصهيوني على النزوح بعيدا عن أرضهم ومصادر رزقهم ما زالوا يتطلعون كل يوم إلى العودة إلى أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم.

وما كان للاحتلال الإسرائيلي أن يواصل صلفه وتحديه للمجتمع الدولي ولقرارات منظماتنا هذه لولا الرعاية التي وفرتها له بعض حكومات الدول الغربية التي منحت الاحتلال الإسرائيلي وممثليه حصانة لضمان إفلاتهم من أي مساءلة أو عقاب عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبونها. إن سجل استخدام الولايات المتحدة للفتوى لإحياء مشاريع قرارات ترمي لوقف جرائم الاحتلال الإسرائيلي وأعماله العدوانية كفيلاً بإبراز سياسة ازدواجية المعايير التي تعتمدها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كما يوضح الانحياز الأعمى لصالح الاحتلال، وهو انحياز بلغ حدودا غير مسبوقة في ظل الإدارة الأمريكية الحالية، التي قامت بإجراءات انفرادية استغزائية ولاشرعية ترمي إلى محاولة تغيير الواقع السياسي والقانوني للأراضي العربية المحتلة من خلال اعتبارها القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ثم إعلانها عمّا أسمته "الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية" على الجولان السوري المحتل، وصولا إلى محاولة سلطات الاحتلال ضم أراض في الضفة الغربية.

تؤكد الجمهورية العربية السورية، ومعها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، إدانتها القوية لهذه القرارات الأمريكية ومن يدعمها، وتعتبرها مجرد تصرف أحادي الجانب صادر عن طرف لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية والقانونية ولا الأخلاقية، لئلا يقر مصائر شعوب العالم أو ليتصرف بأرض هي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وفلسطين المحتلة.

وتؤكد سوريا، في هذا السياق، دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقا للقرار 194 (د3-) لعام 1948. كما يؤكد بلدي أن أي قرارات أو إجراءات أو صفقات لا تتوافق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا تحفظ الحقوق الفلسطينية الراسخة مرفوضة شكلا ومضمونا، وهي غير قابلة للحياة أصلا. ويجدد بلدي مطالبته بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

إلى متى يصمت مجلسكم هذا عن استمرار إسرائيل في انتهاكاتها المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في الجولان السوري المحتل منذ العام 1967، بما في ذلك الاستيطان والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي والتعذيب وسرقة موارد الجولان الطبيعية، وعلاوة على ذلك قيام

سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال السنوات الماضية، بتقديم الدعم للإرهابيين والعدوان المتكرر على الأراضي السورية.

لقد دأبت حكومة بلدي على إطلاع مجلس الأمن والأمانة العامة على الانتهاكات والممارسات العدوانية المستمرة لسلطات الاحتلال في الجولان، ومنها تلك الانتهاكات المتعلقة بإرغام سلطات الاحتلال لأهالي الجولان السوري المحتل على تسجيل أملاكهم العقارية في السجل العقاري الإسرائيلي، وقيام سلطات الاحتلال بسرقة أراض مملوكة لأهالي الجولان السوري المحتل لإقامة مشروع "المزارع الراحية" لإنتاج الطاقة الكهربائية، وسعيها إلى تهويد الجولان ومضاعفة أعداد المستوطنين فيه وفرض مجالس محلية مصطنعة فيه، وهي تطورات خطيرة لم تشر إليها أي من إحاطات منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد نيكولاي ملادينوف.

لذا، تجدد حكومة الجمهورية العربية السورية التعبير عن احتجاجها الشديد على استمرار النهج الحالي الذي يتبعه السيد ملادينوف في إحاطاته الدورية، وتعمدته إغفال الحديث عن الأوضاع في الجولان السوري المحتل والتطورات التي يشهدها في ظل الممارسات العدوانية والإجرامية المتواصلة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي والقرارات الصادرة مؤخرا عن الإدارة الأمريكية، التي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الخاصة بالجولان العربي السوري وغيره من الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القرار 497 (1981) الذي اعتمدته مجلس الأمن بالإجماع، والذي أكد فيه أن قرار سلطات الاحتلال بفرض ولايتها على الجولان لاغ وباطل ولا أثر قانوني له على الإطلاق.

ويخطئ من يعتقد أن الظروف الصعبة التي يمر بها بلدي، سورية، ستغير من حقيقة أن الجولان كان وما زال وسيبقى أرضا سورية نناضل من أجل استعادتها الكاملة حتى حدود الرابع من حزيران لعام 1967؛ وهذا الأمر لا يمكن أن يخضع للمساومة أو الابتزاز أو أن يسقط بالتقادم.

تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصداقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ جميع القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران 1967، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) و 2334 (2016).

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون ه. سينرليوغلو

لا يزال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يعرض للخطر آفاق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي نحتاج فيه إلى روح المصالحة والتصميم السياسي، يستمر القمع الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلا هوادة.

وكما هو موثق في العديد من تقارير الأمم المتحدة، فإن هدم المنازل الفلسطينية والهجمات المنتظمة من قبل المستوطنين والقيود المفروضة على التنقل لا تزال ممارسات يومية. وتلك الممارسات الفظيعة تقوض حل الدولتين والمعايير الراسخة لتحقيق السلام العادل والدائم. وكذلك يشكل استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة ضد المدنيين والاعتقالات التعسفية والإفلات من العقاب الذي تعمل به القوات الإسرائيلية، تهديدا خطيرا للنظام الدولي القائم على القواعد.

فقد ظلت محاولات تقويض مركز القدس والحصار اللاإنساني على غزة والمستوطنات غير القانونية جميعها تشكل جزءا من نمط متكرر يحد بشدة من الحقوق والحريات الأساسية للفلسطينيين. فشعب فلسطين يعيش في حالة طوارئ دائمة. وقد ألحقت عقود من الاحتلال والحصار الإسرائيلي أضرارا بالغة باقتصاد فلسطين وبنيتها التحتية ونظامها الصحي. وقد تفاقمَت مأساة الفلسطينيين بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي كانت لها تداعيات اجتماعية واقتصادية مدمرة بالإضافة إلى آثارها على الصحة العامة.

ولا تزال الحالة في غزة هشة بشكل خاص. وقد دخل الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة عامه الثالث عشر. وكما ذكر المقرر الخاص لينك،

”لم نعد على حافة أزمة إنسانية، بل في خضم أزمة ... لا توجد حالة مماثلة لها في العالم حيث عانى قطاع كبير من السكان من هذا الإغلاق الدائم“.

وقد أدى النقص المتكرر في الكهرباء والوقود إلى تقويض توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمياه والصرف الصحي بشدة. وقد أدى النقص المزمن في الإمدادات الطبية وأسرّة المستشفيات، مقترنا بالكثافة السكانية العالية والبنية التحتية المتداعية، إلى زيادة كبيرة في خطر تفشي كبير لكوفيد-19.

نرحب وندعم التدابير الصحية التي نفذتها الحكومة الفلسطينية لمواجهة انتشار الفيروس. وبالرغم من مواجهة أسوأ أزمة مالية في تاريخها، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تعمل في الخطوط الأمامية في توفير الخدمات الأساسية التعليمية والصحية وجهود الإغاثة والخدمات الاجتماعية، فضلا عن المساعدات الطارئة. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه للوكالة، التي توفر شريان الحياة لملايين الفلسطينيين. وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، سيظل عمل الوكالة لا غنى عنه على الإطلاق. ومن واجبنا الجماعي والأخلاقي أن ندعم الوكالة.

واليوم فإن التحدي المباشر والأكثر إلحاحا الذي يواجه الفلسطينيين يتمثل في خطط الحكومة الإسرائيلية غير القانونية لضم الضفة الغربية. وسيكون الضم انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف الصادرة في 12 آب/أغسطس 1949. ومن شأنه أن يزيد من مظالم الفلسطينيين ومعاناتهم على يد السلطة القائمة بالاحتلال.

ينبغي عدم التضحية بالأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني من أجل سياسات إسرائيل الوقحة المتمثلة في العنف والاحتلال. لقد اعتزضت أغلبية ساحقة من المجتمع الدولي على خطط إسرائيل. وأدان مجلس حقوق الإنسان خطط الضم ودعا المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى إعداد تقرير بشأن الآثار المترتبة على أعمال الضم المحتملة. ونتطلع إلى ذلك التقرير وندعو مجلس الأمن إلى تحمل نصيبه العادل من المسؤوليات واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التهديد بالضم.

ويزعم البعض أن التطورات الأخيرة تبشر بالخير بالنسبة لتسوية النزاع وإحياء التهديد بالضم. والحقائق على الأرض تظهر خلاف ذلك.

وكما أشير في آخر تقرير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/75/35)، فإن الاتفاقات التي وقعت مؤخرا لا تلزم إسرائيل بإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، تسترشد بالمعايير المتفق عليها دوليا، ولا تشمل الشعب الفلسطيني. وأي مبادرة تهدف إلى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين يجب أن تراعي التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن تشرك القيادة الفلسطينية، وأن تستند إلى حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاق بين الطرفين. واتفاقات التطبيع الأخيرة، التي لم تف بأي من تلك المعايير، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقربنا من تحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وخلافا لما جاء في التصريحات، لم تتوقف أعمال توسيع المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية. وستكون تلك المستوطنات الجديدة لبنات لخطط الضم في المستقبل. أي أن إسرائيل تواصل فعليا تنفيذ خططها للضم. وآخر مثال على الخطوات التي تتخذها إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، في تجاهل تام للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، هو الموافقة على بناء أكثر من 5 000 وحدة استيطان غير قانونية إضافية في الضفة الغربية.

وإذا كان المجتمع الدولي صادقا في سعيه لإيجاد حل عادل للصراع على أساس معايير معترف بها دوليا، فإن عليه أن يمنع إسرائيل من مواصلة توسيع تلك المستوطنات غير القانونية.

إن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتعزيز ضمها غير القانوني للقدس ومحيطها تهدد الوضع القانوني للمدينة، فضلا عن تشكيلها الديمغرافي وطابعها التاريخي المتعدد الثقافات والأديان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمتنع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تعد بمثابة تغاض عن هذه الأعمال غير القانونية. ولذلك، فإن نوايا بعض الدول الأعضاء لنقل السفارات إلى القدس أو فتحها هناك تشكل مصدر قلق بالغ. إن وضع القدس مسألة أساسية تظل في صميم الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وسيكون الوضع النهائي للقدس جزءا لا يتجزأ من الحل الشامل للنزاع.

ومن أجل التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على الدولتين، فإن تحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين ضرورة ملحة. ونشعر بالسعادة جراء ما أفضت إليه محادثات الوحدة بين فتح وحماس من نتائج. ونأمل أن تؤدي هذه العملية إلى إجراء الانتخابات بنجاح. ونحضر المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والمجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لاستئناف محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، نرحب بدعوة الرئيس عباس الأمين العام لعقد مؤتمر دولي لإطلاق عملية سلام حقيقية ونؤيدها.

لقد حان الوقت لكي نتخذ، نحن الدول الأعضاء، إجراء بشأن التزامنا الجماعي بالمثل العليا والقيم المشتركة للديمقراطية والمساءلة والرخاء للجميع. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للتوصل

إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على أساس حدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وملتصقة بالأراضي، عاصمتها القدس الشرقية.

إن شعب فلسطين يستحق أن يعيش في حرية، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في سلام وأمن. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بدعم صريح وقوي من المجتمع الدولي.

وأود أن أبرز نقطتين بشأن سورية. إننا نواصل بذل جهودنا لتسريع العملية السياسية وضمان تنفيذ جميع أحكام القرار 2254 (2015). ونؤيد بنشاط جهود المبعوث الخاص بيدرسن لعقد اجتماعات اللجنة الدستورية بانتظام ووضع جدول أعمال لعقد اجتماعات متتالية. يجب أن تعقد الجولة الرابعة للجنة بدون مزيد من التأخير وأن تركز على المضمون. ويجب أن تُقابل الجهود البناءة التي تبذلها المعارضة والمبعوث الخاص في ذلك الصدد بجهود مماثلة.

ولا تزال تركيا ملتزمة تماماً بتحقيق الاستقرار في الوضع على الأرض وكفالة وقف دائم لإطلاق النار في إدلب. لقد استغل النظام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 5 آذار/مارس كفرصة لإعادة تنظيم صفوفه. ويهدف الحشد العسكري الذي يضطلع به النظام حول منطقة خفض التصعيد في إدلب وانتهاكات وقف إطلاق النار إلى عرقلة الهدوء على الأرض وإخراج العملية السياسية عن مسارها. وستواصل تركيا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين. كما يجب على مجلس الأمن أن يجاهر بمعارضة ذلك وألا يسمح للنظام بتقويض وقف إطلاق النار في إدلب.

إن إصرار تركيا على مكافحة الإرهاب في سورية راسخ. ولن نسمح للمنظمات الإرهابية بأن تجد ملاذاً آمناً في الأراضي المجاورة لنا لشن هجمات عبر الحدود على أراضيها. كما تهدد المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب استقرار سورية ووحدتها بأعمالها الوقحة بشكل متزايد. هذه منظمة إرهابية يدها ملطخة بدماء المدنيين الأتراك والسوريين. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، نفذ حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أكثر من 250 هجوماً إرهابياً استهدف المدنيين في المناطق التي نفذت فيها تركيا عمليات لإرساء الاستقرار والهدوء. وأسفرت تلك الهجمات عن سقوط مئات الضحايا المدنيين. يجب على المجتمع الدولي أن يظهر جبهة موحدة ضد الإرهاب من خلال إدانة قاطعة بلا تردد للهجمات الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب.

وبالإضافة إلى استهداف المدنيين، يسعى حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب إلى تعزيز سلطته في جميع أنحاء شمال شرق سورية من خلال أعمال القمع والحوافز الاقتصادية. إن هذه منظمة إرهابية تغتصب الموارد الطبيعية لسورية؛ وتصدر ما يسمى بالتشريعات التي توفر غطاء قانونياً لمصادرة الممتلكات الخاصة؛ وتحرم الطوائف الأخرى، بمن فيهم المسيحيون، من التعليم؛ وتجند الأطفال وتحرمهم من حقهم في التعليم والحرية. وعلاوة على ذلك، يحاول حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب فرض أمر واقع على الأرض، في انتهاك صارخ لمبادئ وحدة وسلامة أراضي سورية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015).

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية والإنكليزية]

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المهمة. ونيكولاي ملادينوف المنسق الخاص للسلام في الشرق الأوسط على إحاطته.

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة أن خفض التصعيد وقنوات التواصل وتعزيز الدبلوماسية هي الركائز الأساسية لمعالجة أي توترات حالية وسابقة ولتجنب انبثاق أي تحديات جديدة في منطقة الشرق الأوسط. ويتعين علينا أن نعيد التفكير في نهجنا السابق من أجل تجاوز الجمود الراهن وإرساء الاستقرار والسلام والازدهار في الشرق الأوسط.

وبالرغم من الصراعات الحالية التي تعصف بالمنطقة بدءاً من اليمن ووصولاً إلى سورية، يبقى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في صلب النزاعات في منطقتنا. وفي هذا السياق، وقعت الإمارات العربية المتحدة معاهدة سلام مع إسرائيل بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2020 تحت رعاية الولايات المتحدة، حيث يستجيب هذا القرار التاريخي للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء المشاركة في مناقشة اليوم، للحفاظ على حل الدولتين من خلال وقف الضم، ونقدر للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف ترحيبهما بالمعاهدة.

وترى دولة الإمارات أن هذه المعاهدة، إلى جانب "إعلان السلام والتعاون والعلاقات الدبلوماسية والودية البناءة" التي أبرمتها البحرين وإسرائيل، تتيح فرصة للمنطقة للتحرك في اتجاه الاستقرار والازدهار، بحيث تدعم ولاية مجلس الأمن في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ومن أجل الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية في المنطقة، ترى دولة الإمارات أهمية الخطوات التالية:

أولاً، يجب على المجلس أن يغتنم الفرصة التي أتاحتها معاهدة السلام لكسر الجمود في عملية السلام واستئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين. وقد أعربت الإمارات العربية المتحدة مراراً عن قلقها الشديد إزاء خطط ضم الأراضي الفلسطينية، ونكرر هنا أن دولة الإمارات كانت وستظل ملتزمة دائماً بحل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وفي هذا السياق، تؤيد دولة الإمارات أي مبادرة تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي يستند إلى الاتفاقيات سابقة الذكر.

ثانياً، نحث المجتمع الدولي على أن يكون ثابتاً في دعمه للشعب الفلسطيني، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، تلتزم الإمارات العربية المتحدة، منذ تأسيسها قبل ما يقرب من خمسين عاماً وخلال الجائحة، بدعم الشعب الفلسطيني، ففي الفترة من 2013 إلى 2020 ساهمنا بأكثر من 837 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدات للشعب الفلسطيني والأونروا. وخلال الرئاسة الحالية لدولة الإمارات للجنة الاستشارية التابعة للأونروا، سنسعى إلى إنشاء نهج من أجل وضع خطط لتقديم المساعدات المنصوص عليها في استراتيجية المساعدات لدولة الإمارات، ومواءمتها مع ولاية الأونروا واستراتيجيتها

المتوسطة الأجل للفترة 2016-2021، مع التركيز على أربعة مجالات تشمل: التحول الرقمي في التعليم، وتمكين المرأة والفتيات، وتمكين الشباب، واستدامة البيئة.

ثالثاً، ينبغي أن نشجع أي خطوات إيجابية تعزز التعايش السلمي والحوار بين الأديان، خاصة بين شبابنا في المنطقة. يجب أن نبني الجسور لدعم التفاهم المتبادل والتسامح بين شعوب المنطقة لفتح آفاق جديدة للسلام. كما يجب العمل على إشراك الشباب في جهود بناء مستقبل آمن للمنطقة.

وأخيراً، يجب أن يكون مجلس الأمن متحداً في التصدي لأي سلوك يزعزع استقرار المنطقة ويقوض جهود السلام. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يتخذ المجلس إجراءات ملموسة للتصدي للدول والأطراف من غير الدول التي تسعى إلى نشر الدمار والخراب في المنطقة من خلال دعم الجماعات الإرهابية والمتطرفة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، تؤكد الإمارات العربية المتحدة أنها ستواصل العمل مع شركائها في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم لمواجهة التحديات الأكثر خطورة التي تواجهنا. وباعتبارها عضواً منتخباً في مجلس الأمن للفترة 2022-2023، فإن دولة الإمارات ستستمر في دعوتها للسلام وللوحدة من قبل المجتمع الدولي ضد كل ما يمكن أن يقوض جهودنا المجتمعة في إرساء دعائم السلام والاستقرار.

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي

يشرفني أن أقدم هذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيسة لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

تجري مداولتنا اليوم في وقت حرج، يتسم بالتحديات الإنسانية والصحية المؤلمة في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالإضافة إلى ذلك، يشكل المأزق السياسي الحالي عقبة تحول دون تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا يزال يعرقل إعمال الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

ويساور مجموعة منظمة التعاون الإسلامي القلق بصفة خاصة إزاء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن موافقة السلطات الإسرائيلية مؤخراً على تشييد أكثر من 5 000 وحدة استيطانية جديدة انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة الاستيطانية تقاوم ترسيخ الاحتلال، وتقوض السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وتخل بتواصل أراضيها، وتهدد إمكانية التوصل إلى حل الدولتين القائم على حدود 4 حزيران/يونيه 1967. ويجب وقف الأنشطة الاستيطانية بشكل كامل وفوري.

وما زالت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي يساورها بالغ القلق إزاء الحالة في القدس الشرقية. ونؤكد من جديد أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. وجميع التدابير والقرارات غير القانونية الرامية إلى تغيير تكوينها الديمغرافي ووضعها التاريخي والقانوني والسياسي باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرارات 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016)، ويجب بالتالي أن يرفضها المجتمع الدولي.

وثمة شاغل رئيسي آخر هو تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي يزداد تفاقمًا بسبب جائحة كوفيد-19 والاحتلال. وقد حذر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف خلال الجلسة الشهرية الماضية بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/2019.876) من أن "حالة الطوارئ الصحية تتحول بسرعة إلى أزمة اجتماعية - اقتصادية" في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشار إلى أن معدل البطالة البالغ 50 في المائة في قطاع غزة صادم، حيث تتردى الأزمة الإنسانية على نحو رهيب وتعتبر الظروف غير صالحة للعيش. وفي الوقت نفسه، تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حاليًا فجوة في التمويل تبلغ 200 مليون دولار، مما يهدد بتعليق بعض الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة.

وفي ضوء الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدعو مجموعة منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي إلى متابعة تنفيذ الأولويات التالية.

أولاً، ينبغي للمجلس أن يتخذ التدابير اللازمة لوضع حد للأنشطة الاستيطانية والحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع أعمالها غير القانونية، بما

في ذلك تشييد الجدار وبناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل والممتلكات، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية. ونشجع على إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية وفقاً لجدول زمني محدد وبرعاية متعددة الأطراف لتحقيق رؤية الحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، التي ما زالت منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بها التزاماً كاملاً. ونشجع في هذا الصدد اتخاذ أي خطوات تهدف إلى الحفاظ على آفاق السلام العادل والنهوض بتحقيقه.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، في هذا الصدد، دعوة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، الأمين العام إلى اتخاذ الخطوات اللازمة، بالتعاون مع جميع أعضاء مجلس الأمن ومجموعة اللجنة الرباعية الدولية، لعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية متعددة الأطراف، يتمتع بسلطات كاملة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، وإعادة الانخراط في عملية سلام مجدية، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وأخيراً، يجب أن نقدم المساعدة الإنسانية والمالية للشعب الفلسطيني، بمن في ذلك اللاجئين الفلسطينيين. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يكفل أن تتوفر للأرض الفلسطينية المحتلة ما يكفي من الإمدادات والمعدات الطبية لمواجهة تفشي الجائحة. ويجب علينا أيضاً تقديم مساهمات مالية كافية وأكثر قابلية للتنبؤ للوكالة وأن ندعم النداء الذي وجهته لمواجهة جائحة "كوفيد-19".

وفي الختام، ستواصل منظمة التعاون الإسلامي دعم جهود الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال داخل دولته ذات السيادة، على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك مسألة اللاجئين، استناداً إلى قرار الجمعية العامة 194 (د-3).